

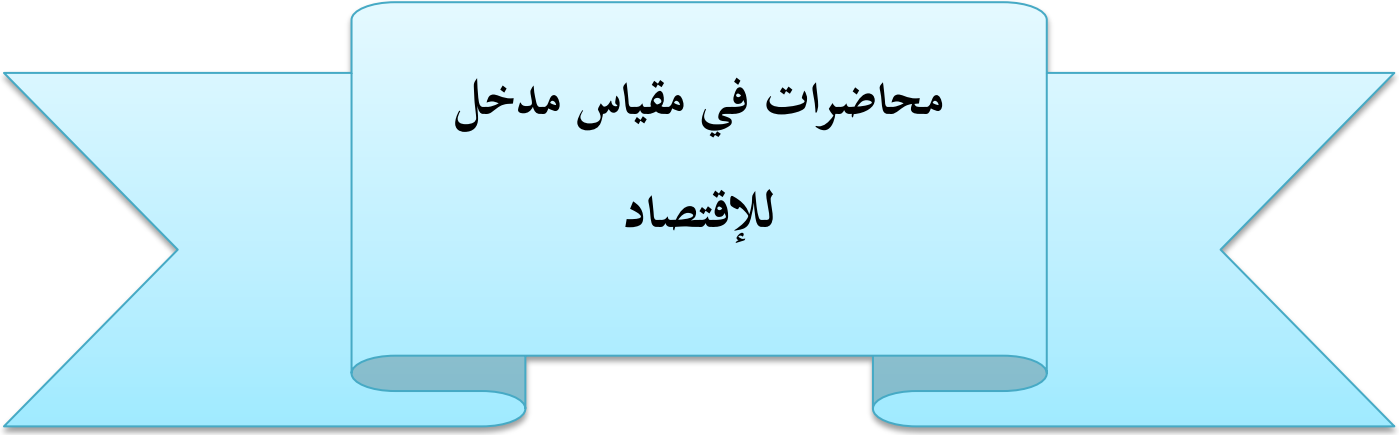
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية



محاضرات في مقياس مدخل  
للإقتصاد

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

من إعداد الدكتورة: كلاخي لطيفة

السنة الجامعية: 2021-2020

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
ا	فهرس المحتويات
01	مقدمة
03	الفصل الأول: المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد
03	أولا: مدخل عام لعلم الإقتصاد
03	1. تعريف علم الاقتصاد
05	2. مراحل تطور علم الاقتصاد
07	3. فروع علم الاقتصاد
10	4. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى
12	5. منهج علم الاقتصاد
14	ثانيا: الحاجات والموارد
15	1. الحاجات
18	2. الموارد الإقتصادية
20	ثالثا: المشكلة الاقتصادية ومنحنى إمكانيات الانتاج
20	1. ماهية المشكلة الإقتصادية
24	2. منحنى إمكانيات الإنتاج ppf
30	الفصل الثاني: المدخل النظري لعلم الاقتصاد
31	أولا: الانتاج
31	1. مفهوم الانتاج
33	2. أهمية الإنتاج
32	3. الإنتاج والعرض
34	4. دالة الإنتاج
35	5. عناصر الانتاج

41	6. خصائص عوامل الإنتاج
42	ثانيا: نشاط التبادل
43	1. تعريف المبادلة
43	2. أدوات المبادلة
55	3. حيز التبادل (السوق)
60	ثالثا: التوزيع
60	1. مفهوم التوزيع
60	2. أنواع التوزيع
62	3. عوائد عوامل الانتاج
71	رابعا: الاستهلاك
71	1. مفهوم الاستهلاك
72	2. أنواع المستهلكين
74	3. محددات الانفاق الاستهلاكي
75	خامسا: الادخار
75	1. مفهوم الادخار
76	2. أشكال الإيدخار
77	3. محددات الادخار
78	سادسا: الاستثمار
78	1. مفهوم الاستثمار
80	2. أهمية الاستثمار
81	3. أهداف الاستثمار
82	4. أنواع الاستثمار
84	5. محددات الاستثمار
87	الفصل الثالث: المدخل النظامي لعلم الاقتصاد

87	أولاً: مفهوم النظام الاقتصادي
88	ثانياً: فلسفة ومذهبية النظام الاقتصادي
88	1. النظام الاقتصادي الرأسمالي
92	2. النظام الاقتصادي الاشتراكي
95	3. النظام الاقتصادي المختلط
99	4. النظام الاقتصادي الاسلامي
103	ثالثاً: أهداف النظام الاقتصادي
103	1. تحقيق النمو الاقتصادي
103	2. الاستقرار الاقتصادي
103	3. العدالة الاجتماعية
103	4. الكفاءة
104	5. أهداف التنمية
104	6. الحفاظ على الوجود الوطني والقومي
105	رابعاً: آليات النظام الاقتصادي
105	1. المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي وعلاجها
106	2. المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي وعلاجها
106	3. المشكلة الاقتصادية في النظام المختلط وعلاجها
108	4. المشكلة الاقتصادية في النظام الاسلامي
110	الخاتمة
111	قائمة المراجع

# محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

## مقدمة

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية الهامة لأفراد المجتمع، وذلك نظرا لعلاقته الوثيقة بالحياة اليومية لكل منا، وعليه فقد عمل الانسان منذ القدم على استخدام المفاهيم والوسائل التحليلية المختلفة من أجل فهم أكثر لهذا العلم الذي يتميز بأنه متطور من فترة لأخرى تبعا للتطورات والأحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تدور رحاها في كثير من دول العالم المختلفة المتقدمة والنامية منها على حد سواء.

وعلم الاقتصاد شأنه شأن العلوم الأخرى والتي تكون مشكلة ما سبب في ظهورها، وعليه لا بد من التعرف على ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية (Economic Problem) وأسبابها والظواهر المرتبطة بها وكيفية التعامل معها والتغلب عليها.

يختص علم الاقتصاد بدراسة نشاط الوحدات المكونة للكيان الاقتصادي ومساهمة كل منها في النشاط الاقتصادي سواء كانت وحدات منتجة أو وحدات مستهلكة، ولذلك فإن علم الاقتصاد يتعلق بدراسة كثير من المسائل التي تستحوذ على قدر كبير من اهتمامات الأفراد في تسيير حياتهم اليومية سواء كانت هذه المسائل متعلقة باكتساب الدخل أو إنفاقه، حيث يسعى أي فرد إلى تعظيم دخله من خلال توظيف الموارد المتاحة لديه سواء كانت هذه الموارد طبيعية أو ذهنية أو عضلية. ومن ناحية أخرى يتعلق دراسة علم الاقتصاد بالطريقة التي يتم بها إنفاق هذا الدخل وكيفية توزيع هذا الدخل على السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة أو تكوين مدخرات منها بحيث يحقق له هذا التوزيع أقصى منفعة كلية ممكنة في ظل الظروف والامكانيات المتاحة له، ولذلك فإن علم الاقتصاد يهتم أيضا بكيفية إعادة توزيع هذا الدخل إذا حدثت تغيرات في الظروف والامكانيات المتاحة بحيث يظل هذا التوزيع محققا أقصى منفعة ممكنة من وراء التصرف في الدخل.

ومن ناحية أخرى يتعلق علم الاقتصاد بمجموعة من الأمور الاقتصادية التجميعية أي التي تهم الاقتصاد القومي بصفة عامة مثل الأمور المتعلقة بتحديد الأوضاع المتعلقة بزيادة معدلات الانتاج والنمو الاقتصادي والمشاكل الاقتصادية التي تحد من عمليات النمو والتنمية مثل المشاكل الخاصة بالتضخم والبطالة وعجز الموازنة العامة والتقلبات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية التي يمكن للحكومات اتباعها لتخفيف حدة هذه المشاكل والتي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق النمو.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

وبالتالي علم الاقتصاد ما هو إلا وسيلة وأداة يستخدمها الانسان من أجل تحسين المستوى المعيشي له من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية النادرة في سبيل تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية، فهو يسعى اذا من خلال تحليله وتفسيره لمختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية والتي لا تخرج عن دائرة الانتاج التبادل، التوزيع، الاستهلاك، الادخار والاستثمار الى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية استخدام الموارد المحدودة في تلبية الحاجات، والتوجه نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الامكانيات والمتطلبات فهو يقوم باكتشاف ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، ثم يعمل على إيجاد القواعد والوسائل التي تؤدي الى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات، فهنا هنا تكمن أهمية علم الاقتصاد ويبرز الدور الذي يلعبه على المستوى الجزئي أو الكلي.

هذه المطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك، حيث تتناول ما يتعلق بمقرر السداسي الأول لهم وتهدف إلى تعريف القارئ المبتدئ بالمفاهيم الإقتصادية وتقديم الطرح النظري في كل محور من محاور المقرر، وكذا محاولة تبسيط المفاهيم وتقديم الشرح اللازم من أجل تقريب المفاهيم للطلبة وتجلية الغموض الذي يحيط بالمقياس بالإضافة إلى تحسيس الطالب بأهمية علم الإقتصاد ومساعدته على اكتساب معارف جديدة تمكنه من اتخاذ مواقف علمية إزاء بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي الوصول إلى التعبير الجيد عما يدور في ذهنه من تساؤلات وتطورات حول الواقع الإقتصادي الذي يحيط به.

وسنقوم بتقسيم هذه المطبوعة إلى ثلاثة فصول أساسية على النحو التالي:

**الفصل الأول: المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد**

**الفصل الثاني: المدخل النظري لعلم الاقتصاد**

**الفصل الثالث: المدخل النظامي لعلم الاقتصاد**

# محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

## الفصل الأول: المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد

سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بعلم الاقتصاد ومراحل تطوره، وكذا فروعته وعلاقته ببقية العلوم، بالإضافة إلى التعريف بالمشكلة الاقتصادية.

أولاً: مدخل عام لعلم الاقتصاد: سنتناول هنا بعض التعاريف حول علم الاقتصاد ثم مراحل تطوره، وكذا فروعته وعلاقته ببقية العلوم، بالإضافة إلى منهج الاقتصاد.

### 1. تعريف علم الاقتصاد:

يختص علم الاقتصاد بدراسة نشاط الوحدات المكونة للكيان الاقتصادي ومساهمة كل منها في النشاط الإنتاجي والاستهلاكي في الاقتصاد القومي، ويرجع الاهتمام بدراسة الاقتصاد إلى سعي الإنسان منذ القدم لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية المختلفة ومحاولة التنبأ بالأحداث الاقتصادية مستقبلاً، فضلاً عن الرغبة في محاولة وضع سياسات معينة لتنظيم الشؤون الاقتصادية<sup>1</sup>.

تدل كلمة الاقتصاد لغوياً على "حسن التصرف في استخدام الموارد المحدودة والنادرة نسبياً"، كما تعني كلمة إقتصاد إدارة المنزل والدولة، ومن هذا المنطلق نقول الإقتصاد الأمريكي أو الإقتصاد العربي مثل الإقتصاد الكويتي أو الإقتصاد السعودي، كما يمكن أن نقول الإقتصاد الرأسمالي والإقتصاد الاشتراكي، كما نقول أيضاً الإقتصاد الصناعي والإقتصاد النامي.

أما مفهوم علم الإقتصاد Economics فقد تعددت تعريفاته عبر الزمن، وعلى الأخص في مراحل تطوره في العصر الحديث<sup>2</sup>، حيث يشير الفكر الإقتصادي إلى التعريفات التالية:

### 1.1 علم الاقتصاد هو علم الثروة:

خلال المرحلة الأولى من الثورة الصناعية التي كانت أوروبا تحتازها شاع تعريف لعلم الاقتصاد يحوم حول إنتاج الثروة، فعرف آدم سميث علم الاقتصاد "بأنه العلم الذي يدرس أسباب وكيفية زيادة ثروة الأمة"، هذا التعريف كان

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 9.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 16.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

متأثراً بنظرة آدم سميث إلى نطاق المشاكل التي يجب أن تشملها دراسة الاقتصاد والبيئة التي كان يعيش فيها، ففي فترة الثورة الصناعية كان الاهتمام أكبر ما يكون بزيادة الإنتاج ونموه<sup>1</sup>.

### 2.1 علم الاقتصاد هو علم الرفاهية:

علم الاقتصاد وفقاً لهذا الاتجاه يهتم بكيفية تحقيق الرفاهية، ولقد عرفه بيجو في كتابه اقتصاديات الرفاهية بأنه "العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية"<sup>2</sup>. حيث لأن الرفاه الاقتصادي هو ذلك الجزء من الرفاه العام الذي يمكن إيجاد علاقة مباشرة بينه وبين الفرد.

### 3.1 علم الاقتصاد هو علم الندرة النسبية أو علم الاختبارات الفعال:

وفقاً لهذا الاتجاه يعرف علم الاقتصاد حسب مانكو mankiw بأنه: "العلم الذي يتناول كيفية إدارة المجتمعات لمواردها النادرة" ولعل الإدارة هنا تعني بالضرورة حسن التصرف بالموارد المحدودة أو النادرة، ذلك أن الندرة تعني أن المتاح من الموارد اللازمة لقضاء حاجات الإنسان أقل بكثير من تلك الحاجات، ومن هنا فإن البعض يرى أن قضية الندرة تستلزم الاختيار للحصول على الحاجات، وبالتالي اتخاذ القرار الخاص بالاختيار المناسب، الأمر الذي يعني أن الندرة والاختيار والقرار هي أهم المبادئ التي يقوم عليها علم الاقتصاد<sup>3</sup>. كما عرف الاقتصادي أوسكار لانجه oskar lange علم الاقتصاد بأنه "ذلك العلم الذي يبحث في تنظيم وتسيير موارد الثروة الإنسانية والطبيعية النادرة نسبياً في المجتمع وذلك بهدف اشباع الرغبات الإنسانية المتعددة بالسلع والخدمات الاقتصادية المختلفة"<sup>4</sup>.

### 4.1 علم الإقتصاد هو علم العلاقات الاجتماعية في إطار الإنتاج:

يتحدد موضوع علم الاقتصاد وفقاً لهذا الاتجاه بدراسة الروابط الاجتماعية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع للثروة وعوائد عوامل الإنتاج، نظراً لكون الظواهر الاقتصادية هي ظاهر اجتماعية.

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسرى أحمد، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص7.

<sup>2</sup> قريضة تادرس صبحي ويونس محمود، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة، بيروت، 1984، ص 66

<sup>3</sup> خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 17.

<sup>4</sup> سامر علي عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 17.



## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

ويعرف علم الاقتصاد وفقه بأنه "علم القوانين التي تحكم العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع (المادية والثقافية)<sup>1</sup>.

### 2. مراحل تطور علم الاقتصاد:

لقد مر علم الاقتصاد بمراحل متعددة تمخض عنها عدد من المدارس الإقتصادية، لكل منها نظرياتها وآرائها الخاصة بها، والتي تعمل على توضيح آلية عمل هذا العلم، وفيما يلي عرض موجز لهذه المدارس.

#### 1.2 المدرسة التجارية (المركنتلية):

ظهرت هذه المدرسة في الفترة ما بين 1500-1776 أي من فترة ما سمي بعصر النهضة وما عقبه من تطور تكنولوجي في العديد من المجالات والذي أدى بدوره الى زيادة النشاط التجاري، ومن أبرز أفكار هذه المدرسة:<sup>2</sup>

- ✓ أن النشاط التجاري هو النشاط الأهم لدى المفكرين الاقتصاديين.
- ✓ الاعتقاد بأن قطاع الصناعة هو القطاع الفعال في الاقتصاد مقارنة مع القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي.
- ✓ انها تؤمن بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ورسم السياسة الاقتصادية حيث أن ذلك يعزز من قوة الدولة.
- ✓ كما ترى هذه المدرسة ان قوة الدولة ومركزها وسلطتها يتحدد بمقدار ما تملكه من المعادن التنموية.

#### 2.2 مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط):

ظهرت هذه المدرسة في الفترة ما بين 1756-1786<sup>3</sup> بفرنسا ويرى أصحابها بأن الثروة يمكن إنتاجها من النشاط الزراعي فقط أما الأنشطة الأخرى فيرون بعدم مساهمتها في تكوين الثروة، ويعتبرون الأرض المصدر

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، وسوزى عدل ناشد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص.ص 32-33.

<sup>2</sup> عبد الهادي سامر علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 18.

<sup>3</sup> محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 27.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

الأساسي للإنتاج، كما يؤمنون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

### 3.2 المدرسة التقليدية (الكلاسيكية):

ظهرت هذه المدرسة في الفترة ما بين 1786-1871<sup>2</sup> ويعتبر آدم سميث وريكاردو هم من أسسوا هذه المدرسة الاقتصادية، ثم تبع ذلك تطوير وتحديث الأفكار هذه المدرسة على يد بعض الاقتصاديون المحدثون والذين عرفوا بعد ذلك بالكلاسيك الجدد، ومن أبرز أفكار هذه المدرسة:<sup>3</sup>

- ✓ استمر تأثير أفكار المدرسة الطبيعية على هذه المدرسة والتي تعتبر أن النظام الطبيعي هو الذي يسيطر على الظواهر الاقتصادية.
- ✓ أن قوة الدولة بما تملكه من قوة عاملة وليس بمقدار ما تملكه من معادن (الذهب، الفضة)
- ✓ ان المنفعة الشخصية للأفراد هي التي تسيطر وتتحكم في تصرفاتهم وعليه فتحقيق المنفعة الشخصية، لكل فرد ستؤدي بالنهاية لتحقيق المنفعة العامة.
- ✓ المطالبة بتحرير حركة التجارة وتحقيق القيود المفروضة عليها.

### 4.2 المدرسة الكينزية:

- ✓ ترجع تسمية هذه المدرسة إلى الاقتصاد البريطاني المعروف جون مينارد كينز والذي جرت على أفكاره تطويرات وإضافات من قبل اقتصاديين معروفين في مقدمتهم ( هيكس- هانس وغيرهم والمعروفون بالكينزيين المحدثين).
- ✓ ابرز مفكري هذه المرحلة أو المدرسة الاقتصادية هو بلا شك الاقتصادي الشهير كينز.
- ✓ يهتم المفكرون من إتباع هذه المدرسة بمشاكل التنمية وحل مشاكل البطالة ومعالجة الأوضاع التي أصبحت ظاهرة في اقتصاديات الدول الرأسمالية الحديثة، كظاهرة التضخم والكساد وكيفية معالجتها، وتشمل أيضا مشاكل النقود والسياسات النقدية والمالية.

<sup>1</sup> حري موسى ومحمد عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 18

<sup>2</sup> محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>3</sup> عبد الهادي سامر علي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص 19-20.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

✓ ولا ننسى أن تشير إلى أن هناك مدرسة فكرية أخرى ظهرت في القرن 19 وهي المدرسة الاشتراكية التي أسسها كارل ماركس وفريدريك انجلز وطبقها لينين بعد الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 والتي اعتمدت سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وأحلت التخطيط المركزي في توجيه الإنتاج والاستهلاك محل جهاز التنمية وآلية السوق.

### 5.2 الاتجاهات المعاصرة:

واهم رواد هذه الاتجاهات الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان) الذي يعرف اتجاهه الاقتصادي باسم منهج شيكاغو كما تسمى مدرسته بالمدرسة النقدية، وتتلخص أفكاره في الاعتماد على بعض الأفكار الكلاسيكية لكن بصناعات وتحليل حديث يركز فيها على معالجة المشكلات التضخمية والركودية المعاصرة من خلال التأكيد على أهمية العلاقة والترابط الوثيق بين معدلات نمو عرض النقد من جهة ومعدلات نمو التضخم من جهة أخرى، بسبب عدم التناسب بين معدلات نمو عرض النقد ومعدلات نمو الناتج<sup>1</sup>.

### 3. فروع علم الاقتصاد:

إن أغلبية الموضوعات الاقتصادية يمكن أن تندرج في أحد فرعي النظرية الاقتصادية سواء النظرية الاقتصادية الجزئية أو النظرية الاقتصادية الكلية.

**1.3 النظرية الاقتصادية الجزئية:** تهتم بتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كل على حدة سواء كان ذلك مستهلك فرد أو منتج فرد.

**2.3 النظرية الاقتصادية الكلية:** تهتم بتفسير السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الفردية مجتمعة معا على مستوى الإقتصاد القومي ككل، ولذا تركز على دراسة الطلب الكلي والعرض الكلي، وأسواق الإقتصاد القومي مثل سوق الإنتاج وسوق النقد وسوق العمل وسوق الأوراق المالية.<sup>2</sup>

كما أن كلي فرعي النظرية الاقتصادية لا يتنافسان معا ولكن يكملان بعضهما البعض، وتمثل أهم هذه

<sup>1</sup> إسماعيل عبد الرحمن وحمدي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل، عمان، 2004، ص 30.

<sup>2</sup> السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 11.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

الاختلافات في النواحي الآتية:<sup>1</sup>

✓ **طبيعة المشكلات:** يهتم الاقتصاد الجزئي بدراسة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الوحدات الاقتصادية الجزئية، ويكون علاجها أسهل وأسرع مقارنة بالمشكلات الكلية مثل: بطالة فرد معين، قد يكون ذلك راجعا إلى ظروف خاصة به، أو التغير في سعر سلعة معينة، وقد يكون ذلك راجعا إلى تغييرات في ظروف العرض و/ أو الطلب الخاصة بها خلال فترة زمنية معينة، كما تعكس هذه المشكلات قضية عامة، فعندما تقرر الوحدة الإنتاجية تخفيض مستوى إنتاجها نتيجة لزيادة التكاليف أو الأجور لا يترتب على ذلك بالضرورة انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي.

بينما يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع ككل، وسيكون علاجها أكثر صعوبة ويحتاج إلى فترة زمنية طويلة، وتنعكس آثارها على معظم أفراد المجتمع وان كانت بدرجات متفاوتة، فمثلا مشكلة البطالة أو التضخم على سبيل المثال يعاني منها معظم أفراد المجتمع سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إن ما ينطبق على الجزء من مشكلات لا ينطبق بالضرورة على الكل، فمثلا ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية لا يعني بالضرورة أن المجتمع يعاني من مشكلة تضخم، لأن ذلك قد يكون راجعا إلى نقص المحصول من هذه السلع لظروف مناخية أو طبيعية معينة، ومن ثم لا يجب التعميم في هذه الحالة لأن ما هو صحيح على المستوى الجزئي لا يكون كذلك بالضرورة على المستوى الكلي.<sup>2</sup>

✓ **مستوى التجميع:** يدرس الاقتصاد تجميعات جزئية أو فرعية تكون معرفة تعريفيا جيدا، وبها درجة من التجانس، مثل: طلب السوق على سلعة معينة وهو عبارة عن مجموع طلبات المستهلكين المكون منهم سوق هذه السلعة خلال فترة زمنية عند كافة الأسعار، أو عرض السوق بالنسبة لسلعة معينة وهو عبارة عن مجموع عرض المشورعات الفردية العاملة في مجال إنتاج هذه السلعة خلال فترة زمنية معينة عند كافة الأسعار. والتعادل بين طلب السوق وعرضه، يتم من خلال تحديد القيم التوازنية لكل من السعر والكمية في سوق هذه السلعة. بينما الاقتصاد الكلي يدرس تجميعات كلية أكثر شمولاً وغير معرفة تعريفيا جيدا ولا تكون بها أي درجة من التجانس، مثل الطلب الكلي وهو عبارة عن مجموع طلب كل قطاعات الاقتصاد

<sup>1</sup> - felder b, honbugs, **macoeconomics and news marcoenomics**, spinger verlag, berlin heidexberg, 1992, p.p11,12.

<sup>2</sup> السيد محمد احمد السريبي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص.ص 17-18.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

القومي على كافة السلع والخدمات سواء كانت سلعا استهلاكية أم إنتاجية خلال فترة زمنية معينة وكذلك العرض الكلي هو عبارة عن مجموع الناتج من كافة السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية لكل وحدات الإنتاج خلال فترة زمنية معينة، والتعادل بين الطلب والعرض الكليين يتيح عنه تحديد مستوى الناتج أو الدخل القومي التوازني ومستوى التوظيف، وكذلك المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

✓ **السياسات الاقتصادية:** في الاقتصاد الجزئي يتم استخدام سياسات اقتصادية جزئية، أي على نطاق المشروع كوحدة اقتصادية، وتسد هذه السياسات الى منهجية التحليل الاقتصادي الجزئي والنظرية الاقتصادية الجزئية، وتسعى هذه السياسات إلى تحقيق أهداف اقتصادية جزئية، ولذا تكون أدواتها جزئية وتنعكس آثارها على المشروع الاقتصادي عادة فقط دون غيره.

بينما في الاقتصاد الكلي يتم استخدام سياسات اقتصادية كلية، أي على نطاق الاقتصاد القومي ككل وتسد هذه السياسات إلى منهجية التحليل الاقتصادي الكلي والنظرية الاقتصادية الكلية، وتسعى هذه السياسات إلى تحقيق أهداف اقتصادية كلية، ولذا تكون أدواتها كلية وتنعكس آثارها على الاقتصاد القومي ككل.<sup>2</sup>

✓ **اختصاص النظرية:** تختص النظرية الاقتصادية الجزئية بدراسة وتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية على كل حدى سواء أكانت مستهلك فرد أو منتج فرد، كما تقوم بشرح وتفسير عمل السوق بالنسبة لكل سلعة أو خدمة على حدة، بينما تختص النظرية الاقتصادية الكلية بدراسة وتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل الإطار العام لمستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع.<sup>3</sup>

✓ **الأهداف:** يهدف الاقتصاد الجزئي إلى تحسين الرفاهية المادية على المستوى الفردي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد للفرد سواء كمستهلك أو كمنتج مثل: سعي المستهلك إلى تعظيم إشباعه من خلال إنفاقه دخله، وسعي المنتج إلى تعظيم أرباحه من خلال إنفاقه لموارده الاستثمارية. بينما يهدف الاقتصاد الكلي إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ككل من خلال الارتفاع بمعدل النمو في الناتج أو

<sup>1</sup> احمد محمد مندور، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 14.

<sup>2</sup> السيد محمد احمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 13.

<sup>3</sup> السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجما، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

الدخل القومي، فضلا عن تحقيق الاستقرار في الأسعار، وهذا يتطلب تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل للموارد المتاحة في المجتمع<sup>1</sup>.

### 4. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

عند دراسة الظواهر والمشاكل الإقتصادية، يحتاج الإقتصاديون إلى الاستعانة بالعلوم الأخرى لتفسير الظواهر والمشاكل، وهذا إن دل فإنما يدل على تلك العلاقة الوثيقة بين علم الإقتصاد وسائر العلوم المعرفية الأخرى، وفيما يلي عرض موجز حول مدى ارتباط علم الإقتصاد بالعلوم الأخرى.

#### 1.4 علم الاقتصاد وعلم الإدارة:

إن العلاقة بين علم الاقتصاد والإدارة واضحة كون عنصر التنظيم هو عنصر من عناصر الإنتاج والمسؤول عن اختيار التوليفه المناسبة من عناصر الإنتاج الأخرى للوصول إلى هدف المنتج أو المنشأة، علما بأن نظرية الإنتاج تعتبر من ضمن النظريات الاقتصادية، لكن لا بد للإدارة الجيدة أن تكون على علم وإلمام بالمسائل المتعلقة بالإنتاج، وهذا يعني أن لا بد للإدارة أو للمدير الجيد أن يكون على علم ومعرفة بالعديد من المسائل الاقتصادية التي تواجهه في حياته العملية، كما لا بد للاقتصادي أن يكون على علم ومعرفة بالعديد من المسائل الإدارية، لهذا نلاحظ أن طلاب الإدارة لا بد أن يدرسوا الاقتصاد، وطلاب الاقتصاد لا بد أن يدرسوا علم الإدارة.<sup>2</sup>

#### 2.4 علم الاقتصاد وعلم السياسة:

صلة الاقتصاد بالسياسة تبدو في كون الاقتصاد هو الأداة التي تدير الحياة اليومية للمجتمع في إطار التنظيم السياسي ومبادئ الحكم النابعة منه، فهناك تأثير متبادل بين السياسة والاقتصاد، فمعالم النظام السياسي تسند إلى أساس الكيان الاقتصادي من حيث ملكية أدوات الإنتاج ومدى المركزية ولللامركزية في اتخاذ القرارات الاقتصادية اللازمة لاستغلال الموارد.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> السيد محمد السريفي وعلي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 13.

<sup>2</sup> محمود الوادي وآخرون، الاقتصاد الجزئي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص 25.

<sup>3</sup> نبيل ابراهيم محمود الطائي، التحليل الاقتصادي الجزئي، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013، ص 19.

### 3.4 علم الاقتصاد وعلم التاريخ:

من المعروف أن علم التاريخ يقوم بعملية سرد ووصف وتاريخ وتحليل أحداث معينة سواء كانت اجتماعية، سياسية، عسكرية والتي حدثت في مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة، ونتج عن تزاوج علم الاقتصاد بعلم التاريخ ظهور فرعين من فروع علم الاقتصاد، الفرع الأول الخاص بتاريخ الفكر الاقتصادي الذي يتناول تطور هذا الفكر من الناحية التاريخية، وأفكار العلماء (آدم سميث، ابن خلدون وغيرهم من العلماء الذين شاركوا في بناء هذا العلم بالإضافة إلى تطور المدارس والنظريات المختلفة، أما الفرع الثاني فهو خاص بالتاريخ الاقتصادي والذي يجلل التطور الاقتصادي لدولة معينة أو مجموعة من الدول أو النظم الاقتصادية التي مرت بها المجتمعات لتتيح بذلك مدى العلاقة الوثيقة بين علم الاقتصاد وعلم التاريخ.<sup>1</sup>

### 4.4 علم الاقتصاد وعلم الحقوق:

يهتم كلا من الاقتصادي والحقوقى بعلاقات المبادلة التي تتم بين الأفراد، ويختلفون في أن كلا منهم يهتم بها من زاوية تختلف عن الزاوية التي يهتم بها الآخر. فالقانون يحدد لنا الشروط الواجب توافرها في صفقة معينة ك شراء منزل مثلا، لتصبح هذه العملية صحيحة، ومتفقة مع القوانين النافذة في المجتمع وبما يضمن حقوق كلا الطرفين المتعاقدين، أما الاقتصادي فإنه يهتم بمعرفة العوامل المحددة لقيمة الصفقة والمنفعة المستمدة من جراء عملية الشراء هذه، ولا يعني ذلك أن الصلة معدومة بين فرعي العلم المذكورين، إذ كثيرا ما يكون للقوانين النافذة في دولة ما أثر كبير في تحديد الأجور والأسعار وسعر الصرف ومعدلات الفائدة.<sup>2</sup>

### 5.4 علم الاقتصاد وعلم الإحصاء:

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، فهنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج عنها، فمثلا معرفة رقم قياسي للأسعار لقياس القوة الشرائية

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص. 25-26.

<sup>2</sup> السمان محمد ومحمد مروان، مبادئ التحليل الاقتصادي، الجزئي والكلبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص. 15-

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

للقود يحتاج الاقتصادي للاستعانة بعلم الإحصاء ووسائله وأساليبه، فالعلاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم الإحصاء وخاصة في تعامل الباحث الاقتصادي مع البيانات والمعلومات الدراسة آية ظاهرة اقتصادية.<sup>1</sup>

### 6.4 علم الاقتصاد وعلم الرياضيات:

من اجل الوصول إلى نتائج كمية دقيقة يلجأ الاقتصادي إلى الاستعانة بالأساليب الرياضية في البراهين والتحليل، فاستخدام الرياضيات مكن الاقتصاديين من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات ومعرفة طبيعة العلاقة التي تجمعهم<sup>2</sup>، أي أن استخدام الأسلوب الرياضي في الاقتصاد يجعل تحليل بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة أمرا سهلا كما يتيح التوصل إلى نتائج محددة في شكل كمي<sup>3</sup>.

### 5. منهج علم الاقتصاد:

✓ يقصد بالمنهج الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.<sup>4</sup>

✓ ومنهم من يعرف المنهج بأنه اتباع خطوات محددة بشكل منطقي متتابع لدراسة المشكلة وجمع المعلومات حولها باستعمال أدوات معينة، ومن ثم القيام بعرض المعلومات وتحليلها وتفسيرها وإنتاج الحقائق منها.<sup>5</sup>

وعلى اعتبار أن الاقتصاد علم مستقل بذاته، فإن الدراسيين له يبحثون دائما على الكشف عن قوانينه ونظرياته والعمل على التطوير المستمر لها، وفي سعيهم لذلك يتبعون المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي<sup>6</sup>، وفيما يلي فكرة مختصرة عنهما:

<sup>1</sup> إسماعيل عبد الرحمن وحرني محمد عريفات، مرجع سبق ذكره، ص 51.

<sup>2</sup> بن محمود سكيينة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية، الجزائر، 2009، ص 18.

<sup>3</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

<sup>4</sup> محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي، أسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992، ص 19.

<sup>5</sup> ناهدة عبد زيد الدليمي، أسس وقواعد البحث العلمي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 95.

<sup>6</sup> شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم النشر، جامعة الجزائر 03، 2017-2018، ص 10.



## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

**1.5 المنهج الاستنباطي:** فيه يتم استخلاص النتائج من الافتراضات أي أننا نندرج من العام إلى الخاص للوصول إلى القوانين الاقتصادية والتعميمات<sup>1</sup>، حيث يبدأ الباحث من مجموعة من الافتراضات الأساسية كمعطيات أولية، ومن خلال التحليل المنطقي لهذه الافتراضات يتوصل إلى استنتاجات واقتراحات معينة تتسم بصفة العمومية تسمى بالمبادئ التحليلية، وتطبق هذه المبادئ العمومية على أي مشكلة أو ظاهرة خاصة<sup>2</sup> ويستخدم الباحث في ذلك أحد الطريقتين التاليتين في التوصل إلى نتائج التحليل الخاصة بالمشكلة أو الظاهرة محل الدراسة:<sup>3</sup>

### 1.1.5 طريقة بناء النماذج: وهي تمر بثلاث خطوات أساسية هي :

- ✓ تحديد المشكلة محل الدراسة: ويجب أن تكون هذه المشكلة مرتبطة بالواقع أو مستمدة منه.
- ✓ تحديد الافتراضات الأساسية: تلك التي تحدد ملامح البيئة أو الظروف الخاصة بالتحليل ويجب أن تكون هذه الافتراضات واقعية إلى حد كبير.
- ✓ استخلاص النتائج: وذلك من خلال عملية التحليل المنطقي أو العقلي لهذه الافتراضات، ولا تتوقف صحة النتائج التي يتم التوصل إليها على مدى واقعيتها ولكن على مدى اتساقها مع الافتراضات الأساسية التي بنيت عليها، أما واقعيتها فتتوقف على مدى واقعية الافتراضات المبنية عليها هذه النتائج وذلك مثل نموذج سوق المنافسة الكاملة الذي بني على عدد من الافتراضات تلك التي تمثل شروط سوق المنافسة الكاملة، وفي ظلها يتم التوصل إلى أن السعر السائد في السوق يكون سعر واحد.

**2.1.5** في حالة دراسة العلاقة بين متغير يتم افتراض ثبات المتغيرات أو العوامل الأخرى المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة، مثل العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها، فإنه في ظل افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب تتوصل أن تكون هذه العلاقة عكسية في حالتها العامة.

<sup>1</sup> حباية عبد الله، محاضرات في الاقتصاد العام، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019 ص 07.

<sup>2</sup> علي عبد الوهاب نجح، النظرية الاقتصادية الجزئية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 13.

<sup>3</sup> رمضان محمد مقلد وعلي عبد الوهاب نجح، النظرية الاقتصادية الجزئية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2007، ص.ص 13-14.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

**2.5 المنهج الاستقرائي:** لقد استخدم الاقتصاديون منذ البداية الطريقة الاستقرائية في أبحاثهم ودراساتهم، حيث استخرج الميركانتليون قوانينهم المتعلقة بالنقود، نتيجة مشاهداتهم لتدفق المعادن الثمينة من العالم الجديد الى الدول الأوروبية<sup>1</sup>.

إن المنهج الاستقرائي يبدأ من الحكم على الجزء ثم يتجه للحكم على الكل<sup>2</sup>، أي يقوم هذا المنهج في التحليل الاقتصادي على أساس الوصول إلى نتائج عامة من خلال مشاهدات فردية، ففي الدراسة الاقتصادية لظاهرة معينة يمكننا أن نبدأ بتجميع بيانات أو مشاهدات عن القرارات الاقتصادية التي تتخذها الوحدات الاقتصادية، المنفردة وذلك مثل القرارات التي يتخذها المستهلكون والمنتجون والهيئات الحكومية خلال فترة زمنية معينة، ثم نقوم باستخلاص نماذج أو قواعد من هذه البيانات تساعد على تفسير والتنبؤ بسلوك هذه الوحدات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: إذا قمنا بتجميع بيانات عن مقدار ما ينفقه كل مستهلك من ميزانية على عدد من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، فإن ذلك سوف يمكننا من صياغة نماذج بالنسبة لنسب ما ينفق من دخل كل المستهلكين على تلك السلع والخدمات خلال تلك الفترة. فإذا توصلنا من البيانات التي حصلنا عليها إلى النسب التي تعود المستهلكون إنفاقها بصورة منتظمة من ميزانيتهم على الإيجار، الطعام والملابس فإنه يمكن استخدام هذه المشاهدات الواقعية في التنبؤ بطلب المستهلكين على تلك السلع والخدمات، وبالتالي فإن المنهج الاستقرائي يقوم على استنتاج علاقات عامة من مشاهدات فردية، ويستخدم هذا المنهج في كل من العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية وفقا لطبيعة الظاهرة محل الدراسة.<sup>3</sup>

### ثانيا: الحاجات والموارد

يواجه المجتمع المشكلة الاقتصادية عندما يكون غير قادر على اشباع كل احتياجاته البشرية غير المحدودة بسبب ندرة الموارد المتاحة ذات الاستخدامات البديلة، وهذه المشكلة تواجه كافة المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة وسواء كانت رأسمالية أم اشتراكية.

<sup>1</sup> مصطفى العبد لله الكفري وغسان إبراهيم، المدخل إلى علم الاقتصاد (الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية)، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 46.

<sup>2</sup> عبد الرحمن احمد عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية، دار جامعة إفريقيا العالمية للنشر، الخرطوم، 1995، ص 45.

<sup>3</sup> أحمد محمد مندور وإسماعيل الشناوي، النظرية الاقتصادية الجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 10-11.

## 1. الحاجات:

### 1.1 مفهوم الحاجة:

- ✓ الحاجة هي دافع أو حالة داخلية أو استعداد فطري، أو مكتسب شعوري أو لاشعوري عضوي أو اجتماعي أو نفسي يثير السلوك الحركي أو الذهني، ويسهم في توجيهه إلى غاية شعورية أو لاشعورية.<sup>1</sup>
- ✓ بينما يعرفها زهران بأنها افتقار إلى شيء ضروري أو نوع من النقص أو العوز المقترن بالتوتر الذي يزول متى أشبعت هذه الحاجة وزال النقص.<sup>2</sup>
- ✓ كما يعرفها عاطف غيث بأنها حالة من التوتر أو عدم الإشباع يشعر بها فرد معين وتدفعه إلى التصرف متجها نحو الهدف الذي يعتقد أنه سوف يحقق له الإشباع، وليس من الضروري أن ينطوى إشباع الحاجة على بقاء الفرد أو المحافظة على وجوده، فقد يشعر شخص بحاجة إلى شيء معين على الرغم من إشباعها سيلحق به الأذى (كالموت) كالحاجة إلى التضحية بالذات من أجل الجماعة ومن الأمثلة على الحاجات السيكولوجية الاجتماعية الحاجة إلى الاعتراف الشخصي، والعاطفة، والاستقلال وهناك حاجات فسيولوجية، كالجوع، والعطش، والجنس.<sup>3</sup>

### 2.1 خصائص الحاجات:

تختلف طبيعة الحاجات لدى الأفراد باختلاف أنماط حياتهم وظروف تنشأهم، إذ أن هناك خصائص عدة تتصف بها الحاجات منها:<sup>4</sup>

- ✓ الحاجات لا نهائية ومتجددة، ففي حال أشبعت حاجة معينة لدى الفرد سرعان ما تبرز لديه حاجة أخرى فيسعى إلى إشباعها وهكذا، وما ان يتم له ذلك حتى تبرز له حاجات أخرى، كما أن الحاجة لا

<sup>1</sup> محمد زيدان، النمو النفسي للطفل والمراهق ونظريات الشخصية ، ط4، دار الشروق، جدة، السعودية، 1994، ص.ص52-53.

<sup>2</sup> حامد زهران، علم نفس النمو، ط5، عالم الكتاب، القاهرة، 1999، ص125.

<sup>3</sup> فاطمة يوسف القليلي وآخرون، اشباع الاحتياجات النفسية لسكاني المجتمعات العمرانية الجديدة في ضوء مؤشرات جودة الحياة- دراسة حالة مدينة السادس من أكتوبر، مجلة العلوم البيئية، جامعة عين شمس، المجلد الثامن والثلاثون، الجزء الثاني، 2017، ص253.

<sup>4</sup> ألاء عزت بيجت محمود، مستوى اشباع الحاجات النفسية للنوع الاجتماعي وعلاقتها بمستوى التوافق المهني للعاملين في المؤسسات الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظرهم، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016، ص.ص21-22.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

تزول تماما ، بل تتجدد بعد فترات متفاوتة، مثل الحاجة للطعام تختفي بعد تناول الطعام إلا أنها لا تلبث أن تعود بعد بضع ساعات.

✓ الحاجات متنوعة وتختلف في درجة أهميتها، فهناك حاجات عدة منها المعنوية والمادية، والنفسية والاجتماعية والجسمية والعقلية، كما أنها تختلف في درجة أهميتها فمنها ما يسبب الهلاك للإنسان في حال عدم اشباعها كالحاجات الأساسية الحاجة للماء والهواء والطعام، ومنها الثانوية التي يسبب عدم تلبيتها بشعور الانسان بالضيق و الانزعاج مثل التعليم والعمل والمركز الاجتماعي، كما أنها تختلف باختلاف مراحل النمو عند الانسان، إضافة إلى اختلافها باختلاف الأفراد والأدوار والمواقف والمجتمعات.

✓ الحاجات متدرجة واشباعها يسير وفق نظام ارتقائي، أي أن الانسان لا يهتم باشباع حاجاته التي تقع على مستوى عالي الترتيب إلا بعد أن يكون قد أشبع الحاجة التي يكون ترتيبها على المستوى الأدنى.

✓ تختلف وسائل إشباع الحاجات باختلاف الأفراد، واختلاف أدوارهم وثقافة مجتمعهم، كما تختلف من زمن لآخر، وهذا ما يعرف بالنسبية، فكوب من الماء لدى شخص قد يطفى ظمأه، في حين أن نفس الكوب ومقدار الماء فيه قد لا يطفى ظمأ شخص آخر، مع اثبات الدافع وهو دافع العطش لدى الشخصين، كذلك فإن الحاجة إلى الملابس الصوفية قد تكون أكثر إلحاحا في البلدان الباردة منها في الحارة، وفي فصل الشتاء أكثر منها في فصل الصيف، بل وما يحتاجه شخص منها قد لا يكون كذلك بالنسبة لشخص آخر.

✓ إن أية عرقلة لاشباع حاجة معينة وخاصة الأولوية منها قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالفرد وتفقدته توازنه، كما أن بعض الحاجات يتم كبتها بسبب صعوبة اشباعها في وقت معين.

✓ بعض الحاجات تتركز على هدف واحد محدد مثل التعاطف مع صديق وبعضها متشعب.

✓ الحاجات يمكن أن يتحقق من اشباعها شعورا عام بالمتعة والسرور وليس مجرد تحقيق هدف وخاصة تلك التي ترتبط بميل أو هواية.

✓ هناك حاجات تتماشى مع بعضها البعض، حيث تسوق كل منها إلى الرغبة في الأخرى، وقد تحل محلها، وقد تتعارض بعض الحاجات مع بعضها البعض، مثل تعارض حاجات ومتطلبات الأنا الأعلى كالسمو والترفع مع حاجات ومتطلبات الهوى، أي الغرائز وكمثال يمكن أن تتعارض الحاجة إلى العمل مع الحاجة إلى وقت إضافي للراحة.

### 3.1 أنواع الحاجات الإنسانية:

تنقسم الحاجات الإنسانية إلى :

#### 1.3.1 الحاجات الأولية والحاجات الإجتماعية: الحاجات الأولية هي الحاجات اللازمة لحفظ وجود

الانسان مثل الماء والملبس والمسكن، أما الحاجات الإجتماعية هي التي يفرضها التطور الاجتماعي مثل التعلم وتوفر وسائل النقل.

#### 2.3.1 الحاجات الفردية والحاجات الإجتماعية: الحاجات الفردية هي الحاجات التي يقتصر نفعها

على شخص واحد أما الحاجات الإجتماعية هي التي يرجع نفعها لعدد كبير من الافراد مثل الحاجة إلى الامن والعدالة.<sup>1</sup>

#### 3.3.1 الحاجات المادية والحاجات المعنوية: يعد الغذاء واللباس والسكن من الحاجات الإنسانية

المادية، في حين حاجة الانسان إلى الصحة والتعليم والصدقة من الحاجات المعنوية، فالحاجات المادية يلزم لاشباعها استخدام موارد مادية، والحاجات التي لا يلزم لاشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليها حاجات معنوية؛

#### 4.3.1 الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية: لا تقف الحاجات الإنسانية جميعها على قدر من

المساواة من حيث ضرورة اشباعها، بل تتفاوت أهميتها من فرد إلى آخر ومن زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر، فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف عليها حياة الانسان،<sup>2</sup> أما الحاجات الكمالية فهي التي لو تم الاستغناء عنها تماماً أو على الأقل تأجيل استخدامها في الوقت الحالي لما عنت أي شئ للفرد ولن تؤثر عليه في أن يستمر بحياته وبشكل طبيعي جداً.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مرج مؤيد حسن، احتياجات الفرد في مدينة الموصل في عام 2010، دراسات موصلية، العدد 29، 2010، ص 109

<sup>2</sup> شطيبي حنان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>3</sup> نضال علي عباس وسامر علي عبد الهادي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط 1، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 16.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

### 2. الموارد الإقتصادية:

#### 1.2 مفهوم الموارد الإقتصادية:

تعرف الموارد الإقتصادية بأنها كل شئ نافع (سلعة أو خدمة) يحقق رغبة أو يقضي حاجة انسانية معينة.<sup>1</sup>

#### 2.2 خصائص الموارد الإقتصادية:

المال الاقتصادي هو عبارة عن الشئ نافع متاح للاستعمال، والمنفعة هي القدرة على إشباع حاجة من الحاجات أو رغبة من الرغبات الإنسانية.

ولكي يعتبر الشئ أو المال اقتصادياً، يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية:<sup>2</sup>

- ✓ وجود حاجة محسوسة لدى الفرد ووجود علاقة بين الحاجة والشئ يعتبره الفرد قادراً على إشباع الحاجة.
- ✓ يجب أن تتوفر في الشئ النفعية أي قابليته لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر أو غير مباشر. والمنفعة ليست صفة مطلقة بل هي صفة نسبية تتوقف على ظروف الحال.
- ✓ الندرة وهي الخاصية التي تميز بين الأموال الحرة والمتوافرة بكميات غير محدودة بالنسبة لإشباع الحاجات الإنسانية، والأموال الاقتصادية المتاحة لدى الجماعة بكميات محدودة. والأموال الاقتصادية وليست الأموال الحرة، هي التي تكون محلاً لاهتمامات الفكر الاقتصادي وعلم الاقتصاد. فلا معنى لعمليات الإنتاج والمبادلة إلا بالنسبة للسلع والوسائل النادرة. فالمحيط الخارجي حيث يُمد الإنسان بأشياء وفيرة تشبع بعض حاجاته فإن هذه الأشياء تعتبر أشياء حرة لا تدخل في نطاق المبادلات حيث لا يتحمل من يستخدمها أي تضحية لإشباع آخر. فالهواء سلعة حرة وليس سلعة اقتصادية، له قيمة استعمالية ولكنه لا يدخل في نطاق التبادل، بمعنى أنه لا يتمتع بقيمة تبادلية. وترجع ندرة الأشياء إلى أسباب طبيعية كندرة المعادن النفيسة، أو إلى أسباب إدارية كوضع قيود على صيد الحيوانات أو صيد الأسماك، أو إلى عوامل دينية كقدسية الأبقار في الهند.

<sup>1</sup> سكينية بن حمود، مدخل لعلم الإقتصاد، دار المحمدية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص27.

<sup>2</sup> مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص.ص5-6.

### 3.2 أنواع السلع:

علم الإقتصاد ينطوي على العديد من التقسيمات لأنواع السلع والخدمات لعل من أهمها:<sup>1</sup>

**1.3.2 السلع الحرة والسلع الإقتصادية:** السلع الحرة هي السلع الغير الإقتصادية التي لا تقع تحت دراسة علم الإقتصاد مثل الهواء أو الماء والضوء والشمس، وتتحول هذه السلع إلى سلع إقتصادية عندما تقدم خدمات من عناصر الانتاج لإنتاجها، أما السلع الإقتصادية فهي السلع التي يتحدد لها سعرا وتشارك في إحداثها عناصر الإنتاج النادرة وهي لا توجد في الطبيعة بصورة كافية، ولا بد من بذل مجهود لإنتاجها وبالتالي يتحدد لها سعرا وبالتالي تختلف في هذه الحالة عن السلع الحرة.

**2.3.2 السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية:** فالسلع الاستهلاكية تستخدم لاشباع الحاجات بطريقة مباشرة، كتل اشباع الحاجة إلى الغذاء، وتنقسم السلع الاستهلاكية بدورها إلى سلع معمرة وهي السلع التي تشبع الحاجة أكثر من مرة وعلى فترات متعددة. وهناك السلع غير المعمرة التي تشبع الحاجة لمرة واحدة وتستخدم على فترات قصيرة.

بل وتنقسم السلع الاستهلاكية إلى سلع ضرورية تشبع الحاجات الملحة في نظر الأفراد أي الحاجات الأساسية وهناك السلع الكمالية التي تشبع الحاجات غير الضرورية أي غير الملحة وغير الأساسية وهي سلع لا يقوم الأفراد بشرائها إلا عند مستوى معين.

أما السلع الإنتاجية تعتبر وسائل لإشباع الحاجات بطريقة غير مباشرة وتسمى السلع الرأسمالية وهي تلك السلع التي تنتج سلعا أخرى ولا تطلب لذاتها.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.31-32.

# محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

ثالثا: المشكلة الاقتصادية ومنحنى إمكانيات الانتاج

## 1. ماهية المشكلة الاقتصادية:

إن الحاجة إلى علم الاقتصاد ترجع إلى حتمية مواجهة الإنسان في أي زمان وفي أي مكان لما يسمى المشكلة الاقتصادية، ويرجع ظهور هذه المشكلة إلى حقيقتين:

✓ الأولى: تعدد الحاجات الإنسانية: ويقصد بالتعدد كثرة هذه الحاجات وتنوعها واختلافها باختلاف الزمان والمكان، وكذلك تجددها وتزايدها.

✓ الثانية: الندرة النسبية للموارد: فالموارد دائما نادرة لأننا نقارن بالحاجة إليها، ولذلك فهذه الندرة هي ندرة نسبية.

وبسبب حقيقي التعدد والندرة، يتحتم على الفرد أن يستغل موارده بحكمة، بمعنى التفكير في أفضل سبل استخدامها، ويقتضي ذلك ترتيب أولويات الحاجات وفقا لأهميتها ودرجة إلحاحها، من اجل المفاضلة بينها على هذا الأساس، وبلي ذلك قرار المفاضلة بين الطرق المختلفة لإنتاج هذه الحاجات، حيث تختلف الطرق من حيث ما تستخدمه من الموارد كما ونوعا.<sup>1</sup>

## 1.1 مفهوم المشكلة الاقتصادية:

هي المشكلة التي يبحثها علة الاقتصاد من ناحية أسباب وجودها وكيفية علاجها، ويرجع سبب هذه المشكلة إلى تعدد الحاجات واختلاف أهميتها باختلاف الأفراد، وندرة وسائل الانتاج وصلاحياتها لاستعمالات مختلفة.<sup>2</sup>

## 2.1 خصائص المشكلة الاقتصادية: تتصف المشكلة الاقتصادية بعدة خصائص أهمها ما يلي:

**1.2.1 الاختيار:** يتمثل في القيام بموازنة منفعية حرة بين بدائل ممكنة ومختلفة الاختيار أفضل بديل ممكن، إذن فهي عملية تعتمد أساسا على الرشد، فإذا كانت الندرة التي تنشأ بين تزاخم الحاجات الغير محدودة (فطرية أو مكتسبة) على الموارد، فإن ذلك يترتب عليه نتيجة حتمية لا مفر منها وهي ضرورة التضحية بحاجات أو بعض

<sup>1</sup> حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 19.

<sup>2</sup> نواف الرومي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص 14.



## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

الحاجات في سبيل إشباع حاجات أخرى. فمهما تعاضم الحجم المتاح من الموارد فإنه لا يكفي لإنتاج كل ما يشبع تلك الرغبات، وبالتالي فإن على الأفراد أن يقرروا ما هي السلع والخدمات التي يلزم إنتاجها قبل غيرها وما هي تلك التي يمكن الإقلال منها أو حتى التنازل عنها. وهكذا فالمشكلة في جوهرها مشكلة تنشأ عن الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد الاقتصادية المحدودة من جهة وبين الرغبات المتعددة والمتنوعة من جهة ثانية.<sup>1</sup>

**2.2.1 الندرة النسبية:** ليس المقصود هنا الندرة المطلقة، حيث لا يمكن تصور وجود مجتمع واستمراره في حالة غياب موارد تمثل حدا ادنى لإمكانية البقاء والاستثمار، ولذلك يطلق عليها الندرة النسبية، فالنسبية هنا تشير إلى أنها غير كافية للوفاء بالاحتياجات.

وحتى يمكن ان نفهم المقصود بالندرة النسبية نطرح المثال التالي:

### الجدول رقم 01 : الندرة النسبية للموارد

الكميات المتاحة بالوحدة	مقدار الحاجة بالوحدة	السلعة
25	100	وحدات غذائية
10	20	وحدات سكنية

المصدر: محب خلف توفيق، المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة دراسة منهجية في النظرية الاقتصادية الكلية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص 57.

يلاحظ انه على الرغم من أن الكمية المتاحة والموجودة من الوحدات الغذائية أكثر منها بالنسبة للوحدات السكنية، مما يعني أن الوحدات السكنية أكثر ندرة من الوحدات الغذائية، إلا أن الكمية المتاحة من الوجبات الغذائية لا تكفي إلا لإشباع 25% من الحاجات إليها، في حين الوحدات السكنية المتاحة تكفي لإشباع 50% من الحاجات إليها.

وعلى ذلك فإنه يمكن اعتبار أن الوحدات الغذائية أكثر ندرة من الوحدات السكنية من ناحية النسبة، أي من ناحية نسبة ما يتوافر منها إلى ما هو محل احتياج وطلب عليها.

<sup>1</sup> - عيسى خليف، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 14.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

وعلى ذلك فإن ندرة الموارد الاقتصادية تتباين من مجتمع إلى آخر، كما أنها تتباين من مرحلة تنموية إلى أخرى فما قد يكون نادرا في مجتمع مقارنة بكثافة سكانه قد لا يعد نادر في مجتمع آخر.

ومما يزيد الندرة النسبية للموارد تعقيد، هو أن هذه الموارد لها خاصية أخرى تمكن في كونها ذات استخدامات بديلة متعددة، فالأرض ممكن بفلاحتها إنتاج المحاصيل الزراعية، وعليها تقام المباني والمصانع والمزارع، وهكذا بالنسبة لباقي الموارد، حيث نجد أنها لا تحتوي على صفات خاصة تجعلها قاصرة على إشباع حاجات معينة دون غيرها بل على العكس فإن لها من الخصائص التي تجعلها قادرة على إشباع العديد من الحاجات. ومن ثم يزداد الطلب على استخدامها، الأمر الذي يشكل ضغطا مضاعفا على ندرة هذه الموارد.<sup>1</sup>

### 3.2.1 التضحية وتكلفة الفرصة البديلة: الموارد الاقتصادية بطبيعتها ذات استعمالات بديلة مختلفة، فلكل

مورد من الموارد منافع عدة، فالأرض مثلا ممكن زارعتها بحاصلات زراعية مختلفة، ومن الممكن استخدامها للبناء أو غير ذلك من المنافع، فإذا استخدمناها كأرض للبناء، فإن ذلك سيكون على حساب زراعتها قمحا أو قطنا أو غيرها من المحاصيل الزراعية، وإذا استخدمناها لإنتاج المزيد من القمح مثلا فإن ذلك سيكون على حساب النقص في إنتاج القطن وهكذا. وعليه فإذا وجهنا أي مورد نادر لاستعمال معين، فلا بد أن نضحى في سبيل ذلك بكل الاستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد. ونخلص من ذلك إلى أن تخصيص الموارد النادرة لإشباع حاجة معينة، إنما يتضمن في حد ذاته التضحية بإشباع حاجة أخرى.<sup>2</sup> وعليه فإن تكلفة الفرصة البديلة هنا تعبر عن تكلفة المنافع المضحية بها والتي من الممكن الحصول عليها إذا ما اختير البديل الثاني.

وحتى يكون قرار الفرد قرار اقتصادي جيد واختيار امثل، فإنه لا بد أن تكون المنافع الاقتصادية المتحققة من اختياره لبديل ما أكثر من تكلفة الفرصة البديلة للبديل لآخر الذي تم التضحية له. ولذلك يمكن الإستناد على مفهوم تكلفة الفرصة البديلة لتخصيص الموارد الاقتصادية المحدودة على البدائل المتاحة. وعملية تخصيص الموارد تعتبر من الأدوات الهامة المستخدمة لمعالجة المشكلة الاقتصادية، فمن خلالها يمكن الوصول إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات اللاهائية، للأفراد، ومن هنا تظهر أهمية منحى إمكانيات الإنتاج.<sup>3</sup>

1- محب خلف توفيق، مرجع سبق ذكره، ص.ص 57-58.

2- إسماعيل عبد الرحمن وحري محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص.35.

3- سامر علي عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص 38-39.

### 3.1 عناصر المشكلة الاقتصادية:

التساؤلات التي تواجه أي إقتصاد في العالم تتمثل في ما يلي:<sup>1</sup>

**1.3.1 ماذا ننتج:** ان على المجتمع أن يختار من بين قائمة طويلة جدا من السلع والخدمات تلك التي ينبغي عليه إنتاجها وبأية كمية، وتختلف بالطبع بالطبع هذه القائمة من مجتمع لآخر وذلك حسب كمية ونوعية عناصر الإنتاج المتوفرة بالمجتمع. كما تعتمد على أسلوب إدارة الإقتصاد نفسه والأولويات التي يضعها المجتمع بالنسبة لإنتاج هذه السلع والخدمات طبقا لاحتياجاته.

**2.3.1 كيف ننتج:** فعندما تنقرر الإجابة على السؤال الأول، يبدأ المجتمع في اختيار الأسلوب أو الوسيلة التي يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات وهي الكيفية التي سيتم عن طريقها مزج واستغلال عناصر الإنتاج المتوفرة بالمجتمع. ويعتمد ذلك على درجة التقدم التقني الذي وصل إليه المجتمع ومدى توافر كل عنصر من عناصر الإنتاج. فالمجتمع الذي تتوافر لديه أعداد كبيرة من السكان يعمل على اختيار أسلوب إنتاجي يعتمد على اليد العاملة، والمجتمع الذي يتوافر لديه رأس المال سيعمل على اختيار أسلوب إنتاجي يعتمد على رأس المال وهكذا.

**3.3.1 لمن ننتج؟** فيقصد به على من يتم توزيع السلع والخدمات التي يتم اتخاذ القرار بإنتاجها؟ وتجب على هذا السؤال نظرية التوزيع. وإذا تركت الإجابة لآلية السوق أي لآلية العرض والطلب، فهذا يعني أن القدرة الشرائية لدى الأفراد المتمثلة في دخولهم هي التي تؤهلهم للحصول على هذه السلع والخدمات. ولكن في كثير من الأحيان تجد الدولة أن هذا الأسلوب يحرم كثيرا من أفراد المجتمع من الحصول على بعض السلع والخدمات فتتدخل عن طريق سياساتها المختلفة لإعادة الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

**4.3.1 كيف نضمن النمو الاقتصادي؟** يعني ذلك ضمان عملية النمو الاقتصادي وهذا من خلال استمرار العملية الانتاجية والتي تزداد وتيرتها بسبب تزايد وتيرة النمو الديمغرافي والتطور الحضاري، مما يستدعي استخدام أمثل الطرق والوسائل والتي تضمن على المدى الطويل نموا مضطرا في الناتج المحلي الاجمالي وذلك لمقابلة حاجات المجتمع المتزايدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> احمد فوزي ملوخية، الإقتصاد الجزئي، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2005، ص 10.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الإقتصاد، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 23.

### 2. منحنى إمكانيات الإنتاج ppf:

إن ضرورة الاختيار بين البدائل من الأهداف الاقتصادية يجعل عملية اتخاذ القرارات في مجال السياسات الاقتصادية ليست بالسهولة المطلوبة أي أنها تحتاج التأني والدراسة قبل الوصول إلى القرار المناسب. ومن المعروف أن القيام بأية دراسة على أسس علمية صحيحة يتطلب توفر أدوات تحليل مناسبة والتي تتكون في علم الاقتصاد من النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى والأساليب الكمية بالدرجة الثانية.

إن أولى أدوات التحليل الاقتصادي النظري التي يتعلمها طالب الاقتصاد المبتدئ هو ما يسمى منحنى الإمكانيات الإنتاجية، وباستمرار تقدمه في دراسة الاقتصاد يتعلم بان هناك الكثير من الأدوات النظرية الأخرى المماثلة لهذا المنحنى، وسنحاول استعراض مفهوم هذا المنحنى والفرضيات التي يقوم عليها ثم نتعرف على خصائصه والبدايل المتاحة التي يفرزها مع تأثير ذلك بالأشكال البيانية<sup>1</sup>.

### 1.2 مفهوم منحنى إمكانيات الإنتاج:

منحنى إمكانيات الإنتاج يمثل التشكيلات المتعددة من السلع والخدمات التي يتمكن الاقتصاد من توفيرها ضمن موارده الاقتصادية المحددة المتاحة، في فترة زمنية معينة مع افتراض الاستخدام التام والكفء لهذه الموارد<sup>2</sup>.  
بافتراض أن موارد المجتمع النادرة والمحدودة لديه توجه إلى إنتاج مجموعتين فقط من السلع وهي السلع الاستهلاكية (س) والسلع الانتاجية (ص)، وأن المجتمع بصدد الأجل القصير أي أن المستوى الفني ثابت، وأن أقصى كميات يمكن انتاجها من المجموعتين من السلع كما هي موضحة في الجدول الموالي.

<sup>1</sup> - نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق)، ط1، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن،

2001، ص.ص 42-43.

<sup>2</sup> - الطائي منى محمد، الاقتصاد الجزئي بين الأمنية النظرية والديناميكية الواقعية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 47.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

الجدول رقم 02 : المجموعات السلعية التي يمكن انتاجها عندما تستخدم موارد المجتمع استخداما

كاملا وأمثلا

المجموعة السلعية	المنتج من السلع الانتاجية (ص)	المنتج من السلع الاستهلاكية (س)	تكلفة الفرصة البديلة لكل وحدة من (ص) مقابل وحدات من (س)
أ	0	200	-
ب	2	180	$10=2/20$
ج	4	140	$20=2/40$
د	6	80	$30=2/60$
هـ	8	0	$40=2/80$

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص44

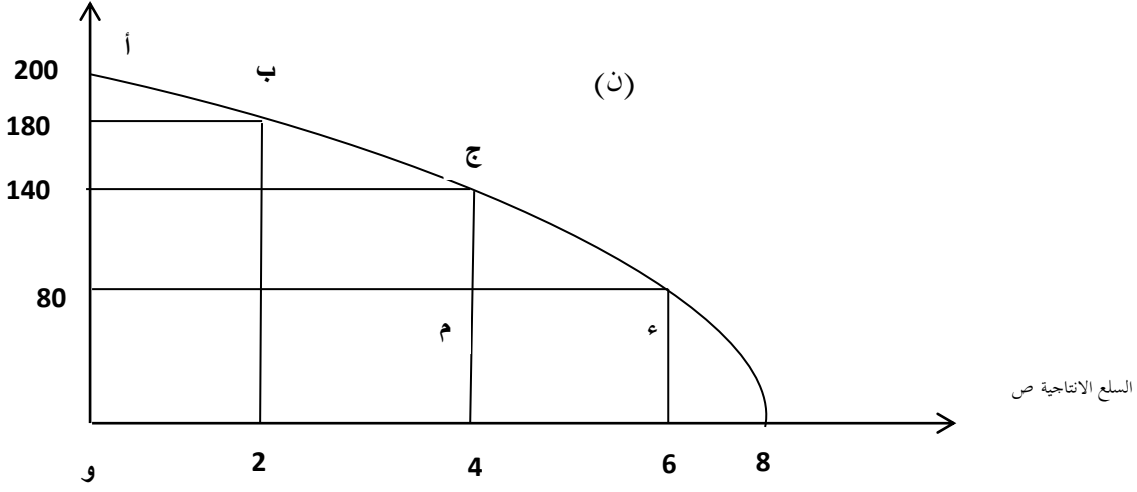
يتضح من بيانات هذا الجدول أن المجموعات السلعية المختلفة (أ،ب،ج،د،هـ) تمثل بدائل مختلفة وتعكس الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع، ومن ثم تعطي أقصى ناتج ممكن في ظل الموارد المتاحة، كما يتضح أن تكلفة الفرصة البديلة للحصول على كل وحدة إضافية من (ص) يتم مقابل التضحية بوحدة أكبر وأكبر من (س)، أي تكون تكلفة الفرصة البديلة متزايدة، ويحدث نفس الأمر في حالة زيادة وحدات (س) على حساب التضحية بوحدة من (ص).

ويرصد هذه المجموعات السلعية في رسم بياني واحد بحيث يتم رصد مجموعة السلع الاستهلاكية (س) على المحور الرأسي، ومجموعة السلع الانتاجية (ص) على المحور الأفقي كما في الشكل الموالي:

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

### الشكل رقم 01 : منحنى إمكانيات الإنتاج

السلع الاستهلاكية س



المصدر: السيد محمد أحمد السريتي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص45.

يتضح من الشكل أعلاه أن:

- ✓ أقصى ما يتم إنتاجه عندما يتم توجيه موارد المجتمع لإنتاج السلع الاستهلاكية (س) فقط هو 200 وحدة وذلك عند النقطة (أ).
- ✓ أقصى ما يتم إنتاجه عندما توجه كل موارد المجتمع لإنتاج السلع الانتاجية فقط (ص) هو 8 وحدات وذلك عند النقطة (هـ).
- ✓ التوليفات المختلفة من السلعتين عند النقاط (ب)، (ج)، (د) أو أي نقطة أخرى على المنحنى تمثل أقصى ما يمكن إنتاجه من المجموعتين من السلع عندما تستخدم موارد المجتمع المتاحة استخداما كاملا وأمثلا، وبالتالي أي نقطة على المنحنى تمثل أقصى ما يمكن إنتاجه من المجموعتين من السلع أي تحقق الاستخدام الكامل والأمثل للموارد.
- ✓ أن التحرك على منحنى إمكانيات الإنتاج من أ إلى ب في اتجاه النقطة هـ يعني زيادة إنتاج السلع الانتاجية ص على حساب نقص إنتاج السلع الاستهلاكية س والعكس صحيح. ولذا يكون منحنى إمكانيات الإنتاج سالب الميل.
- ✓ أي نقطة أسفل المنحنى مثل النقطة م تعني إما استخدام غير كامل للموارد أو غير أمثل أو الاثنان معا.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

ومن هنا يمكن أن نستنتج خصائص منحني امكانيات الانتاج.

### 2.2 الخصائص التي تميز منحني امكانيات الانتاج ppf:

يتميز منحني ppf بالخصائص التالية:<sup>1</sup>

✓ **سلبية ميل slope المنحني:** يعني في حالة التشغيل الكامل لمورد المجتمع فإن أي زيادة في انتاج احدى السلعتين سوف يكون على حساب نقص انتاج السلع الأخرى، بسبب سحب الموارد المستخدمة من السلع التي يتم التضحية بها واستخدامها في انتاج السلع الأكثر الحاحا لاشباع حاجات هذا المجتمع.

✓ **المنحني مقعر concave في اتجاه نقطة الأصل (و):** وهو ما يعبر عن تزايد تكلفة الفرصة البديلة بسبب اختلاف كفاءة الموارد من استخدام لآخر، فعند الاستمرار في زيادة انتاج احدى السلعتين سوف يتطلب الأمر التضحية بكميات (وحدات) متزايدة من السلعة الأخرى، مما يعني أن تكلفة انتاج إحدى السلعتين بدلالة السلعة الأخرى وهي ما تعرف بتكلفة الفرصة البديلة تكون متزايدة وهو ما يسبب تقعر منحني إمكانيات الانتاج.

وهذه التكلفة المتزايدة يشير إليها قانون التكلفة المتزايدة low of increasing cost وهو قانون يعني لأنه إذا قام المجتمع بانتاج وحدات إضافية من سلعة معينة يجب التضحية بوحدة يصعب تكيفها لإنتاج كافة السلع والخدمات، وبالتالي تقل كفاءتها عند نقلها لإنتاج وحدات أكبر من السلع الأخرى، ويبين الشكل أعلاه أن كل وحدة إضافية من انتاج وحدات السلع الاستهلاكية (س) تكون تكلفة التضحية أكبر من مثيلتها من السلع الانتاجية (ص)، بمعنى آخر أنه إذا زاد انتاج وحدات السلع الاستهلاكية (س) بوحدة واحدة فإن السلع الانتاجية (ص) يتناقص بكميات أكبر من وحدة واحدة.

كما أن منحني امكانيات الانتاج يعكس كل من مشكلة الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة:<sup>2</sup>

✓ **مشكلة الندرة:** ويتمثل ذلك في أي نقطة أعلى منحني امكانيات الانتاج مثل النقطة (ن) في الشكل السابق، فإنه لا يمكن انتاجها وذلك لأن موارد المجتمع نادرة ومحدودة ولا تسمح بذلك.

<sup>1</sup> محب خلة توفيق، مرجع سابق، ص 67.

<sup>2</sup> السيد محمد أحمد السريتي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص 47

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

✓ مشكلة الاختيار: ويتمثل ذلك في أي نقطة على المنحنى يقرر المجتمع اختيارها مثل النقطة (ب) وهذا يعني أنه يعطي أولوية أكبر لانتاج السلع الاستهلاكية على حساب انتاج السلع الانتاجية، إما اذا اختار المجموعة (د) فإن هذا يعني أنه يعطي أولوية أكبر لانتاج السلع الانتاجية على حساب السلع الاستهلاكية، ويختلف ذلك على حسب تفضيلات المجتمع فيما بين المجموعتين من السلع.

✓ تكلفة الفرصة البديلة: ويتمثل ذلك في التحرك من نقطة إلى أخرى على المنحنى لأن هذا يعني زيادة انتاج احدى السلع مقابل التضحية بوحدة من السلعة الأخرى، فالتحرك من (أ) إلى (ب) وإلى (ح) يعني زيادة الانتاج في السلع الانتاجية (ص) على حساب التضحية بوحدة من السلع الاستهلاكية (س)، والعكس صحيح في حالة الاتجاه العكسي لذلك.

ويستخدم منحنى امكانيات الانتاج كأداة تحليلية في محاولة توضيح عناصر المشكلة الاقتصادية سالفة الذكر فعلى سبيل المثال:<sup>1</sup>

✓ ماذا ننتج؟ تتمثل بيانيا في اي نقطة يتم اختيارها من قبل المجتمع على المنحنى مثل النقطة (ب) أو (ج) أو (د) لأنها تعكس اختيارات وتفضيلات المجتمع فيما بين المجموعتين من السلع تماشيا مع رغبات وتفضيلات أفراد هذا المجتمع.

✓ كيف ننتج؟ يتمثل بيانيا في أي نقطة على المنحنى لأنها تعني استخدام كامل وأمثلة للموارد في المجتمع، ومن ثم تعطي أقصى ناتج ممكن لأن أي نقطة أسفل المنحنى تعني استخدام غير كامل أي أن هناك موارد عاطلة أو استخدام غير أمثل أي أن هناك هدر في استخدام الموارد أو الاثنان معا، مما يتطلب إعادة تنظيم عملية الانتاج بما يؤدي إلى زيادة الانتاج من إحدى أو كلتا السلعتين والوصول بها إلى أفضل استخدام ممكن في أي نقطة على منحنى امكانيات الانتاج.

✓ لمن ننتج؟ أي توزيع الناتج أو الدخل القومي فيما بين أفراد المجتمع وتوضيح إذا ما كان هذا التوزيع عادل أم لا؟ ويمكن توضيح ذلك في حالة المفاضلة فيما بين انتاج السلع الكمالية أو الترفيهية (س) وانتاج السلع الضرورية (ص) كما هو موضح في الشكل الموالي رقم 02 ، فإذا كانت اختيارات المجتمع تتم عند النقطة (ب)، فإن هذا يعني أنه ينتج كميات أكبر من السلع الكمالية وكميات أقل من السلع الضرورية، ومن ثم فإن هذا يعكس عدم العدالة في توزيع الدخل بالمجتمع لانه يعطي أولوية أكبر

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص.ص 47-48.

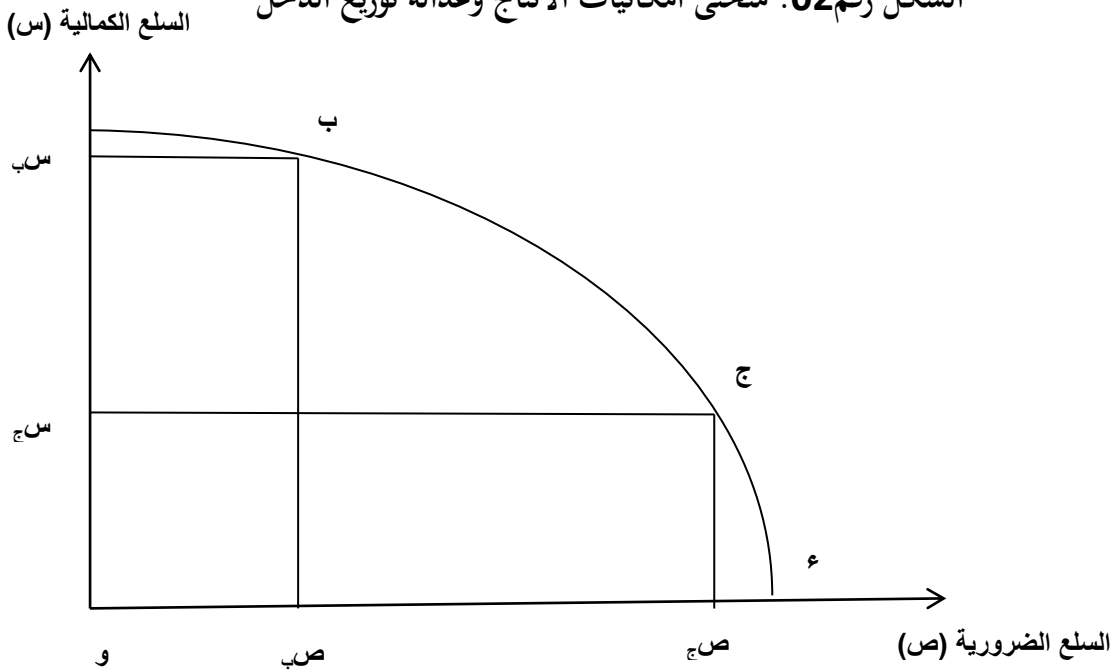


## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

لسلع الاغنياء على حساب السلع الضرورية لكافة أفراد المجتمع وخاصة الفقراء. بينما إذا كانت اختيارات المجتمع تتم عند النقطة (ج)، فإن هذا يعني إنتاج كميات أكبر من السلع الضرورية وكميات أقل من السلع الكمالية، ومن ثم يعطي المجتمع للضروريات أهمية نسبية أكبر، ومن ثم يعكس هذا الاختيار عدالة أكبر في توزيع الدخل.

والجدير بالذكر أن أولوية إنتاج الضروريات والكماليات هذه تختلف من مجتمع الى آخر ومن فترة زمنية لآخرى على حسب درجة النمو والتقدم في المجتمع، حيث كلما ازداد تقدم المجتمع فإنه يشبع الضروريات لديه ويزداد اهتمامه بإنتاج الكماليات وهذا هو حال الدول المتقدمة، بعكس الحال في الدول النامية.

الشكل رقم 02: منحنى امكانيات الانتاج وعدالة توزيع الدخل

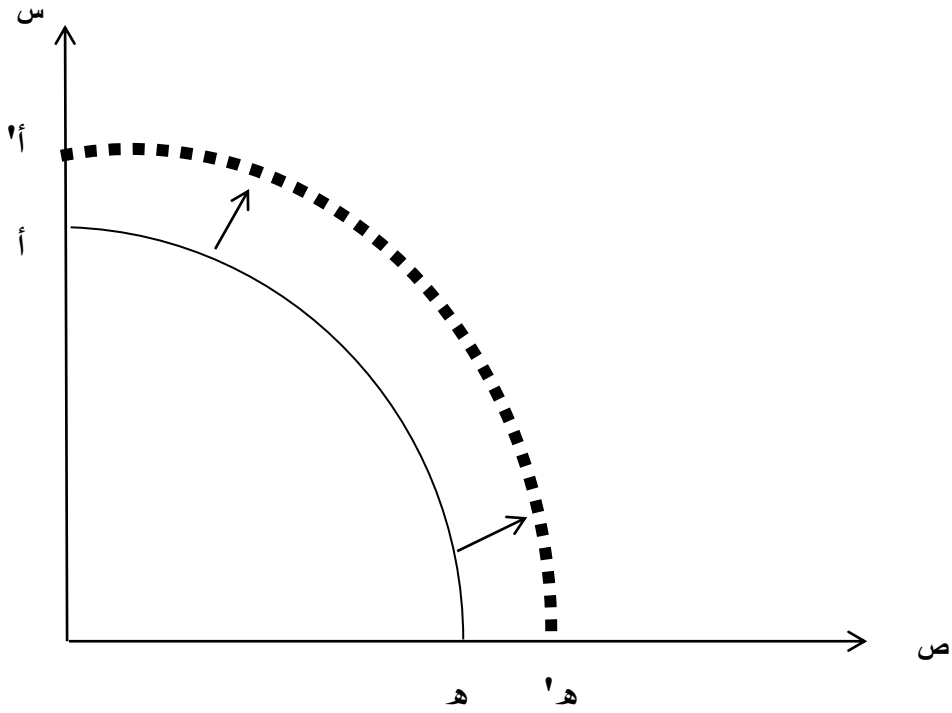


المصدر: السيد محمد أحمد السريتي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

✓ كيف يمكن تحقيق النمو الإقتصادي؟ النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج القومي بالمجتمع ويحدث هذا إما بسبب زيادة كميات الموارد المتاحة، أو بسبب تحسين طرق وأساليب الانتاج نتيجة للتقدم الفني أو الاثنين معاً، ويتحقق هذا في الأجل الطويل، ويوضح بياننا بزيادة امكانيات المجتمع، ومن ثم انتقال منحنى امكانيات الانتاج إلى أعلى من الوضع (أه) إلى (أ' ه') كما هو موضح في الشكل رقم 03 حيث تزداد منطقة امكانيات المجتمع وبالتالي تزداد قدرته الانتاجية في إنتاج المجموعات المختلفة من السلع.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

الشكل رقم 03 : منحنى امكانيات الانتاج وتحقيق النمو الاقتصادي



المصدر: السيد محمد أحمد السريتي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص51.

## الفصل الثاني: المدخل النظري لعلم الاقتصاد

يعبر النشاط الاقتصادي على الجهود الذي يبذله الفرد لاشباع حاجاته أو للحصول على الأموال والسلع والخدمات، كما يعبر عن الأفعال والمبادلات التي يأخذها الفرد في الميدان الاقتصادي فيما يخص الانتاج والاستهلاك والمبادلة والتوزيع<sup>1</sup>، ومنهم من يعرفه بأنه إقدام المجتمع على استخدام موارده المتاحة لانتاج السلع والخدمات التي تشبع أكبر قدر من حاجات الأفراد خلال فترة زمنية معينة.<sup>2</sup>

والنظام الاقتصادي في جوهره يعبر عن سلوك الفرد أثناء قيامه بمزاولة نشاط الانتاج والمبادلة والتوزيع والاستهلاك والادخار، وفيما يلي سنقوم بعرض هاته الانشطة.

### أولاً: الانتاج

#### 1. مفهوم الانتاج:

✓ يرى بعض الباحثين أن الإنتاج Production هو نشاط يتم بمقتضاه تحويل المدخلات Inputs من كافة عناصر الإنتاج والمستلزمات الإنتاجية إلى مخرجات Outputs سلعية أو خدمية ذات قيمة أكبر، ومن ثم يترتب عليه خلق للمنافع التي تشبع رغبات الإنسان أو زيادتها. ويتضح من هذا المفهوم أن الإنتاج لا بد وأن يترتب عليه مايلي<sup>3</sup>:

- زيادة في قيمة المدخلات أي توليد قيمة مضافة لهذه المدخلات؛
- توليد أو زيادة منافع قائمة للإنسان؛
- إن الإنتاج وما يترتب عليه من توليد منافع فقد تكون هذه المنفعة في صورة جوهريه ومن ثم يترتب على الإنتاج تغيير في شكل مخرجات مقارنة بالمدخلات، وقد تكون زمنية متمثلة في عملية التخزين، كما تكون مكانية في صورة نقل السلع من مكان لأخر، وقد تكون نوعية مثل التعليم والتدريب الذي يرفع من كفاءة ونتاجية الإنسان.

<sup>1</sup> ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص454.

<sup>2</sup> اسماعيل أحمد الشناوي ومحمدي فوزي أبو السعود، النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص14.

<sup>3</sup> علي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2015، ص. ص570-571.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

- ✓ الإنتاج " عملية المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية، من أجل تحقيق ثروة للمجتمع، بواسطة المنتوجات المادية والخدمات المختلفة.<sup>1</sup>
- ✓ كما يقصد بالانتاج عملية تحويل المدخلات inputs إلى مخرجات outputs أي تحويل عوامل الانتاج التي تشتري من قبل المؤسسة إلى منتجات تقوم المؤسسة ببيعها. ومن الملاحظ أن التعبيرين المدخلات وعوامل الانتاج يحملان معنى واحد. وفي كثير من الحالات يستخدمان كمرادفين الواحد للآخر. رغم أن المدخلات ذات مفهوم أوسع من مفهوم عوامل الانتاج. فالمدخلات تشتمل على جميع الاشياء التي تقوم المؤسسة بشراءها، أما عوامل الانتاج فتشتمل عادة على كل من عنصر العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم. كذلك ينظر إلى مصطلحات الخدمات الانتاجية على أنها مرادفا لمصطلح عوامل الانتاج.<sup>2</sup>
- ويمكن أن نعدد من اشكال المنفعة الاقتصادية للانتاج ما يلي:<sup>3</sup>
- ✓ **المنفعة الشكلية:** و تتمثل هذه العملية في تحويل شكل المادة من شكل إلى آخر يمكن أن يستفيد المستهلك منه من خلال الحصول عليه باي وسيلة ممكنة فمثلا تحويل الصوف الخام إلى ملابس أو تحويل الأخشاب إلى أثاث تستعمله الأسر المختلفة.
- ✓ **المنفعة المكانية:** وتتمثل هذه العملية في نقل مختلف المنتجات من أماكن تصنيعها إلى أستهلاكها أو نقل تلك السلع التي تكثر في مكان محدد إلى مكان آخر تشح فيه تلك المنتجات والطلب عليها متزايد من قبل المستهلكين كتنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى المدن والتجمعات السكنية الكبرى حيث الاستهلاك المرتفع.
- ✓ **المنفعة الزمانية:** وتتمثل هذه العملية في الاحتفاظ في المنتج إلى حين ظهور الحاجة إليه وتتم هذه العملية خاصة في مواسم تكاثر تلك المنتجات حيث تتوفر بشكل كبير يسمح للجهات المختصة بالاحتفاظ بكميات كافية للقيام بعملية استهلاكها من خلال توزيعها أو بيعها في الاوقات التي تقل فيها تلك السلع.

<sup>1</sup> العربي دخوش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص35

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسمي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص193.

<sup>3</sup> محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص37-38.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

فمثلا تخزين اللحوم أو المنتجات الزراعية إلى المواسم اللاحقة يساعد المجتمع الاقتصادي على توفير ما يحتاجه المواطن من مواد قد يحتاجها للحفاظ على الاستمرار في حياة طبيعية.

✓ **المنفعة المتبادلة:** وتمثل هذه العملية بإمكانية تدخل الوسطاء محاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها وهي الأسواق التي يتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين والذين يعملون على اختيار السلع التي قد يحتاجونها أو قد تلي بعض الحاجات والرغبات لهم.

### 2. أهمية الإنتاج:

تتمثل أهمية الإنتاج فيما يلي:<sup>1</sup>

✓ **الإنتاج وسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية:** أن الإنسان يشعر بالعديد من الحاجات كالحاجة إلى الطعام والحاجة إلى الشراب والحاجة إلى الملابس والحاجة إلى المسكن والحاجة إلى العلاج والحاجة إلى التعليم... الخ، ومن الملاحظ أيضا أنا لإنسان لا يستطيع أن يجد إشباع مباشر لهذه الحاجات من الطبيعة وبدون تدخل، لكن الأمر يحتاج إلى قيام الإنسان بمجهود يؤدي إلى إيجاد سلع وخدمات بقصد إشباع الحاجات الإنسانية ويطلق على هذا الأمر بالإنتاج، وعلى ذلك تبدوا أهمية الإنتاج كوسيلة ضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية، فبدون الإنتاج لا يستطيع المجتمع أن يشبع حاجاته المختلفة.

✓ **الإنتاج مصدر الدخل:** الدخل التي يحصل عليها الأفراد أيا كانت وظائفهم في المجتمع مصدرها الأساسي هو الإنتاج فأصحاب عناصر الإنتاج الذين قاموا بالعملية الإنتاجية يحصلون على هذا الإنتاج كل حسب مساهمته في العملية الإنتاجية. حيث يحصل صاحب عنصر الموارد الطبيعية على ما يتم تحديده وفق جهاز الأثمان في النظام الرأسمالي، واما وفقا للقرارات الإدارية في النظام الاشتراكي. كذلك يحصل صاحب نصر العمل على أجر يتم تحديده أيضا إما عن طريق جهاز الأثمان في النظام الرأسمالي، واما وفقا للقرارات الإدارية في النظام الاشتراكي ويحصل صاحب عنصر رأسمال عن طريق جهاز الأثمان.

### 3. الإنتاج والعرض:

يختلف مفهوم العرض عن مفهوم الإنتاج، إذ يقصد بالعرض بأنه جدول يظهر الكميات التي يكون البائعين مستعدين لبيعها عند الأسعار المحتملة لها في فترة زمنية معينة، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكمي للمبادئ)، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص. 215.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

العرض على حالها، أو عرض كمية معينة من سلعة معينة أو خدمة ما في السوق بهدف بيعها عند سعر معين في فترة زمنية معينة.

وبصورة عامة كلما ارتفع سعر السلعة كلما زادت الكمية المعروضة منها، والعكس صحيح، وهذا ما يطلق عليه بقانون العرض، والزمن له أهمية كبرى في تعريف العرض، فكلما طالت الفترة الزمنية استطاع المنشأة زيادة الكمية المعروضة من سلعة معينة والعكس صحيح.

وبذلك فالعرض لا يساوي بالضرورة في أي فترة زمنية الانتاج، بمعنى أن الكمية المعروضة قد تختلف عن الكمية المنتجة، لأسباب عديدة منها تعرض السلعة للتلف كالسلع الزراعية واستهلاك المنتجين لجزء من انتاجهم وخاصة في الدول النامية، وسبب آخر مهم هو التخزين، فقد تقوم بعض الوحدات الانتاجية بالإحتفاظ بجزء من الكمية المنتجة، لأسباب عديدة منها تأجيل بيع جزء من المنتج إلى فترة آجلة على أمل ارتفاع الأسعار، أو الوفاء بمتطلبات غير متوقعة، أو الرغبة في المحافظة على سعر السلعة من الهبوط، وأحيانا يحدث العكس فيزداد عرض السلعة من الانتاج، عندما تلجأ الوحدات الانتاجية بسحب جزء من مخزون السلعة، وهنا في حالة زيادة الطلب، وارتفاع سعر السلعة، أو في حالة توقع الوحدة الانتاجية بأن الطلب على السلعة لن يتحسن مستقبلاً.

كما أن عملية الانتاج يمكن أن تنفصل عن عملية العرض متى ما اختلفت الجهة المنفذة لكل منها، في أنظمة السوق المتقدمة والأنظمة المخططة، وحيثما تكون عملية الانتاج واسعة النطاق تتولى أجهزة التسويق عملية العرض.<sup>1</sup>

### 4. دالة الإنتاج:

تعتبر دالة الإنتاج صياغة رياضية للعملية الإنتاجية التي تتمثل في مزج عوامل الانتاج كمدخلات قصد الحصول على مخرجات في صورة سلع أو خدمات. هذه العملية يعبر عنها بلغة الرياضيات " بدالة الانتاج" التي تأخذ الشكل التالي:

$$Q = f(x, y, z \dots)$$

<sup>1</sup> رضا صاحب أبو حمد ومؤيد عبد الحسين الفضل، الأقتصاد الإداري، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص.ص 151-152.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

حيث يمثل  $Q$  كمية الانتاج و  $(x, y, z)$  عناصر الانتاج (المدخلات)، تشير هذه الصيغة الرياضية إلى أن ما يحدد كمية الانتاج من سلعة ما هو بالأساس الكميات المستخدمة من العناصر الداخلة في عملية إنتاج هذه السلعة، وبالتالي تكون كمية الإنتاج  $Q$  هي المتغير التابع بينما تمثل المدخلات المذكورة المتغيرات المستقلة. والواقع أن لدالة الانتاج صور مختلفة منها دالة الانتاج الثابتة التي تعتمد على تغير عنصر واحد من عناصر الانتاج، مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة ومنها دالة الانتاج المتغيرة التي تعتمد على تغير جميع عناصر الانتاج في آن واحد وبمعدلات متباينة. كما توجد دالة الانتاج المتزايدة ودالة الانتاج المتناقصة، وكل ذلك يعتمد على طبيعة توليفة عوامل الانتاج المستعملة في العملية الانتاجية.<sup>1</sup>

**5. عناصر الانتاج:** ويقصد بها العوامل التي تستخدم وتشارك في انتاج السلع والخدمات<sup>2</sup>، وتمثل فيما يلي:

### 1.5 الأرض:

#### 1.1.5 مفهوم الأرض:

والمقصود هنا الموارد الطبيعية التي أنعم الله بها علينا في هذه الارض. ويشمل ذلك المعادن والتربة باستخداماتها للزراعة وللسكن أو البناء وغيرها، وكذلك المياه. وبشكل عام فالمقصود بهذا المورد هو كل ما ينتمي إلى الارض وما فوقها أو تحتها.<sup>3</sup>

#### 2.1.5 خصائص الارض:

 يتميز هذا المورد بعدد من الخصائص هي:<sup>4</sup>

✓ **الارض هي هبة من الله:** رغم ثبات الارض كما ونوعا وهي هبة الله للانسان إلا أن مقدرة الانسان والتطور التكنولوجي أعطى العديد من الفرص في سبيل تحسين واستصلاح الاراضي و اضافة الاسمدة واستخدام المزروعات المحسنة وراثيا ميز مختلف المنتجات وازدادت كمياتها. ولكن يجب ان لا ينسى ما فعلت الطبيعة ذاتها كالهواء وأشعة الشمس وموقع الأرض التي يعمل الانسان بها أي شيء وكانت هبة الخالق للانسان.

✓ **ثبات الارض من حيث الكمية:** ذلك أن مساحة الارض ثابتة لا يمكن أن تزداد وجميع الانشطة التي يمارسها الأفراد للتعامل مع هذا العنصر الهام يجب أن تتسم في نفس الموقع وعلى نفس المساحة المحددة

<sup>1</sup> فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص.ص 121-122

<sup>2</sup> محمود الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 38.

خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009،

<sup>3</sup> ص 29.

<sup>4</sup> محمود الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص.ص 39-40

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

فمثلا يتم النشاط الزراعي على الاراضي التي تعتبر صالحة للقيام بالعمليات الزراعية، وأما الرض الصالحة للعمليات الاستخراجية فيتم عليها النشاط التي يناسب طبيعة تلك الارض.

✓ الأرض دائمة: أي أن إنتاجية الأرض تتميز بالتجدد، فعلى الرغم مما قد يصيب الارض من كوارث تؤدي إلى تعطل الحصول على الموارد المتوفرة فيها وعليها إلا أنه قد تتوفر القدرة على إعادة استغلالها مرة أخرى من خلال المعالجات التي قد يتبعها الأفراد للحصول على ما تحتويه الارض.

✓ الأرض غير متجانسة: من الصعب القول أنه يوجد تجانس بين مساحات الأراضي المختلفة. فلكل قطعة أرض لها خواصها المعينة من حيث الخصوبة أو احتوائها على كميات مختلفة من المعادن. فكل مساحة من الأراضي يمكن أن تحتوي على عناصر مفيدة للبشرية لا توجد في أي مكان آخر حتى لو استخدمت أكثر الأساليب تقدما في سبيل الحصول عليها.

✓ الأرض غير قابلة للنقل: من المستحيل نقل قطعة الارض من مكان إلى آخر مما ينشأ عنه اختلاف عائد هذا العنصر أي الربح من أرض إلى أخرى بسبب اختلاف مواصفات كل مساحة عن أخرى.

### 2.5 العمل:

#### 1.2.5 مفهوم العمل:

إن العمل ظاهرة إنسانية واجتماعية على حدّ عبارة عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا مارسال موس Marcel Mauss 1872-1950 ذات أبعاد متعدّدة، منها البيولوجي المتمثّل فيما يبذله الإنسان من طاقة جسدية عند ممارسته للعمل، ومنها النفسيّ ذو الصلة الوثيقة بشخصية العامل ومختلف انفعالاته الكامنة وتفاعلها مع مكان عمله ومحيطه، ومنها الاجتماعيّ ذو الصلة بشبكة العلاقات الاجتماعية التي تنسج بين الأفراد الموجودين داخل مجالات العمل.

وتمثّل العمل قاسماً مشتركاً بين جميع البشر، فهو بمثابة عملية ديناميكية تنجز بين الإنسان والطبيعة يتمّ تحقيقها عبر استخدام التقنية، وهو يمثل بذلك جملة من الأنشطة ذات الأهداف الإجرائية ينقّذها الإنسان على المادة بواسطة عقله ويديه وعبر استخدام الآلة، وتسهم تلك المجموعة من الأنشطة المنقّذة بدورها في تطوير أوضاع الإنسان.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> George Friedmann, Pierre Naville, *Traité de sociologie de travail*, Armand Colin, Tome1, Paris,1961, p3.



## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

فالعامل من خلال التحديد اللغوي فيه اشارة الى ممارسة من شأنها أن تنتج فعلا أو منتوجا معينا، وذلك بغض النظر عن طبيعته وكمه ومجالاته، ثم أن هذه الممارسة تتضمن جانبا من الدراية والفكر والمعرفة، وقد كان هذا ما ركز عليه التعريف أعلاه كخاصية هامة تعطي لفعل ما معنى كلمة "عمل".

✓ أما في جملة التعريفات الاصطلاحية لهذا الأخير (العمل) يمكن أن نقول "على أنه عبارة نشاط عضلي وفكري يبذل الانسان بطريقة واعية وهادفة لتحقيق أهداف عاجلة أو آجلة تكون ذات محتوى فردي أو اجتماعي".<sup>1</sup>

✓ العمل هو الجهود الإرادي الواعي الذي يستهدف منه الإنسان إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجته ، لكن هناك عوامل وظروف تحيط بهذا العمل تدفع بالباحثين إلى دراسة وتحليل العمل من أجل تحقيق أهداف المنظمة ومنه تلبية حاجات الفرد في الوقت نفسه.<sup>2</sup>

✓ يرى آدم سميث أن العمل هو القياس الحقيقي للقيمة، أي أن قيمة الشيء أو قيمة الخدمة هي حصيلة العمل الذي ساهم في إيجادها.

✓ ويعرف (meyerson) العمل على أنه نشاط منظم ومنسق من أجل الوصول إلى أثر منتج.<sup>3</sup>

✓ كما يقصد به أيضا أي جهد انساني سواءا أكان عضليا أو عقليا يبذل في العملية الانتاجية مقابل الحصول على أجر معين.

وحجم العمل يتحدد بعنصرين أساسيين هما:<sup>4</sup>

✓ عدد العاملين أو القادرين على العمل: الذي تحدد عوامل ديمغرافية (سكانية) والمتمثلة بحجم السكان أو توزيعهم، حسب فئات العمر، أو توزيعهم حسب الجنس، إضافة إلى العادات والتقاليد والتشريعات القائمة.

✓ الكفاءة الانتاجية للعاملين: وتتحدد بما يتزودون به من معدات رأسمالية، إضافة إلى عوامل أخرى، أهمها فرص التخصص وتقسيم العمل المتاحة لهم والمستوى الثقافي، فرص التدريب ومستوى الفن الانتاجي... إلخ.

<sup>1</sup> ناصر قاسمي، دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص95.

<sup>2</sup> عويد سلطان المشعان، علم النفس الصناعي، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص43

<sup>3</sup> مسلم، محمد، مدخل إلى علم النفس العمل، دار قرطبة، الجزائر، 2007، ص.ص27-28.

<sup>4</sup> أبو حمد رضا صاحب ومؤيد عبد الحسين الفضل، الإقتصاد الاداري، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص.ص152-153.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

2.2.5 مكونات العمل: يعبر العمل عن نشاط واعي يقوم به الإنسان لسد احتياجاته المختلفة ويضم المكونات التالية:

✓ **موضوع العمل**: ويعني كل ما يعالجه عمل الإنسان وكل ما تقدمه الطبيعة كمواد خام، وهو بذلك كل ما يوجه إليه النشاط الإنساني ومن الممكن أن تكون الأشياء التي تقدمها الطبيعة ذاتها موضوعات للعمل، وكذلك الأشياء التي تكون قد تعرضت للمعالجة الأولية، وبالتالي فإن موضوع العمل المعين يمكن أن يمر بمراحل متعددة من المعالجة وفي جميع هذه المراحل يضاف إليه عمل بشري.

✓ **قوة العمل**: وهي مجموعة الخصائص الجسمانية والذهنية للإنسان التي يعزى إليها الفضل في قدرته على القيام بالعمل.

✓ **وسائل العمل**: وتسمى بأدوات الإنتاج وهي الأشياء المادية التي يستخدمها الإنسان في عمله أي قوة العمل وموضوع العمل وأدوات العمل والأشياء الأخرى التي لا تدخل ضمن أدوات العمل وبهذا يستطيع الإنسان معالجة موضوع عمله ويؤثر فيه بناء على معرفته الخاصة<sup>1</sup>.

### 3.2.5 أنواع العمل:

للعمل أنظمة مختلفة منها<sup>2</sup>:

✓ **نظام الرق**: وهو يعني امتلاك واستخدام شخص ما لشخص آخر كما يشاء، ونميز نوعين من الرق: الرق قصد إنتاج الخيرات والرق المتعلق بالخدمات المنزلية، النوع الأول يتم فيه استخدام المملوك في الزراعة والصناعة كما كان ذلك في أمريكا بعد استعمارها من طرف الأوربيين، وانتهى بالحرب الأهلية الأمريكية سنة 1865.

✓ أما النوع الثاني فهو منتشر في جميع أنحاء العالم، وهو يزول تدريجياً، لكن ربما وحتى اليوم نجده في مناطق معينة. **نظام العمل المضطر العبودية**: وهو يصف حالة وجود أسياد يهيمنون على رجال لديهم بقيود معينة لكنهم أحرار في المبدأ، يسمون بالعبيد يخضعون لنظام العبودية، ظهر هذا النظام أو أوربا بعد انهيار نظام الرق بسقوط الإمبراطورية الرومانية، حيث أدى إلى ظهور الرأسمالية والعمل بالأجهزة في المصانع.

<sup>1</sup> طاقة محمد وحسين، حسين عجلان، اقتصاديات العمل، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص.ص 166-167.

<sup>2</sup> أحمد هني، دروس للتجليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ص.ص 56-57.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

✓ العمل بالأجرة : هو العمل الذي أصبح اليوم شاملاً، والذي يميزه عن العمل المضطر هو أن العامل حر في شخصه، ضف إلى ذلك أنه يتقاضى أجرة نقدية مقابل عمله لصاحب الورشة أو المصنع ، يقوم العامل بإبرام عقد العمل مع صاحب العمل بنص فيه مدة العمل وطبيعته وعمولته.

✓ أنواع أخرى للعمل : هناك أنواع أخرى للعمل ، حيث نجد نظام الخمس الذي مبدؤه هو أداء عمل مقابل خمس ثماره، كذلك نجد العمل بالمكافئة ، وهو يصف حالة العامل الذي يقوم مهمة معينة مقابل مكافئة على إنجاز العمل مهما كان الوقت الذي تتطلبه المهمة.

### 3.5 رأس المال:

#### 1.3.5 مفهوم رأس المال:

هذا يشمل الآلات والمعدات والأجهزة والبناء وكل ما يصنع الانسان بجهد العمل من أجل انتاج السلع والخدمات التي تشبه حاجاته. ويجب أن لا يختلط علينا الأمر فنربط بين ما يقال عنه رأس مال في المحاسبة والذي يمثل النقود وبين رأس مال بالمفهوم الاقتصادي كمورد.<sup>1</sup>

#### 2.3.5 أنواع رأس المال:

#### ✓ رأس المال الثابت و رأس المال الجاري:<sup>2</sup>

رأس المال الثابت هو قيم مجموعة الآلات والتجهيزات والمباني التي تستخدم في عمليات الانتاج لأكثر من سنة، وهذه الآلات والتجهيزات والمباني لا تبنى مباشرة أثناء استخدامها في الانتاج، وإنما تهتك أو تتآكل ببطء أما رأس المال الجاري فيمثل قيم مجموعة المواد الأولية والسلع نصف مصنعة والمحروقات التي تبنى مباشرة أثناء استخدامها في عملية الانتاج وتتحول إلى منتجات جديدة.

#### ✓ رأس المال النقدي ورأس المال العيني:

يشمل رأس المال العيني الآلات والمعدات المستخدمة في العملية الانتاجية وبسبب حاجة المؤسسات إلى تقييم رأس المال بصورة نقدية فقد نشأ رأس المال النقدي الذي يمثل النقود السائلة (كالاسهم والسندات).

<sup>1</sup> خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص29.

<sup>2</sup> أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص13

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

### ✓ رأس المال المنتج ورأس المال الايرادي:

رأس المال المنتج يستخدم في العملية الانتاجية ويساهم في صنع السلع المختلفة أما رأس المال الايرادي فهو الذي يعطي دخلا دون أن يستخدم في العملية الانتاجية (كالاسهم والسندات).

### ✓ رأس مال مادي ورأس المال غير مادي:

رأس مال المادي هو الذي يمكن استخدامه في العملية الانتاجية لانتاج السلع والخدمات مثل الآلات والخدمات والمواد الخام أما رأس مال الغير المادي فهو مساهمة الأفراد من ابتكارات وابداعات في مجال البحث العلمي.

### ✓ رأس مال عام ورأس مال خاص:

رأس مال العام يعتبر من ممتلكات الدولة والقطاع الحكومي أما رأس مال الخاص فيعتبر من ممتلكات الأفراد والقطاعات الخاصة.

### ✓ رأس مال وطني ورأس مال أجنبي:

رأس مال الوطني تمتلكه الدولة ومواطنيها بينما رأس مال الأجنبي هو الآتي من مصادر خارجية يعمل في اقتصاديات الدول المختلفة.<sup>1</sup>

## 4.5 التنظيم:

### 1.4.5 مفهوم التنظيم:

يقصد بالتنظيم المهارات والكفاءات التي يقوم بها الانسان في سبيل إدارة وتنسيق استخدام الموارد السابقة، لكي يتم استغلالها الاستغلال الأمثل دون هدر، ويشار إلى من يقوم بهذا العمل عادة باسم المنظم.<sup>2</sup> وهو الذي يحدد نوع السلعة التي تنتج وكمياتها وسعر البيع<sup>3</sup>، كما يسعى إلى استغلال مجموعة من الموارد المتاحة لديه من أجل تحقيق أفضل الغايات الانتاجية في المنشأة. وغالبا ما تكون الغاية الانتاجية التي يسعى المنظم إلى الحصول عليها هي الربح. فهو إذن يسعى إلى استغلال الموارد المتاحة للحصول على أكبر ربح ممكن.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمود الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص.50-51.

<sup>2</sup> خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص.29

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص.21.

<sup>4</sup> أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص.13.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

2.4.5 وظائف المنظم: للمنظم عدد من الوظائف الهامة يمكن ابرازها على النحو التالي:<sup>1</sup>

- ✓ تنسيق وتنظيم عناصر الانتاج الاخرى من خلال تحديد موقع وشكل وحجم المشروع.
- ✓ رسم السياسات الاقتصادية للمشروع المقدره على اتخاذ القرارات اللازمة لذلك.
- ✓ تحديد كمية ونوعية الانتاج.
- ✓ التجديد والابتكار في العملية الانتاجية ويتم من خلال:
  - ادخال طرق جديدة للنتاج وتطوير السابقة منها.
  - ادخال سلع جديدة للأسواق.
  - اكتشاف أسواق جديدة.
  - اعتماد الاساليب الحديثة في الادارة والتسويق والتمويل والعلاقات الانسانية.
  - اكتشاف موارد جديدة لسلع نهائية.

### 6. خصائص عوامل الإنتاج:

تتمثل خصائص عناصر الإنتاج فيما يلي:<sup>2</sup>

- 1.6 خصوصية العوامل: عندما يصعب تعويض عامل من عوامل الإنتاج بأخر فإن هذا العامل يعتبر متخصصا.
- 2.6 قابلية العناصر للتقسيم: توجد مواد يمكن تقسيمها وأخرى لا، وبالتالي عندما تكون عناصر الإنتاج قابلة للتقسيم فإنها تؤثر في شكل التنسيق حيث أنها تمكن من تعويض عامل إنتاج بأخر بصفة جزئية أو كاملة.
- 3.6 قابلية العنصر للتكامل: إن الإنتاج يتطلب تكامل بين عوامل الإنتاج فكل عامل من عوامل الإنتاج يستدعى وجود عامل آخر.
- 4.6 قابلية العناصر للتعويض: أي أنه يمكن تعويض عامل بعامل آخر في حدود معينة أثناء عملية - الإنتاج والوصول إلى نفس النتائج.
- 5.6 أهمية الإنتاج: عندما يتم تعويض عامل إنتاج ما محل آخر فيجب أن يكون حسب حجم الإنتاج فمثلا من أجل إنتاج منتج صغير أن نغير اليد العاملة آلة كبيرة (في إنتاج القليل المحدود).

<sup>1</sup> محمود الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص.52-53.

<sup>2</sup> أم الخير فرد، أهمية العامل التيني في عملية الإنتاج: حالة الجزائر 1967-2002، رسالة ماجستير علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015، ص29

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

### ثانيا: نشاط التبادل

يمثل إقتصاد اللامبادلة النمط الأول الذي عرفته البشرية، ولم يكن للتبادل دورا في ذلك، حيث كان ينتج فقط ما يلي حاجات الفرد والجماعة المرتبطة به ( الانتاج لأجل الاستهلاك الذاتي)، ويتم التوزيع تلقائيا حسب طبيعة التكوين العائلي والاجتماعي والوظيفي، ووفقا للعادات والتقاليد السائدة لدى الجماعة.

ولقد بدأ الانسان أول أشكال النشاط الاقتصادي في سعيه لايجاد حل يعوض به ما يفقده من طاقة، وذلك بالبحث عن الاكل واللباس والمأوى، وانصب نشاطه عن انتاج ما يكفيه في صورته البدائية ضمن اقتصاد اللامبادلة، ولم تكن هناك حاجة للتبادل لأنه لم يكن موجودا آنذاك، وقد ذكر الدكتور سلطان أبو علي في كتابه " محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك" قصة " روبنسون كروزو" المتعلقة ببحار تحطمت سفينته، وبقي معزولا مدة من الزمن معتمدا على انتاجه الخاص.

وبعد تطور الحياة الاجتماعية واندماج الفرد ضمن الجماعة، ونتيجة لتفاوت قدرات الافراد ضمن الجماعة الواحدة، بدأ الاتجاه نحو الاهتمام بانتاج سلع دون غيرها، وهناك ظهرت الحاجة للتبادل. ويمكننا تصور نوعين من التبادل، النوع الأول هو تبادل غير سوقي والذي يعني توزيع الفائض المحقق بعيدا عن السوق ( عملية تبادل ضمنية)، تنقصها وجود إدارة حرة لطرفي المبادلة. ويتم تعويض السوق بوجود سلطة تعترف بها الجماعة، تولى لها مهمة جمع الفوائض وتوزيعها وفقا لاعتبارات موضوعية وشخصية. وساد هذا النظام في المجتمع القبلي عند أولى مراحل تطورها. وتظهر بشكل منقطع في المواسم الدينية.

لكننا نعرف أن الحاجات غير متناهية للفرد، وأن طاقة الانتاج تختلف من جماعة لأخرى ( حسب الانتاجية، مؤهلات خاصة، عوامل طبيعية....) وهنا بدأ الاهتمام بالتخصص وتقسيم العمل وضرورة الانتقال من نمط الانتاج البدائي البسيط إلى نمط الانتاج الموسع.

إذن النتائج الضيق وعدم دخول دائرة التبادل خارج المجموعة، تصادم مع نمو الحاجات ومحدودية الامكانيات وندرة الوسائل ونسبية المؤهلات، وهذا يتماشى مع تراكم الخبرات والمعارف التي أفضت إلى التخصص وتقسيم العمل، وظهور الحاجة إلى مبادلات لسلع ما مع مجموعات أخرى، وهذا النوع من التبادل سبق الحديث عنه وهو تبادل سوقي، ومن الناحية الفكرية يمثل نقيض فكرة اللاتبادل.

## 1. تعريف المبادلة:

هي عملية الحصول على أشياء مقابل أشياء أخرى قد تكون سلع وخدمات مقابل سلع وخدمات أخرى أو مقابل نقود.<sup>1</sup>

2. أدوات المبادلة: تستخدم في عمليات المبادلة بين الأفراد عدة أدوات وهي:

1.2 أداة المقايضة: تعتبر أول أداة استخدمت بين الأفراد في عمليات المبادلة.

### 1.1.2 مفهوم المقايضة:

✓ نعلم أن التخصص وتقسيم العمل يؤديان إلى زيادة الانتاجية، المؤدية هي الأخرى لوجود فائض وليكن  $\Delta A$  وبالمقابل تحتاج هذه الجماعة أو القبيلة إلى سلع أخرى لا تتوفر عليها اطلاقاً أو تكون بوفرة محدودة، وهذه السلعة منتجة من قبل جماعة أخرى ونرمز لكميتها الفائضة ب  $\Delta B$  ، وتحقق اشباع الحاجات عن طريق مبادلة  $\Delta A$  ب  $\Delta B$  ويعرف هذا النظام من التبادل بالمقايضة، ويطلق على الاقتصاد المرتبط به اسم الاقتصاد الحقيقي.<sup>2</sup>

✓ المقايضة هي مبادلة سلعة بسلعة أخرى بدون استخدام النقود، ولقد أدى نظام المقايضة دورع التاريخي بنجاح عندما كان عدد السلع قليلاً وأنواعها محدودة.<sup>3</sup>

### 2.1.2 شروط نجاح نظام المقايضة:

لقد تتطلب نجاح نظام المقايضة ضرورة توافر عدة شروط حتى تتم عملية التبادل بكفاءة تامة. وتمثل الشروط الضرورية لنجاح نظام المقايضة فيما يلي:<sup>4</sup>

✓ ضرورة تحقيق التوافق المزدوج بين رغبات المتعاملين.

<sup>1</sup> توبي عبد المالك، مرجع سابق، ص32.

<sup>2</sup> عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص.ص 12-13.

<sup>3</sup> السيد محمد أحمد السريني ومحمد عرب محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2010، ص8.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص.ص 8-9.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

- ✓ ضرورة الاهتمام إلى مقياس يحدد على أساسه نسب المبادلة بين السلع موضع التبادل.
- ✓ ضرورة قابلية السلع موضع التبادل للتجزئة دون أن تتغير طبيعتها بشكل يعطي قدر من المرونة اللازمة لتنفيذ عملية التبادل وفقا للنسب المتفق عليها، ودون الاخلال بخواص السلع الطبيعية.
- ✓ ضرورة احتفاظ السلع بخواصها الطبيعية لفترة زمنية طويلة تسمح بتنفيذ الشروط الثلاثة السابقة، فضلا عن استعمالها واستهلاكها دون تعرضها للتلف.

### 3.1.2 صعوبات نظام المقايضة:

- ✓ صعوبة توافق رغبات الأطراف المتبادلة: فقد يكون هنالك شخص لديه فائض في سلعة معينة ويقوم ببيع الفائض لغرض شراء سلعة أخرى يكون راغب فيها فقد يجد هذه السلعة عند أحد البائعين لكن هذا البائع قد لا يرغب بشراء السلعة الفائضة التي في حوزة الأول وإنما يكون راغب بسلعة أخرى ولهذا فعليه أن يبذل جهد أكبر لايجاد شخص ذو رغبات متوافقة مع رغباته.
- ✓ عدم قابلية السلعة على التجزئة: وهنا يزداد الأمر تعقيدا عندما تكون السلعة غير قابلة للتجزئة والانقسام إلى وحدات أصغر. فإذا أراد شخص ما أن يبادل جملا بكمية من البيض أو القمح فانه سوف يجد صعوبة متناهية في أن يجد شخصا لديه هذين النوعين من السلع . كما أنه من الغير ممكن تجزئة الحمل بين بائعي السلع كونه يؤدي إلى انقاص القيمة التبادلية للسلعة فضلا عن صعوبة تقدير قيمة الحمل بالنسبة لكل نوع من أنواع السلع الأخرى.
- ✓ صعوبة تقدير قيم السلع المعدة للتبادل نظرا لعدم وجود وحدة حساب مشتركة أو أداة قياس قيم السلع المتبادلة. فيصبح ضروريا تقدير كل سلعة في السوق من خلال مقارنتها بالسلع الأخرى.
- ✓ تعدد نسب تبادل السلع يترتب على غياب مقياس واحد يستخدم كقاعدة ترد إليها قيم جميع السلع المتبادلة يجعل لكل سلعة نسبة للتبادل مع جميع السلع مما يؤدي إلى مضاعفة نسبة التبادل للسلع بعضها مع بعض.

ويكون هذه النسب وفقا للصيغة الرياضية التالية:

$$N = n(n - 1)/2$$

$N$  تمثل عدد نسب أو معدلات التبادل بين السلع.

$n$  عدد السلع الداخلة في التبادل.



## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

علما أن هذه الصيغة تشير إلى عدد التوافيق الممكنة لمجموعة من السلع  $n$  عند اختيار اثنين منها لكل مرة فإذا كان لدينا 1000 سلعة فإن عدد نسب المقايضة سيكون كالاتي:

$$1000(1-1000)/2 = 499500 \text{ نسبة مقايضة.}$$

✓ صعوبة احتفاظ الافراد بثرواتهم أو بالقوة الشرائية عامة، فلو أن شخصا أراد الاحتفاظ بجزء من انتاجه التجاري توجب عليه حفظه بشكل مخزون سلعي، وهذا الاسلوب لا يتم إلا بوجود تكلفة أو حتى خسارة نتيجة لتلف السلعة إذا كانت قابلة لتلف وانخفاض قيمتها بالاضافة الى ما يتحملة من تكاليف اضافية للتخزين مما يدفعه الى التخلص منها.<sup>1</sup>

**2.2 أداة النقود:** بعد معاناة الانسان من نظام المقايضة، بدأ يبحث عن مادة نافعة ضرورية يتم بواسطتها تبادل السلع والخدمات، وتقدر بها قيم الأشياء ويسهل بها التعامل، فكانت النقود الحل الذي وجده الانسان ملاذا من صعوبات تطبيق نظام المقايضة، حيث تعرف الانسان على النقود كوسيلة للتبادل وحلت النقود محل نظام المقايضة.

**1.2.2 ماهية النقود:** يعرف الاقتصاديون النقود بأنها أي شيء يقبل بشكل عام من وجهة نظر أفراد المجتمع ككل كوسيلة للدفع مقابل السلع والخدمات، كما يستخدم كوسيلة لسداد الديون، ولذا يوجد أكثر من مفهوم للنقود منها على سبيل المثال:

✓ **المفهوم الواسع للنقود:** في الواقع يتم استخدام الشيكات كأداة لتسوية عمليات التبادل، ومن ثم تتحرك النقود من فرد لآخر من خلال حسابات الودائع الجارية الخاصة بهم لدى البنوك التجارية باستخدام الشيكات، هذا ما يجعل الودائع الجارية أحد عناصر النقود. وطبقا لذلك تتمثل النقود في "النقود القانونية والنقود المساعدة وكذلك الحسابات الجارية للأفراد لدى البنوك".

✓ **المفهوم الضيق للنقود:** يرى البعض أن النقود تتمثل في العملة القانونية والعملات المساعدة التي بجانبها، وبناء على ذلك تتمثل النقود في "كمية النقد السائلة التي في يد الافراد".

✓ **المفهوم الثالث مفهوم الدخل:** يستخدم البعض النقود كمرادف للتعبير عن الدخل، ولكن هذا المفهوم لا يتسق ومفهوم النقود بالمعنى السابق، لان الدخل متغير اقتصادي يتم قياسه خلال فترة من الزمن، أي

<sup>1</sup> محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 09.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

انه تيار ويتكون من مجموع عوائد عناصر الانتاج. وقد يحتفظ الفرد بجزء من دخله في صورة نقود سائلة أو ودائع جارية، ويحتفظ بالجزء الباقي في شكل أصول مالية أو حقيقية. بينما النقود متغير اقتصادي في شكل رصيد يقاس عند لحظة زمنية معينة. ولذلك فمفهوم الدخل لا يعد مقياس جيد للتعبير عن مفهوم النقود.

✓ **المفهوم الرابع مفهوم الثروة:** يعرف البعض النقود كمرادف لمعنى الثروة، وهذا التعريف للنقود لا يعبر بدقة عن معنى الثروة، لان الثروة تشتمل على النقود السائلة والودائع الجارية والودائع الادخارية والأوراق المالية من أسهم وسندات والأصول الحقيقية مثل العقارات والسيارات، وعليه فمفهوم الثروة يشمل عناصر أكثر مما يشمل مفهوم النقود، مما يعني أن استخدام النقود كمرادف للثروة لا يعطي تعريفاً صحيحاً للنقود.<sup>1</sup>

يمكن أن نخلص إلى التعريف الآتي ( النقود هي كل شيء يقبل قبولاً عاماً في التداول) وبعبارة أخرى هو ( أن النقود هو كل ما تفعله النقود) من هنا فإنها:<sup>2</sup>

- غير محدودة أي أنها تصلح لاستخلاص كل دين ولكل شراء.
- عامة أي أنها مقبولة من طرف الجميع وفي كل الحالات.
- حالية أي أن مجرد القيام بعملية الدفع يؤدي إلى براءة الذمة.

### 2.2.2 خصائص النقود:

هناك عدد من المعايير والخصائص التي يلزم توافرها في النقود إذا ما أريد لها أن تقوم بوظائفها على خير نحو ممكن ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

✓ أن تتمتع بالقبول العام مع الذي تستخدم فيه ، أي يكون لها صفة العمومية . سواء كان هذا القبول اختيارياً، والذي يؤسس على ثقة الأفراد في قيمة وحدات النقد ذاتها، أو كان إجبارياً ، عندما تتدخل الدولة وتفرض الصفة القانونية على نوع معين من النقود و يصبح بذلك ملزماً للجميع و ميرثاً للذمة بل ويتعرض كل من يرفضها في تسديد الديون إلى عقوبات يحددها القانون.

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عرب محمد غزلان، مرجع سابق، ص.24-25.

<sup>2</sup> خيايه عبد الله، الاقتصاد المصرفي النقود- البنوك التجارية- البنوك الإسلامية- السياسة النقدية- الاسواق المالية- الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص50

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

- ✓ أن تكون قابلة للدوام أي أن تكون قابلة للبقاء بصورة نسبية دون أن تتلف نتيجة لتداولها من يد لأخرى أو مجرد مرور الوقت عليها وقد كان تلف بعض السلع التي استخدمت كنقود الحبوب مثلا عاملا مهما في التحلي عنها كنقود.
- ✓ أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها ، وهذه نتيجة طبيعية لارتباط المعاملات بعنصر الزمن و تبدو أهمية هذه الخاصية فيما يتعلق بوظائف النقود كمقياس للقيم و باعتبارها مخزنا للقيمة و كأداة للمدفوعات الآجلة أكثر منها بالنسبة إلى وظيفتها كوسيط في المبادلات . و يؤدي عدم الثبات إلى فقدان الثقة مما يترتب عليه اضطراب في المعاملات.
- وكتيجة لهذه الخاصية، تأخذ النقود شكل الأصول أو الحقوق على السلع الحالية والمستقبلية ، و بالتالي فان قيمتها لا تتوقف على ضمانات السلطة السياسية ، بقدر ما تعتمد على الثقة الجماعية و القدرة الإنتاجية.
- ✓ أن تكون نادرة، وبداية كان اختيار الأشكال الأولى للنقود في صورة معادن نفيسة (ذهب وفضة ) مؤسسا على ما تتمتع به من ندرة نسبية في الطبيعة . ولكن بعد أن قوى نفوذ الدولة وانتهاء عصر المعادن النفيسة فرضت الندرة عن طريق فرض القيود على الإصدار النقدي الورقي.
- ✓ أن تكون وحداتها متماثلة تماما، أي تشبه كل وحدة تماما الوحدات الأخرى المساوية لها في القيمة، حتى لا يعطى المتعاملون لبعض وحدات النقود قيمة مختلفة عن الوحدات الأخرى . الأمر الذي يترتب عليه وجود أكثر من ثمن للسلعة أو الخدمة الواحدة.
- ✓ أن تكون قابلة للانقسام دون ضياع لقيمتها ، أي تكون وحدتها الأساسية قابلة لان تقسم إلى عدد من الوحدات صغيرة القيمة تتناسب مع حاجة التعامل في عمليات المبادلة التي يكون محلها أشياء ضئيلة القيمة . ويجب أن يتبع هذا الانقسام التكافؤ بين قيمة مجموع الأجزاء المنقسمة و وحدة النقد الكلية . و الملاحظة أن ذلك لم يكن تاريخيا منطبقا على كافة أشكال النقود . فإذا كان تجزئة وحدات الذهب و الفضة لا يؤدي إلى انخفاض قيمتها ، فعلى العكس من ذلك يؤدي انقسام الأحجار الثمينة إلى الإقلال من قيمتها و بالتالي ينعدم التكافؤ بين الأجزاء المنقسمة و الوحدة المنقسمة . و قد كانت عدم قابلية

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

- أنواع معينة من النقود كالماشية مثلا للانقسام احد الأسباب التي حدثت بالجماعة العدول عنها و البحث عن شكل آخر وذلك بالطبع فضلا عن عدم تماثل وحدا في الحجم و الوزن و النوع.<sup>1</sup>
- ✓ خفيفة الوزن وسهلة التداول: ثبت من خلال نشأة النقود وتطورها أن المجتمعات كانت تتجه نحو استخدام الأشياء الأخف وزنا وأسهل تناولا وحملا كوسيلة للتبادل.
- ✓ الديمومة والاستمرار: وهذا يعني أن تكون النقود غير قابلة للتلف أو الاهتلاك السريع، حيث وجدنا من خلال مناقشتنا لشرط التجانس اثر ذلك على مدى قبول المجتمع للنقود في حالة تعرض العملات الورقية أو المعدنية للتلف، الأمر الذي يفرض على الشيء الذي يستخدم كوسيلة للتعامل أن تتمتع بالقدرة العالية على البقاء والاستمرار (خاصية الديمومة).<sup>2</sup>

### 3.2.2 أهمية النقود:

يمكن القول بان اكتشاف النقود لأول مرة و ما لعبته من دور في تسهيل عملية التبادل بين السلع المختلفة و القضاء على المشاكل و الصعوبات التي واجهتها عملية المقايضة، تعتبر واحدة من الأحداث الهامة في تاريخ البشرية.

حيث أن ظهور الآلة و دخولها في الإنتاج، و ما يترتب على ذلك من زيادة هائلة و كبيرة في الإنتاج إضافة إلى ما رفقها من الاتجاه نحو التخصص و تقسيم العمل، كل تلك الأمور و غيرها جعلت الإنتاج يتجه نحو التبادل وليس للاكتفاء الذاتي كما كان عليه سابقا.

وكان لابد أن يرافق ذلك الكم الهائل من الإنتاج و تسهيل عملية التبادل . و هذه الوسيلة عادة هي النقود، و التي ظهرت لأول مرة بشكل بسيط ثم تطورات عبر الزمن إلى أن وصلت ما وصلت عليه في الوقت الحاضر.

وفي الحقيقة يمكن القول بأن للنقود دورا فعالا في النشاط الاقتصادي و لجميع الاقتصاديات سواء المتقدمة منها أم النامية، بحيث لا يمكن لأي اقتصاد الاستغناء عن النقود في الوقت الحاضر، و هذا يعني أن النقود في الوقت الحاضر أصبحت تمثل رمزا لمدى تقدم البلد أو تخلفه.

إن أهمية النقود في النشاط الاقتصادي لا تنحصر على المستوى المحلي و إنما امتدت لتحتل أهميتها على المستوى الدولي و قد تزداد أهمية النقود أكثر و أكثر، إذا أخذنا بنذر الاعتبار بأن الاقتصاد العالمي يسير بالاتجاه نحو

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2007 ، ص.ص18-20

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص.24.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

القرب الحادي والعش ي رن وفي ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد، الذي سوف يصبح العالم في ظله و كأنه قرية صغيرة على الرغم من ترامي أطرافه.<sup>1</sup>

### 4.2.2 وظائف النقود:

تقوم النقود بأداء عدد من الوظائف المختلفة في الاقتصاد الحديث، و إن لم تكن هذه الوظائف منفصلة عن بعضها البعض. و تتوقف كفاءة النظام النقدي على مدى التوفيق الذي يتيح للنقود في أداء وظائفها الأساسية، وهذا يتوقف بدوره على مدى اتصاف النقود بالشروط الضرورية لحسن قيامها بتلك الوظائف. ولعل أهم الوظائف النقود، هي التي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

#### ✓ النقود مقياس للقيم أو وحدات للقياس :

إن من أهم عيوب نظام المقايضة، هو عدم وجود مقياس مشترك للقيم، أو وحدة متفق عليها لحساب القيم. و لذلك فقد كانت وظيفة النقود مقياس للقيمة، من أول الوظائف التي ظهرت للنقود، و خاصة بعد اتسع نطاق التبادل في الاقتصاد الحديث، وأصبح يتم بين عدد غير متجانس من السلع و الخدمات.

ولا يخفي ما ينطوي عليه قيام النقود بوظيفة مقياس للقيم أو وحدات للحساب، من تسهيل لجميع عمليات التبادل و المحاسبة. إذ يستطيع الفرد التعبير بوحدات نقدية عن قيم الأصول على تنوعها، والخصوم على تباينها، والنفقات والإيرادات، و الأرباح على اختلاف أنواعها، ومن الواضح أنه لولا وجود النقود، و قيامها بوظيفة مقياس للقيمة و وحدة الحساب، فإنه يتعذر على الاقتصاد أن يؤدي وظائفه<sup>2</sup>.

#### ✓ أداة لحفظ الثروة ومستودع للقيمة:

إذ أنه لا يحتفظ بالنقود لذاتها وإنما بقصد انفاقها في فترات لاحقة، أو لمقابلة احتياجات طارئة، فالنقود في هذه الحالة تقوم بوظيفة المستودع والمخزن للقيمة وحفل الثروة، وحتى تكون النقود مستودعا للقيمة لا بد من توفر شرطين:

➤ أن لا تتعرض قيمتها إلى الانخفاض بمرور الزمن.

➤ قبول استبدالها بالسلع والخدمات المطلوبة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، 2009، ص 195.

<sup>2</sup> محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 231.

<sup>3</sup> ضياء مجيد، الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 39.

### ✓ النقود كوسيط للتبادل:

من شأن هذه الوظيفة للنقود التغلب على صعوبة توافق الرغبات بين المتبادلين وصعوبة تجزئة السلع، فأصبح المتبادلون يبيعون القدر المرغوب من سلعهم وخدماتهم مقابل النقود ويحصلون بهذه النقود على ما يرغبونه من مقادير مختلفة من سلع وخدمات أخرى وفي الاوقات التي يريدونها وفقا للأسعار السائدة لهذه السلع والخدمات، وأصبح التبادل يأخذ شكل ( سلعة-نقود- سلعة) وتم توفير الوقت والجهد والتكلفة التي كانت تبذل من أجل تحقيق التوافق بين الرغبات وتذليل مصاعب عدم قابلية بعض السلع للتجزئة.

### ✓ النقود كوسيلة للمدفوعات المؤجلة:

من شأن هذه الوظيفة للنقود القضاء على صعوبة قياس القيم في المستقبل، فتستخدم النقود كأداة لتحديد قيم الديون والالتزامات، فالدين المستحق في المستقبل يتحدد بقيمة نقدية والتمن الآجل وعموم الحقوق الآجلة تتحدد أيضا بمقدار من الوحدات النقدية.<sup>1</sup>

## 5.2.2 أنواع النقود: هناك اعتبارات عديدة يمكن تقسيم أنواع النقود وفقها، إلا أن أشهرها وأكثرها انتشارا

تقسيمها باعتبار تطورها التاريخي.

أ. **النقود السلعية:** وهي أقدم أنواع النقود، وهي عبارة عن سلع معينة يتعارف عليها الناس تستعمل وسيطا بينهم في مبادلاتهم ومعاملاتهم، ومن أمثلة هذا النوع: الماشية، والقمح والتمر والذهب والفضة والنحاس والحديد.

ومن أهم الخواص التي يتصف بها هذا النوع من النقود أنه يكون نافعا بذلته، كما أنه سهل النقل والتقسيم.

ومما يجدر ذكره هنا أن هذا النوع من النقود هو أول أنواع النقود ظهورا أو استعمالا، وذلك بعد أن أحس الناس بصعوبات المقايضة انتقلوا إلى مرحلة النقود السلعية، وهي السلع التي تعارف الناس على استخدامها كوسيط في المبادلات مثل الحيوانات والبن والشاي والتبغ... وقد شاع استعمال الابل في الجزيرة العربية.

<sup>1</sup> بجاح عبد العليم عبد الوهاب ابو الفتوح، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الاسلامي، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2015،

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

وقد اتخذت النقود السلعية أشكالاً متعددة، وكانت تختلف باختلاف البيئة وطريقة الناس في العيش، ونوع المنتجات التي يحصلون عليها بجدهم وعملهم، فالشعوب التي تعيش في أواسط إفريقيا اتخذوا الخرز نقوداً، والشعوب التي تعيش في الصحاري والمراعي كانت تتخذ الحيوانات والجلود نقوداً، وقد اتخذت بعض الشعوب الأقمشة والسلاح نقوداً، وفي جزيرة المحيط الهادي اتخذوا ريش الطيور الملونة نقوداً، وفي العصر الحديث اتخذت ألمانيا بعد الحري العالمية الثانية مباشرة السجائر نقوداً.

وقد اختلفت الامم قديماً وحديثاً في الاصطلاح على النقود ولا تزال مختلفة فيه حتى الآن، فقد اتخذ الاحباش قديماً نقوداً من الملح زمناً مديداً، واتخذ الأقدمون من سكان جمهورية المكسيك بأمريكا الشمالية نقوداً من صنف الكاكاو، وكان لبعض سكان الأقاليم الشمالية بإفريقيا نقود من جلود السنجاب.<sup>1</sup>

### ب. النقود المعدنية:

تدرجت البشرية في اكتشاف خصائص النقود لاستخدامها في المبادلات، فمن مرحلة المقايضة إلى مرحلة النقود السلعية، وقد استمر التطور في مجال البحث عن أكفأ السلع للقيام بوظائف النقود والقضاء نهائياً على صعوبات المقايضة، حتى الوصول إلى مرحلة النقود المعدنية والتي بدأت باستعمال معادن عديدة مثل: الحديد، النحاس والبرونز، إلا أن هذا لم يدم طويلاً حتى تم استخدام المعادن النفيسة) الذهب والفضة (نظراً لما تتمتع به هذه المعادن من مميزات وخصائص طبيعية وفيزيائية جعلتها أكثر صلاحية في القيام بدور النقود ومن أهم المميزات:

- ✓ عدم قابليتها للتلف وبذلك فهي أحسن لحفظ القيمة.
- ✓ قابليتها للتجزئة إلى قطع متماثلة دون أن تتعرض قيمتها للتدهور وبالتالي فهي تستخدم في المبادلات الصغيرة والكبيرة.
- ✓ سهولة نقلها لخفة وزنها وارتفاع ثمنها، حيث نقل جزء صغير منها يمكن من جلب جزء كبير من السلع.
- ✓ يمتاز المعدنين الذهب والفضة بالثبات النسبي في قيمتهما وذلك لفترة زمنية كبيرة نسبياً، نظراً لندرتهما النسبية في الطبيعة وضعف المستخرج منهما، فكما دلت عليه الدراسات الجيولوجية عبر الزمن أنها لا تتعدى نسبة وجودهما في الطبيعة 1% إلى 2%

<sup>1</sup> أحمد محمد أحمد أبو طه، التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين، ط1 مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2012، ص.ص 23-25.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

وقد تطورت النقود المعدنية حسب تطور الأنظمة النقدية التي تديرها من سلعة نقدية طبيعية إلى سلع نقدية مسكوكة على أساس الوزن والعيار، وذلك خوفاً من أخطار الغش والتزوير في هذه النقود، فبدأت السلطات تحرص على أن تقوم بضمان سك النقود المعدنية حتى تمنح ضماناً للعملاء والتي تكون مطابقة للمواصفات القانونية<sup>1</sup>.

أي أنه يمكن تصنيف النقود المعدنية إلى نوعين:

✓ **نقود معدنية كاملة:** وهي ما تتعادل فيها قيمتها الذاتية مع قيمتها القانونية أو الرسمية، ومثال هذا النوع النقود الذهبية.

✓ **نقود معدنية غير كاملة (مساعدة):** وهي التي تكون قيمتها القانونية أو الاسمية أكبر من قيمة المعدن الذي تحتويه، وهذا هو ما ينطبق على جميع أنواع النقود المعدنية التي نتداولها في وقتنا الحاضر.<sup>2</sup>

أي تتمثل في القطع المعدنية التي تكون قيمة المعدن المصنوع منها أقل من قيمتها النقدية، حيث تصنع عادة من النحاس أو النيكل... الخ. وتصدر هذه النقود للمساعدة في تلبية حاجات التداول الصغيرة الحجم والقيمة، ومن أمثلة هذه العملات في الجزائر 1 دينار، 5 دنانير، 10 دنانير، 20 دينار، 50 دينار، 100 دينار، 200 دينار. وتصدر هذه القطع في بعض الدول من قبل الخزينة العمومية، وتوضع في التداول من قبل البنك المركزي، ولا تشكل النقود المساعدة كمية كبيرة في حجم الكتلة النقدية المتداولة. وتكون عادة نقوداً ورقية، وتعتبر بمثابة إيصال تداول على مخزن العملات المساعدة أو لوزن مكافئ من السبائك المودعة لدى الحكومة وتشبه هذه النقود تلك القابلة للتحويل بكامل قيمتها وذلك باستثناء أن العملات أو السبائك المحتفظ بها كغطاء لها ثقل في قيمتها كسلعة عنها كنقود، ولا يرى أكثر الاقتصاديين الآن ضرورة الاحتفاظ بغطاء من الذهب أو الفضة للنقود الورقية له نفس القيمة كسلعة وكنقود.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> شرون عزالدين، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الأموال، مطبوع علمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2017، ص 21.

<sup>2</sup> أحمد محمد أحمد أبو طه، مرجع سابق، ص 28-29.

<sup>3</sup> سهير محمود معتوق، أصول الإقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1996، ص 30، 31.



## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

ج. النقود الورقية: رغم الانتشار الواسع لاستعمال النقود المعدنية ( الذهب والفضة) ولفترة طويلة من الزمن إلا أن خطرا كان يهدد استخدامها.

ان انتقال العملة المعدنية بالتداول لانجاز المعاملات كان يحمل مخاطر عدة كالسرقة والضياع، تعرضها للتآكل بسبب كثرة استعمالها.

لذلك وجد الأفراد انه من الافضل لهم ايداع نقودهم لدى الصيرفي وبالمقابل يقوم الصيرفي باعطائهم شهادات أو وصولات تتضمن المبالغ المودعة لديهم ويتعهدون بموجبها بإعادة المبالغ المودعة عند الطلب. للتخلص من المخاطر وبدأ المتعاملون بتداول هذه الشهادات عن طريق التظهير من شخص لآخر، يتنازل فيه الطرف الاول صاحب الشهادة إلى الطرف الآخر لانجاز عمليات البيع والشراء وغيرها من المعاملات المالية وبمرور الزمن ازداد التعامل بهذه الأوراق وازدادت الثقة بين التجار والصيارفة وبعضهم بالبعض الآخر وبهذا انتقل التداول من المعدني إلى الورقي. إذ تمكن التجار باتمام أية صفة تجارية بأي التزام نقدي وذلك عن طريق تداول شهادات الايداع دون الحاجة إلى تحويلها إلى نقد. ويرجع قبول الأفراد لهذه الشهادات كنقود بسبب قابلية تحويلها إلى نقود معدنية (ذهبية، فضية)، فقيمتها تعادل قيمة الذهب أو الفضة التي تمثله، وبذلك لم تعد هذه الشهادات الورقية ممثلة للنقود فحسب بل أصبحت هي نفسها تقوم بكل وظائف النقود ومن ثم تعتبر نقود.

وبمرور الزمن وانتشار البنوك التجارية وتزايد ثقة الأفراد بها في النصف الثاني من القرن السادس عشر ومطلع لبقرون السابع عشر كان له الأثر الكبير في تشجيع البنوك على اصدار الأوراق النقدية مقابل ما يودعه الأفراد من نقود معدنية، الأمر الذي استدعى تغطية الإصدار النقدي بغطاء معدني تعادل قيمته 100% من قيمة النقود الورقية لمواجهة طلبات تحويل الأفراد للأوراق النقدية إلى معدن نفيس ( مسكوكات ذهبية)، وبهذا أصبح التوسع والانكماش في الاصدار النقدي يرتبط بحجم المعدن النفيس لا سيما الذهب.

مع منتصف القرن السابع عشر استطاع بنك ستوكهولم السويدي أن يجمع بين عمليتي الاصدار النقدي الورقي والخصم التجاري كشكل من أشكال الائتمان المصرفي عن طريق إقناع حاملي الاوراق النقدية بقبول الاوراق النقدية بدل المسكوكات المعدنية عند لجوئهم للبنك طلبا للخصم. ويكون حامل الأوراق النقدية الحق للتقدم للبنك بتحويلها إلى مسكوكات معدنية. وبذلك يكون للبنك القدرة على إصدار

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

النقود بكميات تفوق عما يودعه الأفراد من مسكوكات معدنية، وبعد ذلك احتكرت البنوك المركزية الحكومية الاصدار النقدي.<sup>1</sup>

وبشكل مختصر النقود الورقية هي أوراق نقدية تصدرها الدولة بقانون وتطرحها للتداول و هي غير مغطاة نھائيا- بالذهب أو الفضة، وغير قابلة للصرف بھما، وتستمد قوتھا من القانون لا من ذاتھا، إذ ليست لها قيمة ذاتية، وإذا ألغت الدولة التعامل بھا أصبحت بلا قيمة.<sup>2</sup>

د. **النقود المصرفية:** ويطلق علیھا أيضا نقود الودائع أو النقود الائتمانية، وهي عبارة عن ديون في ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلھا من فرد لآخر بواسطة الشيكات، فودائع الحسابات يمكن استخدامها كوسيلة للدفع عن طريق الشيكات غير أن استخدامها يتوقف على موافقة الدائن اذ لا تتمتع بقوة ابراء قانونية. وهي جزء من عرض النقد وتمثل الجزء الأكبر من عرض النقد في الدول المتقدمة. ومن الجدير بالذكر أن النقود المصرفية تمثل 90% من كجكوع وسائل الدفع في أمريكا، وعلى العكس من ذلك فلا زالت ضئيلة في الدول النامية لغياب العادات المصرفية وضعف انتشار الوعي المصرفي. وتعتمد النقود المصرفية على قاعدة هامة مفادھا ان البنوك التجارية لها القدرة على خلق النقود ومن ثم تقوم باضافة هذه النقود الجديدة إلى كمية النقود المتداولة في المجتمع.<sup>3</sup>

هـ. **النقود الالكترونية:** وهي نوع من النقود يمكن استخدامها عبر الانترنت في سداد قيم السلع والخدمات، فالمستهلك يمكنه الحصول على ما يحتاجه من هذه النقود عن طريق فتح حساب معين له في الحاسب الشخصي الخاص به، وتوصيله بحساب عبر الانترنت لدى مصرفه، ثم يقوم بتحويل بعض هذه النقود إلى الحاسب الشخصي الخاص به، وعندما يقوم الفرد باختيار مشتريات معينة عبر الانترنت فإنه يقوم بنقل ثمن هذه المشتريات من حاسبه الشخصي إلى الحاسبات الشخصية للمحلات التي يشتري منها عبر الانترنت. وعادة يصل ثمن البضاعة إلى البائع قبل ارسال البضاعة إلى المشتري، الأمر الذي يمثل تطورا كبيرا في نظم المدفوعات الفورية.

<sup>1</sup> محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص.ص 11-12

<sup>2</sup> محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط6، دار النفائس، عمان، 2007، ص 160.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 12.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

وبذلك نجد أن أنواع النقود قد تدرجت وتنوعت بتطور النظم الاقتصادية ودرجة نموها، فأصبحت النقود من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تؤثر وتتأثر بغيرها من المتغيرات الأخرى التي تشمل الإنتاج والعمالة والدخل والإستهلاك والاستثمار.<sup>1</sup>

### 3. حيز التبادل (السوق):

#### 1.3 مفهوم السوق:

يقصد بالسوق من الناحية الجغرافية المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لاتمام عملياتهم التبادلية من السلع والخدمات المختلفة، ومن الناحية الاقتصادية يعرف السوق بالآلية التي يتم من خلالها تحديد الأسعار والكميات المتبادلة من السلع والخدمات المختلفة والقوى المحركة لهذه الآلية هي قوى الطلب والعرض وتسمى بقوى السوق.<sup>2</sup>

#### 2.3 العوامل التي تحدد نطاق السوق:

يمكن تلخيص العوامل المحددة لنطاق السوق على النحو التالي:<sup>3</sup>

- ✓ **نوع السلعة:** يتأثر نطاق السوق بشكل واضح بنوعية السلع التي يتم التعامل بها، فالسلع التي لا يمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة خوفا من تعرضها للتلف فإنه بلا شك ستكون ذات نشاط محلي وعمليات تداولها بين البائعين والمشتريين سيكون ضمن سوق محلي بينما السلع الصناعية مثلا قابلة للتخزين والنقل دون الخوف من نقلها مما قد تصبح سوقا عالمية تتداولها الايدي في مختلف أرجاء العالم.
- ✓ **العادات والتقاليد:** إن للعادات والتقاليد دورا هاما في تحديد نطاق السوق. فإنه و بلا شك توجد الكثير من السلع لا يمكن تداولها والقيام بعمليات البيع على مستوى دولي بسبب رفض بعض المجتمعات لتلك السلع التي قد تعتبر بمقياسهم الخاص لا تتوافق مع عاداتهم وتقاليدهم وبالتالي يتم التركيز على ترويج وبيع تلك السلعة في أسواق محلية محددة تلاقي قبولا عاما من كافة فئات المجتمع.
- ✓ **سهولة الاتصال بين البائعين والمشتريين:** إن تقدم الوسائل التكنولوجية المختلفة التي تساعد على عملية سهولة الاتصال ما بين البائع والمشتري ذات أثر هام في زيادة النشاط الاقتصادي في الاسواق

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سابق، ص 23.

<sup>2</sup> السيد محمد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية المتقدمة ( الجزئية والكلية بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 81.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص 180-181.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

فسرعة الاتصال والانتقال أدى إلى زيادة وتنشيط التبادلات الاقتصادية المختلفة في مختلف أنواع الأسواق.

✓ **تكاليف النقل والتأمين:** إن ارتفاع نفقات النقل والتأمين لعدد من السلع يجبر المنتج بتحديد نشاطه في نطاق ضيق للنشاط الاقتصادي ربما يكون في سوق محلي أو كحد أقصى في سوق اقليمي على الرغم أن تكاليف إنتاج هذه السلعة في دول أخرى ربما تكون بعيدة هي أقل بكثير من تكلفة انتاجها في بلد المنتج.

✓ **التشريعات والنظم الاقتصادية:** تلعب التشريعات والنظم الاقتصادية دورا هاما في تحديد نطاق السوق، فقيام الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على استيراد السلعة يعمل على الحد من لنتشارها في أسواق أخرى أو قد تعمل الدولة أيضا على فرض نظام الحصص ورخص الاستيراد مما قد يكون له الأثر نفسه على كميات السلع وإمكانية نقلها إلى أسواق أخرى وبالتالي الحد من نطاق السوق.

### 3.3 الوظائف الأساسية للسوق:

هناك عدد من الوظائف تؤديها الأسواق:<sup>1</sup>

✓ **تحديد قيم السلع والخدمات:** وفي السوق فإن الاسعار هي مقياس القيمة، وهذه الأسعار هي الموجهة للنتاج كما أن طلب المستهلكين هو دالة السعر، وليس طلب المستهلك هو المهم فقط، بل إن القوة الشرائية التي تدعم طلب المستهلك مهمة أيضا.

✓ **تنظيم الانتاج:** تتحقق هذه الوظيفة عن طريق التكاليف ، فالمنتج يسعى إلى تحقيق أكبر انتاج بتكاليف معينة، أو انتاج كمية معينة بأقل تكلفة ممكنة، ويتم ذلك عن طريق تخصيص الموارد بصورة مثلى. واستخدام هذه الموارد في انتاج السلع الأكثر ملائمة لهذه الموارد، وهذا يعبر عن المزيج الأمثل لانتاج السلع والخدمات.

✓ **توزيع الناتج:** هذه الوظيفة تتعلق بمسألة لمن يتم انتاج السلع، ويتم حل هذه المشكلة بواسطة المدفوعات التي تدفع للموارد، وإذا أهملنا الارث والتميز والحبابة والمحسوبية... إلخ، فيمكننا أن نرى نظريا على الأقل بأن الأفراد والموارد تستلزم دخول طبقا لمقدار ما تنتجه. وهكذا يصبح الافراد الأكثر انتاجية هم أولئك

<sup>1</sup> كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.ص.150-152.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

الذين يمتلكون الموارد المنتجة ويحصلون على دخول عالية ويكونون، ونتيجة لذلك أكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات.

✓ **التقنين:** يعتبر التقنين جوهر عملية التسعير لأنه يقيد الاستهلاك الجاري طبقا للإنتاج الموجود.

✓ **توصيل المعلومات:** يعتبر توصيل المعلومات أحد الوظائف الهامة للسوق، ذلك أنه لا يمكن التعرف على تفضيلات المستهلك بصورة مباشرة، لذا يتم الاعتماد على الاسعار في توصيل المعلومات عن تقويم المستهلك لوحدة اضافية من هذه السلع و سلع أخرى عديدة غيرها. فأسعار الموارد تخبر صانع القرار بالأهمية النسبية لعناصر الإنتاج وبهذه المعلومات، بالإضافة إلى المعلومات المرتبطة بالعلاقة بين توليفة المدخلات المتوقعة والنتائج من السلعة أو الخدمة يتمكن المنتجون من تقدير تكلفة الفرصة البديلة تقديرا يعتمد عليه، فالأسواق تجمع وتسجل المعلومات التي تعكس اختيارات المستهلكين والمنتجين وأصحاب الموارد، وهذه الكمية الهائلة من المعلومات تلخص بسعر السوق.

✓ **تنسيق أفعال المشاركين في السوق:** تقوم الأسعار بالتنسيق بين اختيارات المشترين والبائعين ومن ثم تحقق التوافق بين قراراتهم. فإذا عرض العارضون من سلعة ما كمية أكبر من التي يطلبها المستهلكون عند سعر السوق، فإن هذا السعر سوف ينخفض. وعندها سوف يخفض المنتجون إنتاجهم وقد ينسحب البعض من العملية الانتاجية، وفي الوقت نفسه، فإن انخفاض السعر يحث المستهلكين على شراء كميات أكبر من السلعة. وهكذا يختفي فائض العرض في نهاية الأمر ويعود التوازن إلى السوق مرة أخرى. ويحصل العكس في حالة قيام العارضين بعرض كمية أقل من تلك التي يشتريها المستهلكون، فيحدث فائض طلب في السوق.

كما أن الاسعار توجه المنظمين إلى تنفيذ المشروعات الإنتاجية التي يشتد طلب المستهلك عليها بالنسبة لتكاليفها كما يوجه العمل التنظيمي من خلال الاشارات التي تعكسها الارباح والخسائر.

### 4.3 أنواع السوق:

للسوق أشكالاً كثيرة تم تقسيمها بناء على مدى الحرية في تحديد الكميات المتبادلة أو الاسعار والتي

تتمثل في:

**1.4.3 سوق المنافسة التامة:** وهي ذلك السوق الذي يضم عدد كبير جدا من المشترين والبائعين يتعامل كل منهم في حجم محدد جدا من اجمالي حجم السلع المنتجة والمباعة، فلا يمكن لأي منهم منفردا أو مجتمعا مع غيره أن يؤثر في سعر بيع أو شراء هذه السلعة، وبالتالي لا يمكن لأي منتج في الأجل الطويل أن يحقق ربحا أكبر من

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

الربح العادي السائد في سوق هذه السلعة (الخدمة)، وعلى كل منتج يريد أن يعظم أرباحه أن ينتج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة إذا كان يعمل في هذه السوق.

ومن أهم خصائص هذه السوق:<sup>1</sup>

- ✓ كثرة عدد البائعين والمشتريين.
- ✓ حرية الدخول والخروج من وإلى السوق.
- ✓ عدم امكانية الاتفاق بين البائعين وبعضهم أو بين المشتريين وبعضهم أو بين البائعين والمشتريين بعضهم البعض.
- ✓ المعرفة التامة بأحوال السوق.
- ✓ التجانس التام لوحدة السلعة المتعامل فيها بحيث ينعدم وجود أي تمايز أو اختلاف ولو طفيف في وحداتها.
- ✓ عدم وجود أي تكاليف لنقل السلعة بين أنحاء وأطراف السوق وبالتالي عدم وجود أي عقبات أمام المشتري أو السلعة أو عوامل الإنتاج.
- ✓ وجود سعر واحد سائد في السوق حيث لا يستطيع أي منتج أو أي طرف في التعامل أن يؤثر على هذا السعر.

**2.4.3 سوق المنافسة الغير التامة:** يدخل ضمن هذه السوق مجموعة غير متجانسة من أشكال السوق تختلف فيما بينها، وهي بدورها تنقسم إلى عدة أقسام بناء على الكتلة المؤثرة في طبيعة السوق.

- ✓ **المنافسة الاحتكارية:** وهي حالة قريبة من المنافسة التامة، إلا أنها تتميز بقلّة التجانس بين السلع المنتجة من قبل المؤسسات المختلفة داخل الصناعة الواحدة، مما يفرض تمايزا بين المنتجين في نفس الصناعة.
- ✓ **احتكار القلّة:** وتتميز بقلّة عدد المنتجين وامكانية تعارفهم عن قرب مما يعزز استقلالية تصرفاتهم، فكل يخطط سياسته الانتاجية والسعرية بناء على سياسة غيره في نفس الصناعة.
- وقد تتبنى المؤسسات الناشطة في هذه الصناعة سياسة عدوانية وحرب الأسعار أو سياسة هدنة وتواطؤ.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص263.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

**3.4.3 السوق الاحتكارية:** وهي تلك السوق التي يمكن فيها لبائع أو عدد قليل من الباعة، أو لمشتري أو عدد قليل من المشترين، التحكم في سعر وكميات السلعة التي يتم تبادلها، وهنا أيضا يمكن الإشارة إلى أن هذه السوق تأخذ عدة أشكال منها:

✓ **الاحتكار التام:** حيث يكون عرض السلعة من قبل منتج واحد، أو طلبها من قبل مشتر واحد تكون له القدرة التامة في تحديد سعرها، غير أنه لما كان لكل سلعة سلع أخرى يمكن أن تكون بديلة لها، ولو لم تكن من نفس النوعية، فإنه يمكن اعتبار حالة الاحتكار التام هي الأخرى حالة مثالية.

✓ **الاحتكار التبادلي:** ويعني وجود بائع واحد مقابل مشتري واحد، ويتمثل في تكتل البائعين في اتحاد أو هيئة متجانسة تتعامل في السوق مع هيئة المشترين، وهي وإن كانت حالات نادرة إلا أنها تعبر عن طريق الكميات المعروضة أو المطلوبة والأسعار عن القدرة على التفاوض والمساومة التي تتميز بها كل هيئة.<sup>1</sup>

### 5.3 الطلب والعرض:

**1.5.3 مفهوم الطلب:** يعرف الطلب بأنه الكمية التي يرغب الفرد المستهلك أو المشروع أن يشتريها بسعر معين، ويشتمل الطلب على عنصرين أساسيين هما الرغبة في الحصول على السلعة أو الخدمة، والقدرة على شراء تلك السلعة أو الخدمة. ولكي يتحقق طلب فرد ما على سلعة معينة، ينبغي أن تقترن برغبته بقدرته الشرائية وبدون ذلك لا يكون هناك طلب.<sup>2</sup>

**2.5.3 مفهوم العرض:** يعرف العرض بأنه الكمية من البضائع والخدمات التي يرغب التجار في انتاجها وبيعها عند أسعار مختلفة، ويرتبط ذلك أيضا بقدرة وطاقة التجار على انتاج وتسويق تلك البضائع والخدمات.<sup>3</sup>

**3.5.3 توازن السوق:** كلمة توازن تدل على مساواة الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة من سلعة ما في سوق محددة خلال فترة زمنية محددة، فيتحقق هذا التوازن هندسيا بتلاقي منحني العرض والسوق مع منحني الطلب السوقي للسلعة، وبناء على ذلك يعرف السعر والكمية عند تلك النقطة بالسعر التوازني والكمية التوازنية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الجزئي، ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.ص 328-329.

<sup>2</sup> كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سابق، ص51.

<sup>3</sup> خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص83.

<sup>4</sup> مجيد علي حسين وغناب عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص72.

### ثالثاً: التوزيع

بعد عملية الانتاج تتم عملية تقسيم عوائد عوامل الانتاج على المساهمين في نشاط الانتاج، مما يتشكل عنه وجود مجموعة من من العوائد ( ريع، فائدة، أجور وأرباح) وتوزيع هذه العوائد يشكل ما يعرف بالتوزيع الوظيفي، أما إذا تم التوزيع على قطاعات فهذا يمثل لنا النوع الثاني والذي يعرف بالتوزيع الشخصي.

#### 1. مفهوم التوزيع:

- ✓ يعرف التوزيع على أنه "تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته".<sup>1</sup>
- ✓ يفهم التوزيع على أنه محاولة لتفسير القوى التي تحكم معدل مكافأة الوحدة لكل عنصر من العناصر المشاركة في الإنتاج،<sup>2</sup> وهو ما يطلق عليه بالتوزيع الوظيفي أي تحديد نصيب كل عنصر من العناصر المشاركة في العملية الإنتاجية<sup>3</sup>، ويقوم بدراسة توزيع الدخل القومي على الأفراد وهي دراسة ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية وسياسية وهو ما يطلق عليه بالتوزيع الشخصي أي نصيب كل فرد من الدخل بصرف النظر عن مصدره.<sup>4</sup>

#### 2. أنواع التوزيع:

تطور الفكر الإقتصادي والانساني بعد معاناة وتجارب مريرة في اتجاه معالجة متوازنة لمشكلة التوزيع، تجمع بين جانبيها أو بعديها الرئيسيين، البعد الجماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، والبعد الفردي وتحقيق كفاءة الانتاج، فقد استقرت المجتمعات على ضرورة أن يتم التوزيع بطريقتين تكمل إحداها الأخرى، وذلك بإقرار التفاوت بين أفراد المجتمع وتوزيع الدخل حسبه لتحقيق الكفاءة الانتاجية ثم التخفيف من حدة التفاوت للحد من آثاره السيئة، لتحقيق العدالة الاجتماعية ومن هنا أصبح الاقصاديون يقسمون التوزيع إلى نوعين:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> شيحة مصطفى رشدي، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999، ص 613.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، " أصول الإقتصاد السياسي، دراسة تحليلية مقارنة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 405.

<sup>3</sup> زينب حسن عوض الله، سوزي عدي ناشد، " مبادئ الإقتصاد السياسي، منشور الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص 484.

<sup>4</sup> سوزي عدي ناشد، " الإقتصاد السياسي: النظريات الإقتصادية"، منشور الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، بيروت، لبنان، 2008، ص 298.

<sup>5</sup> أيمن مصطفى حسين الدباغ، نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2003، ص 22-23.



## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

**1.2 التوزيع الوظيفي:** أي توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع الذين ساهموا في إنتاجه حسب وظيفة كل فرد في العملية الانتاجية، حيث يتميز كل فرد عن الآخر في هذه المساهمة من حيث ما يملكه من ثروات ومواهب وما يقدمه من جهود.

**2.2 التوزيع الشخصي:** أي توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع ، بغض النظر عن مساهمة كل فرد أو عدم مساهمته في العملية الانتاجية، فهو توزيع ينظر فيه إلى الأشخاص، لا إلى مساهماتهم في العملية الانتاجية، وهو توزيع ينصب الاهتمام فيه على درجة التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، وظاهرة الغنى والفقر وأسباب ذلك وآثاره والإجراءات المناسبة لمعالجته، كإجراءات إعادة التوزيع.

ولكن لا يزال الفكر الإقتصادي يتخذ موقفا متطرفا من توزيع الثروة أو الملكية، ففي حين نجد الرأسمالية تطلق حرية الأفراد في التملك دون تنظيم أو ضبط، نجد الاشتراكية تلغي الملكية الفردية بالكلية، مع أنه لا المساواة التامة في توزيع الثروة ولا إقرار التفاوت فيها يمكن أن يحقق التوزيع الأمثل للثروة.

أما الاسلام فقد سبق إلى المعالجة المتوازنة لمشكلة التوزيع، بما في ذلك مشكلة توزيع الثروة أو الملكية، دون تطرف بالالغاء أو الإطلاق، ولذلك يقسم الاقتصاديون الاسلاميون التوزيع إلى ثلاثة أنواع، مضيفين توزيع الملكية الذي أغفله الاقتصاديون:<sup>1</sup>

✓ توزيع ما قبل الانتاج أو توزيع الثروات أو التوزيع القاعدي: ويتعلق بتقسيم الثروة بين أفراد المجتمع، من خلال القواعد التي تنظم الملكية الخاصة والملكية العامة، وتحدد نطاق كل منهما ووسائل الاكتساب والقيود الواردة على الاستعمال... الخ.

✓ توزيع ما بعد الانتاج أو توزيع الثروة المنتجة أو توزيع الدخل أو توزيع السوق أو التوزيع الوظيفي أو توزيع الدخول على عناصر الانتاج: ويتعلق بتقسيم الدخل بين الأفراد في السوق، من خلال العقود التي تنظم هذا التقسيم كالمضاربة والربا... الخ.

✓ إعادة التوزيع أو التوزيع الشخصي أو التحويلات الاجتماعية أو التوزيع التوازني: ويتعلق بتقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع، من خلال إجراءات تقوم بها الدولة من خلال سياستها المالية ( كما في الزكاة والضرائب) أو من خلال سياستها الاجتماعية ( كما في إقامة المشاريع العامة وتقديم الخدمات

<sup>1</sup> أيمن مصطفى حسين الدباغ، مرجع سابق، ص.ص 23-24.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

الإجتماعية كالتعليم والصحة) أو من خلال إجراءات يقوم بها الأفراد تطوعاً أو الزاماً (كالزكاة وصدقات التطوع والهبات).

### 3. عوائد عوامل الانتاج:

قام التحليل الاقتصادي بتقسيم عناصر الإنتاج إلى: العمل ويحصل أصحابها على الأجر، الأرض ويحصل أصحابها على الربح، ورأس المال ويحصل أصحابه على الفائدة، وأخيراً التنظيم ويحصل المنظمون على الأرباح.

### 1.3 الأجر:

لم تكن فكرة الأجر بالمعنى المتعارف عليه اليوم كمبلغ من النقود بل اختلفت باختلاف تطور الإنسان وبيئته الاجتماعية ونظام عيشه، فلقد مر الأجر بعدة تحولات عبر الأزمنة حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم، فلقد كان الأجر العيني أول صورة للأجر، فالأفراد كان عملهم منحصر في الميدان الزراعي فقط بأدوات بسيطة بالإضافة إلى بعض الأعمال الحرفية واليدوية التقليدية، ومع مرور الوقت وظهور القطع النقدية في شكلها الفضي والذهبي انتقل الأجر من مرحلة الأجر العيني إلى أجر جزء منه نقدي أو كله، وأصبح العمال أحرار في شراء الغذاء والملابس والأسعار الجارية في المحلات.

### 1.1.3 مفهوم الأجر:

- ✓ الأجر هو ما يتقاضاه العامل أو يحصل عليه لقاء خدمة ما، وقد نأخذ هذه الخدمة أو العمل شكل جهد ذهني أو عضلي كما يتخذ الأجر شكل الأجر النقدي.<sup>1</sup>
- ✓ عرفه صلاح الدين محمد عبد الباقي في كتابه على أنه: "ما يستحقه العامل لدى صاحب العمل في مقابل تنفيذ ما يكلفه به، وفقاً للاتفاق الذي يتم بينهما في إطار ما تفرضه التشريعات المنظمة للعلاقات بين العامل.
- ✓ في حين عرفه 'أحمد ماهر' على أنه: "مقابل قيمة الوظيفة التي يشغلها الفرد".<sup>2</sup>
- ✓ كما يرى Ferrary أن الأجر هو المكافأة المترتبة على نشاط العامل، والمرتبطة بعقد عمل مع منظمة ما، بمقابل تقديمه لقوة عمله.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صلاح الدين عبد الباقي، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 286.

<sup>2</sup> أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 186.

<sup>3</sup> michel Ferrary, **management des ressources humaines : entre marché du travail et acteur stratégiques**, Dunod, Paris, 2001., P158

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

✓ ومنهم من عرفه بأنه المقابل المادي لقيمة الوظيفة التي يشغلها الفرد " أو هو " تعويض نقدي مباشر يتقاضاه الفرد في (المنشأة)<sup>1</sup>"

✓ "كما يعتبر الأجر وسيلة لإشباع حاجات العمال، وبالتالي فهو وسيلة لتحفيزهم على العمل وكذلك كتكلفة يجب أن تتناسب مع عوائدها لتحقيق التوازن بين ما تدفعه المؤسسة من أجور وما تحصل عليه في المقابل".<sup>2</sup>

### 2.1.3 أنواع الأجر :

اختلفت وجهات النظر في هذا المجال و خاصة من حيث تعدد أنواع الأجور نظرا لأهميتها البالغة، فنجد أن لكل نوع دور يلعبه في تحديد طبيعة و نوعية الأجور التي يتحصل عليها العامل و الذي يساعده في قضاء حاجياته و متطلبات الحياة الضرورية، وتتمثل هذه الأنواع أساسا في الآتي<sup>3</sup>:

✓ **الأجر الدوري و الأجر غير الدوري:** فالأجر الدوري هو المقابل للتكرار كل فترة صرف، ومثال ذلك : الأجر الأساسي .والأجر غير الدوري هو الذي يدفع على فترات زمنية طويلة لا تتفق ودورية الأجر، كما أنه ليس مقابلا صريحا للوظيفة، ومثال ذلك : المنح النقدية التي يحصل عليها العامل في المناسبات، كالمكافآت السنوية، ومنح الأعياد، وما في حكمها.

✓ **الأجر الاسمي و الأجر الحقيقي:** فالأجر الاسمي هو المبلغ الذي يتقاضاه العامل لقاء العمل الذي يقوم به .والأجر الحقيقي هو قيمة الأجر الاسمي وقدرته على إشباع الحاجات، أو هو مقدار السلع والخدمات التي يمكن أن يحصل عليها العامل بأجره النقدي.

✓ **الأجر النقدي والأجر العيني:** يتكون الأجر النقدي من جزأين :جزء ثابت، يدفع بشكل دوري، وجزء متحرك يرتبط بظروف العمل والجهد المبذول من جانب العامل، يتمثل الأجر العيني في المقابل غير النقدي الذي يظهر في شكل خدمات تقدمها المنظمة للعامل، و من أمثلتها: الرعاية الصحية، العلاج، المواصلات، السكن، و الملابس، ووجبات الطعام أثناء العمل.

<sup>1</sup> مصطفى ناجيب شاويش، إدارة الموارد البشرية، إدارة الأفراد، ط3، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص181.

<sup>2</sup> سنان الموسي، إدارة الموارد البشرية... وتأثيرات العولمة عليها، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الاردن، 2005، ص494.

<sup>3</sup> نادر أحمد أبو شيخة، إدارة الموارد البشرية - إطار نظري و حالات عملية-، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 179-

### 3.1.3 تحديد الأجر:

لقد حظيت مسألة تحديد الأجور باهتمام كبار الاقتصاديين منذ القرن الثامن عشر، وقد ظهرت منذ ذلك الحين كثير من النظريات أبرزها ما يلي:

#### ✓ نظرية حد الكفاف :

ترجع هذه النظرية إلى المدرسة الكلاسيكية. وقد أطلق عليها الاقتصادي الألماني " راسال " القانون الحدي للأجور، تقول هذه النظرية أن الأجر يتحدد عند المستوى الذي يكفي العامل فقط وإبقائه على قيد الحياة، أي أن أجر العامل يجب أن يتساوى مع ما يلزمه وعائلته من السلع الضرورية التي لا يستطيع أن يعيش بدونها(مأكل، مشرب، ملابس...) ولكن ماذا يحصل لو زاد أجر العامل عن حد الكفاف هذا أو قل؟

➤ إن الزيادة في الأجر عن حد الكفاف (المستوى الأدنى للمعيشة) تؤدي إلى الزيادة في عدد المواليد والانخفاض في الوفيات مما يؤدي إلى الزيادة في عدد العمال وبالتالي إلى ارتفاع عرض الأيدي العاملة مما يدفع بالأجر نحو الانخفاض حتى يصل إلى حد الكفاف.

➤ انخفاض الأجر عن حد الكفاف يؤدي على انخفاض في عدد المواليد وارتفاع في عدد الوفيات بسبب سوء التغذية وسوء الظروف المعيشية بشكل عام، مما يؤدي إلى نقصان في عدد العمال وبالتالي يقل عرض الأيدي العاملة مما يدفع بالأجر نحو الارتفاع حتى يصل إلى حد الكفاف، هذه النظرية تتعارض مع الاعتبارات الإنسانية التي تقضي أن يعيش الإنسان بمستوى معيشي لائق، كما أنها لا تصلح لتفسير تفاوت الأجور من مهنة إلى أخرى ولا تأخذ في الاعتبار أثر اختلاف كفاءة عنصر العمل على الأجر، بالإضافة إلى ذلك فإن حد الكفاف ليس له معيار واضح<sup>1</sup>.

#### ✓ نظرية البقية الباقية:

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي الأمريكي " ولكر " فهو يرى بأن الأجور عبارة عما يفيض بعد دفع عوائد عوامل الإنتاج الأخرى (الربح والفائدة والربح).

<sup>1</sup> طارق الحاج وآخرون، الاقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2009 ، ص.ص144-145.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

وذلك عن اعتبار أن عوائد عوامل الإنتاج من ربح الأرض وفائدة رأس المال وريح للتنظيم إنما تحكم بقوانين ثابتة، أما الأجور فلا قوانين ثابتة تحكمها، وعليه فأن الأجر هو البقية الباقية بعد تخصيص عوائد عناصر الإنتاج الأخرى، وهذه النظرية تسمح بالربط بين الأجر والنتاج والإنتاجية، فإذا ما ارتفع الناتج وزادت الإنتاجية فإن الأجور بالضرورة لا بد من أن تزداد، والعكس صحيح أيضا ففي حالة تدني الناتج وانخفاض الإنتاجية فإن الأجور تنخفض هذا ما يسمح لنا بتفسير تباين الأجور في قطاعات الإنتاج المختلفة، ففي قطاع الصناعة الحديثة مثلا حيث يرتفع الإنتاج والإنتاجية تكون الأجور مرتفعة نسبيا بينما في قطاع الزراعة المتخلفة حيث ينخفض الإنتاج والإنتاجية تنخفض الأجور.

### ✓ نظرية الإنتاجية الحدية :

تقوم هذه النظرية على فكرة الإنتاجية الحدية، والفكرة المبدئية في النظرية تقول بأن المنتج يقوم باستخدام عنصر الإنتاج المتغير ( العمل مثلا ) إلى الحد الذي تتعادل به الإنتاجية الحدية للعامل مع كلفة الحدية وبالتالي فإن الأجر الذي يحصل عليه العامل في ظل المنافسة التامة يساوي إنتاجية الحدية، والإنتاجية الحدية هي الزيادة الصافية في الإنتاج الكلي الناجمة عن إضافة وحدة واحدة من العنصر الإنتاجي، فإن كان العنصر الإنتاجي هو العمل فإن الإنتاجية هي ما يصنيفه العامل الأخير إلى الإنتاج الكلي.

وإذا كانت هذه النظرية تفسر لنا الفروق الأجرية بين عامل وآخر في نفس الصناعة، ولكن ما يؤخذ عليها أنها تضع الكثير من العروض المبينة على وجود سوق المنافسة التامة الغير قائمة في عالم الواقع ثم إن الأجور بالرغم من أنها تتأخر في الإنتاجية إلا أنها كذلك تتأثر في عرض العمل<sup>1</sup>.

### ✓ نظرية العرض والطلب:

يتحدد أجر العامل وفقا لهذه النظرية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في سوق العمل، حيث ترتفع الأجور عندما يزيد طلب المنتجين على العمال والعكس بالعكس.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص.ص 176-177.

<sup>2</sup> فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 128.

### 2.3 الربيع :

#### 1.2.3 مفهوم الربيع:

✓ لقد عرف " دافيد ريكاردو " الربيع بأنه " ذلك المال الذي يدفع لملاك الأراضي الزراعية مقابل الحصول على حقوق استغلالها.<sup>1</sup>

✓ ويقصد بالربيع أيضا بمعناه الواسع الدخل الذي يحصل عليه الفرد دون بذل أي جهد، لذلك يطلق عليه "دخل البطالة"، وكذا يطلق على اقتصاد البلد القائم على مورد طبيعي كالنفط مثلا "بالاقتصاد الربيعي"، أما المعنى الاصطلاحي الضيق، فيقصد به الدخل الذي يحصل عليه مالك الارض نظير تأجيرها لارضه.<sup>2</sup>

#### 2.2.3 أنواع الربيع :

هناك مجموعة من الأنواع يمكن التمييز بينها كالتالي<sup>3</sup>:

✓ **الربيع المطلق أو ربيع الأرض :** وهو ثمن منفعة الأرض كعنصر إنتاج، حيث يجب دفع ثمن الأرض (الربيع)، وذلك لأن الأرض نادرة.

✓ **الربيع التفاضلي أو ربيع الخصوبة:** وهو الربيع الناشئ عن اختلاف درجة خصوبة الأراضي الزراعية، ولما كانت الأسعار تتحدد وفق تكلفة الناتج على الأرض الحدية (الأقل خصوبة)، لذلك فإن أصحاب الأراضي ما قبل الحدية هم الذين يحصلون على هذا النوع من الربيع.

✓ **شبه الربيع :** يعرف بأنه الفائض الذي استطاعت وسائل أخرى غير الأرض تحقيقه بعد خصم تكاليف الإدامة التي تبقي تلك الوسائل الإنتاجية صالحة للاستخدام في المدة نفسها، وأن شبه الربيع هذا سيتحول في الأجل الطويل إلى عنصر من عناصر التكلفة.

✓ **الربيع الاستهلاكي:** أو كما يسميه ألفريد مارشال بقيمة الإشباع الفائض التي يحصل عليها المستهلك عند شرائه سلعة ما أو مجموعة من السلع، لهذا فهو مجرد ظاهرة نفسية خاصة.

<sup>1</sup>Goumeziane Smail, **Le pouvoir des rentiers**, Edition EDY2000, Alger, L'Algerie, 2003,p37.

<sup>2</sup> فيصل بوطينة، مرجع سابق، ص 128.

<sup>3</sup> سليمان كعوان، مرجع سبق ذكره، ص.55-56.

### 3.2.3 تحديد الربح:

باعتباره سعر لمنفعة عنصر الارض، فإنه يتحدد عند التقاء الطلب على جهد الارض مع عرض ذلك الجهد في سوق معينة ووقت معين.<sup>1</sup>

### 3.3 الربح:

#### 1.3.3 مفهوم الربح:

✓ الربح عند الاقتصاديين هو العائد الذي يحصل عليه المنظم من المشروع باعتباره أحد عوامل الإنتاج، وذلك بعد اقتطاعه لعوائد عوامل الانتاج الأخرى، ويلاحظ أن الربح يختلف عن باقى أثمان خدمات عوامل الإنتاج . ومنها أن الربح غير ثابت بل يتعرض لتقلبات كثيرة ترجع إلى ظروف إنتاج السلع وتكلفتها وظروف العرض والطلب وظروف الأسواق.<sup>2</sup>

✓ أما مفهوم الربح في نظرية التوزيع، فتشتمل نظرية توزيع الدخل على قسمين رئيسين هما:

➤ التوزيع الشخصي: يختص بتوزيع ملكية عناصر الإنتاج في المجتمع؛

➤ التوزيع الوظيفي: يختص بتوزيع الدخل الوطني بين عناصر الإنتاج؛ بناء على الوظيفة التي يؤديها

كل عنصر في العمليات الإنتاجية.

✓ وإذا كان التحليل الاقتصادي قام بتقسيم عناصر الإنتاج إلى: الأرض ويحصل أصحابها على الربح، والعمل ويحصل العمال على الأجر، ورأس المال ويحصل أصحابه على الفائدة، وأخيرا التنظيم ويحصل المنظمون على الأرباح؛ فإن الربح هو نوع من الدخل يستحقه عنصر التنظيم، فالمنظم يحصل على عائد يتمثل في الربح مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية؛ فلا تدخل فيه العوائد المحققة من عناصر الإنتاج الأخرى.<sup>3</sup>

### 2.3.3 أنواع الربح:

ينبغي التمييز بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي، فالأخير هو الفرق بين الإيراد الكلي والإنفاق الكلي خلال مدة معينة، ويضم الإنفاق جميع المدفوعات الفعلية أو المدفوعات النقدية المسجلة في الدفاتر المحاسبية

<sup>1</sup> توبي عبد المالك، مرجع سابق، ص53.

<sup>2</sup> شطيبي حنان، مرجع سابق، ص70.

<sup>3</sup> عبد الحليم غربي، قياس وتوزيع الأرباح في بنوك المشاركة على ضوء ممارساتها المصرفية ومعاييرها المحاسبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف -، الجزائر، 2007، ص7.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

كالأجور والمواد الأولية والاندثار، وهنا يكمن الفرق بين الربحين، فالتكاليف بالمنظور الاقتصادي لا تقتصر على التكاليف الظاهرة، وإنما تتضمن التكاليف الضمنية التي تتكون من عوامل الإنتاج التي يمتلكها صاحب المشروع، كاستخدامه لخدمته الشخصية في إدارة مشروعه أو استخدامه لأرضه الخاصة أو رأس ماله الخاص، وهو ما يعني أن التكاليف من وجهة نظر الاقتصادي هي أكبر من التكاليف من وجهة نظر المحاسب، لذا فإن الربح الاقتصادي من وجهة نظر الاقتصاديون هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية (الظاهرة والضمنية)، وبهذا يكون الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي ما دامت التكاليف الاقتصادية أكثر من التكاليف المحاسبية<sup>1</sup>.

من الانتقادات التي يوجهها الاقتصاديون للمحاسبين، اعتمادهم على مبدأ التكلفة التاريخية وإغفالهم حساب تكلفة الفرصة البديلة (أي النفقات الضمنية) عند احتساب الأرباح. ويلتقي الربح بمفهومه الاقتصادي مع الربح بمفهومه المحاسبي في بعض الجوانب ويختلف معه في جوانب أخرى، مثلما يوضحه الجدول التالي:

### جدول رقم 03 : أوجه الاتفاق والاختلاف بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي

عنصر المقارنة	الربح في المنظور الاقتصادي	الربح في المنظور المحاسبي
أوجه الاتفاق	<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ يتحدد الربح عن طريق الفارق الايجابي بين الإيرادات والنفقات</li> <li>✓ ارتباط الإيرادات بالسلع والخدمات المنتجة</li> <li>✓ ارتباط النفقات بتكلفة الحصول على الإيرادات</li> <li>✓ عائد ناتج عن جميع الأنشطة الاستثمارية</li> </ul>	
تحقق الإيراد	يتحقق بمجرد الانتاج	يتحقق بالبيع
عناصر النفقة	تتكون من جميع النفقات الفعلية (الظاهرة) والمحسبة (الضمنية)	جميع النفقات المسددة فعلا أو المستحقة دون النفقات الضمنية
أثر تقلبات الأسعار	يأخذ تقلبات الأسعار في الاعتبار	يأخذ بمبدأ التكلفة التاريخية

<sup>1</sup> سليمان كعوان، مرجع سابق، ص 58.



## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

✓ رأس المال المملوك	المخاطرة	الربح مكافأة عن:
✓ العمل		
المخاطرة		

المصدر: يوسف بن عبد الله الشبيلي، "الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي : الصناديق والودائع الاستثمارية"، رسالة دكتوراه منشورة، دار ابن الجوزي، الرياض، 2005، ص.ص 399-400.

ويلاحظ إمكانية أن تظهر الدفاتر المحاسبية للمؤسسة أرباحاً في بعض الأحيان، في الوقت الذي تكون فيه الأرباح غير معتبرة من الناحية الاقتصادية.

### 3.3.3 تحديد الربح:

يتحدد ربح المنظم على أساس الفرق بين الإيرادات التي حققها المشروع الاستثماري والتكاليف التي تتطلبها طوال فترة المشروع. وبالتالي يكون الربح الصافي هو ما تبقى بعد دفع كافة عوائد عوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية في شكل أجور، ربح وفوائد، بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى من ضرائب وأقساط الاهتلاك ونحوها.<sup>1</sup>

### 4.3 الفائدة:

#### 1.4.3 مفهوم الفائدة:

✓ الفائدة عند "كينز" هي "ثمن التنازل عن السيولة، أو ثمن عدم الاكتناز، فهي الثمن الذي يجب دفعه لحاملي الأموال للتنازل عن الأصول السائلة في صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر".<sup>2</sup>

✓ كما تعرف الفائدة على أنها دخل رأس المال، أو أنها الثمن الذي ينبغي أن يدفع عن خدمات رأس المال في العملية الانتاجية ( فإذا استخدم الفلاح ثور شخص آخر لقاء 10 أكياس قمح خلال السنة، فإن

<sup>1</sup> فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 132.

<sup>2</sup> البيلاوي حازم، تاريخ الفكر الاقتصادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997، ص 145.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

تلك الأكياس تعد فائدة من خدمات الثور في عملية الانتاج الزراعي).<sup>1</sup>

### 2.4.3 أنواع الفائدة: للفائدة أنواع متباينة نذكر منها:

✓ **الفائدة الاسمية والفائدة الحقيقية:** يقصد بالأولى الفائدة المسماة عند الاقراض، مثلا ألف دينار عن

قرض قيمته عشرة آلاف دينار، وهي فائدة لا تأخذ في الحسبان تغير القدرة الشرائية للنقود. أما الثانية

فتأخذ في الحسبان ذلك، على هذا الاساس غالبا ما تكون الفائدة الحقيقية أقل من الفائدة الاسمية.<sup>2</sup>

✓ **الفائدة البسيطة والفائدة المركبة:** تعتبر الفائدة البسيطة فائدة ثابتة على القرض، بينما تكون الفائدة

المركبة متزايدة ومتراكمة مع طول مدة القرض (n) ويتم حسابها كما يلي:<sup>3</sup>

الفائدة البسيطة = قيمة القرض X معدل الفائدة X مدة القرض

الفائدة المركبة = قيمة القرض X (معدل الفائدة + 1)<sup>n</sup>

### 3.4.3 تحديد سعر الفائدة :

ينظر إلى سعر الفائدة بأنه سعر الأرصدة القابلة للإقراض، فيتحدد سعر الفائدة بتقاطع العرض والطلب

على الأموال القابلة للإقراض، حيث أن طلب المستهلكين على الأموال القابلة للإقراض يكون بسبب تفضيلهم

الحصول على السلع في وقت مبكر، للأشخاص في المتوسط معدل إيجابي للتفضيل الزمني، ويعني هذا أن

الأشخاص يقيمون السلع التي يحصلون عليها في الحال أو المستقبل القريب تقييما موضوعيا بقيمة مرتفعة جدا عن

السلع التي يحصلون عليها في المستقبل البعيد، ويرتكز مفهوم التفضيل الزمني على أنه في ضوء حالة عدم التأكد

التي تسود الحياة التي نعيشها، فإنه من المناسب أن نفضل الاستهلاك الحالي على استهلاك كميات أكبر غير

مؤكدة في المستقبل، وبالطبع فإن المقدار الإضافي الذي يجب أن يدفعه الشخص في مقابل الحصول المبكر على

السلع والخدمات سعر الفائدة سوف يؤثر على المقادير النسبية من الاستهلاك الحالي والمستقبلي، ويطلب

المستثمرون الأموال القابلة للإقراض كي تمكنهم من الاستثمار في السلع الرأسمالية وتمويل وسائل الإنتاج غير

المباشرة، كما أن كمية الأموال المطلوبة ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما

زادت تكاليف الحصول المبكر على السلع والخدمات، وكنتيجة لهذه الزيادة في سعر السلع والخدمات الحالية

<sup>1</sup> محمد عزيز ومحمد عبد الجليل أبو سنيينة، مبادئ الاقتصاد، ط1، منشورات جامعة قارونوس، بنغازي، 2002، ص436.

<sup>2</sup> فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص130.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص.ص130-131.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

بالنسبة لسعرها في المستقبل، فإن المستهلكين يخفضون من استهلاكهم الحالي، كما لا يرغب البعض منهم في دفع فائدة مرتفعة ثمنا للحصول المبكر على السلع الاستهلاكية، وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المشروعات الاستثمارية تكون أكثر كسبا عند سعر الفائدة الأقل، في حين تكون أقل ربحية عند معدلات الفائدة المرتفعة، ولهذا فإن كلا من المستهلكين والمستثمرين سوف يطلبون كمية أقل من الأموال عند أسعار الفائدة المرتفعة، وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة المرتفعة تتسبب في نقص كمية الأموال المقترضة، إلا أنها تشجع المقترضين على إمداد السوق بكمية كبيرة من الأموال، لذلك فإن الأفراد ذوي المعد الإيجابي للتفضيل الزمني سوف يضحون بالاستهلاك الحالي من أجل عرض أموالهم في سوق الأموال القابلة للإقراض، وذلك إذا كان سعر الفائدة مناسباً بحيث يجذب الأفراد إلى عرض أموالهم للإقراض، ويعمل سعر الفائدة على التوفيق بين خطط المقرضين والمقترضين، وعند التوازن تتساوى كمية الأموال المطلوبة من قبل المقترضين مع كمية الأموال المعروضة من قبل المقرضين<sup>1</sup>.

### رابعاً: الاستهلاك

لقد عرف مفهوم الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد، وبرز من وظف هذا المصطلح في نظريته هو الاقتصادي الإنجليزي "كينز (J.M.Keynes)" الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 في كتابه المشهور "النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود" "حلل" كينز" فيها العلاقة بين إجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في إطار خطته الرامية إلى تشغيل اليد العاملة بفضل إنعاش الاستثمار، وقد اتبع الاقتصاديون نهجه في دراساتهم من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى.<sup>2</sup>

### 1. مفهوم الاستهلاك:

- ✓ لقد عرف s.l.slavin الاستهلاك بأنه إجمالي الطلب على جميع السلع والخدمات الاستهلاكية.<sup>3</sup>
- ✓ كما عرفه Bradley على أنه الانفاق من قبل المستهلكين على السلع والخدمات النهائية.<sup>4</sup>
- ✓ وعرفه آخرون بأنه ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخصص للإنفاق على السلع والخدمات

<sup>1</sup> سليمان كعوان، مرجع سابق، ص.ص 57-58.

محمد عمر حبيب، المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في المجتمع الليبي، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013، ص.217.

<sup>3</sup> S . L .Slavin , **Maccroeconomics** , McGraw \_Hill , Irwin , 8th ,ed,2008 , p494 .

<sup>4</sup> Bradley R. Schiller , **Essentials of economics** , 8th , ed , New york ,2001, p252 .

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

الاستهلاكية لاشباع الحاجات الانسانية.<sup>1</sup>

✓ ومن خلال ما تقدم نستنتج أن الاستهلاك هو أحد مكونات الناتج القومي لأي بلد كما أنه أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع وأن الاستهلاك عبارة عن الاشباع المباشر لرغبات الافراد عن طريق الموارد وبالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الاستهلاك إلا أنه خلاصتها واحدة أن الدخل هو المحدد الأساسي لحجم الانفاق الاستهلاكي.

### 2. أنواع المستهلكين:

هناك ثلاثة أنواع من المستهلكين و هي:

**1.2 المستهلك النهائي :** والذي يتمثل في الفرد الذي يقوم بشراء السلع أو يطلب الخدمة بغرض الاستغلال والاستخدام، وفي هذه الحالة نجد المستهلك في هذا المستوى يشتري بكميات محدودة ، معلوماته محصورة بالنسبة للسلع والخدمات التي يرغب فيها بالإضافة إلى هذا فهو يتأثر بالعديد من العوامل النفسية الاجتماعية ، و الثقافية.

**2.2 المستهلك الصناعي :** والمتمثل أساسا في المؤسسات والوحدات بنوعها العام والخاص ، والتي تعمل على شراء سلع خالصة الصنع. وذلك لأجل استغلالها في إنتاج سلع و مواد خام وتعمل بالمقابل على بيعها لتحقيق أرباح، وفي هذا المستوى نجد أن الكميات التي يكتنيها هذا المستهلك تكون كبيرة معتمدا على معلوماته الوافرة حول كل السلع.<sup>2</sup>

**3.2 المستهلك الوسيط أو الموزع:** والذي يمكن ان يكون فردا أو منظمة، حيث يقوم هذا المستهلك بشراء السلع والخدمات بغرض إعادة بيعها لتحقيق منفعة معينة، غالبا ما تتمثل في تحقيق الأرباح.

ويمكن ان نلخص أهم الفروقات بين كل من المستهلك النهائي، الصناعي والوسيط في الجدول التالي:

### الجدول رقم 04 : مقارنة لأهم أنواع المستهلكين

المستهلك النهائي	المستهلك الصناعي	المستهلك الوسيط
يشترى بكميات محدودة	يشترى بكميات كبيرة	يشترى بكميات كبيرة
لديه معلومات محدودة عن السلعة أو الخدمة	لديه معلومات كاملة عن السلعة أو الخدمة	لديه معلومات كاملة عن السلعة أو الخدمة

<sup>1</sup> أبو القاسم عمر الطبولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991، ص 37.

<sup>2</sup> دعبس محمد يسرى إبراهيم ، الاستهلاك و العوامل المؤثرة فيه، دار المعارف، الإسكندرية، 1992، ص 10.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

طلبه على المنتج طلب مشتق	طلبه على المنتج طلب مشتق	طلبه على المنتج طلب مباشر
يتوقف قرار الشراء على طبيعة الوسيط	عدد كبير من الأفراد يؤثر على القرار	عدد محدود من الأفراد يؤثر على القرار
عدد المنتجات يحكمها نوع الطلب وحجم المساحة من التخزين	عدد محدود من المنتجات	عدد لا نهائي من المنتجات
تحكمه دائما الدوافع الرشيدة	تحكمه دائما الدوافع الرشيدة	قد تؤثر عليه الدوافع الطبيعية أو الرشيدة
يتوقف قرار الشراء على مال المنظمة	تحكمه إجراءات وقواعد الشراء	لا تحكمه إجراءات وقواعد الشراء
يتأثرون عند الشراء بالمنافسة	يهمه تعاون المورد	لا تؤثر عليه عملية تعاون المورد

المصدر: إياد عبد الفتاح النور وعطاء الله محمد تيسير الشرعة، مفاهيم التسويق الحديث نموذج السلع

المادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص81.

من خلال هذا الجدول نستنتج أن المستهلك النهائي عند رغبته في شراء سلعة أو خدمة ما فإنه سيطلب كمية محدودة حسب حاجته لها وكذا توافقها مع دخله، كما أن معلوماته عن تلك السلعة تكون جد محدودة فهي في الغالب معلومات مأخوذة من الاعلانات التجارية، الأصدقاء أو العائلة، وقراره في الشراء من عدمه قد يؤثر عليه الأسرة وقد يتدخل الأصدقاء وهو عدد محدود، مقارنة بالمشتري الصناعي أو الوطاء، اللذان تتوفر لديهما كافة المعلومات حول السلعة المراد الحصول عليها نظرا لأنهما يشتريان بكميات كبيرة وبالتالي درجة المخاطرة تكون عالية، أيضا قد يؤثر في القرار الشرائي لدى المستهلك النهائي إما الدوافع العاطفية أو الرشيدة، وذلك حسب درجة الوعي وطبيعة السلعة أو الخدمة، بينما المشتري الصناعي أو الوطاء فإن الدوافع الرشيدة هي التي تؤثر في قرارهم الشرائي، ذلك أنهم يحاولون جعل قرارهم الشرائي عقلاني وموضوعي ويحقق أعلى اشباع ممكن بأقل تكلفة مما يجعل قرارهم الشرائي مبنيا على أساس من الدقة وحسن الاختيار.

### 3. محددات الانفاق الاستهلاكي:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على معدلات الانفاق الاستهلاكي وبالتالي ستعمل على نقل دالة الاستهلاك لليسار فتؤدي إلى زيادة الاستهلاك أو ستعمل على نقل دالة الاستهلاك لليمين فتؤدي إلى انخفاض الاستهلاك ومن أهم هذه العوامل:

**1.3 الثروة:** تعرف الثروة بأنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية فزيادة قيمة وحجم تلك الأصول، فإن هذا سيعمل على زيادة نسبة الدخل المخصص للاستهلاك وهذا سيؤدي بدوره لزيادة الاستهلاك الناتج عن انتقال دالة الاستهلاك نحو اليسار والعكس صحيح عند انخفاض قيم وحجم تلك الثروة.

**2.3 توقعات المستهلك:** هناك علاقة وثيقة بين توقعات المستهلكين وحجم الانفاق الاستهلاكي، فإذا توقع الأفراد أن الدخل سيزداد في المستقبل فإن ذلك سيعمل على زيادة الاستهلاك وبالتالي انتقال دالة الاستهلاك لليسار والعكس صحيح، وعليه يمكن القول أنه في حالات الزواج والانتعاش الاقتصادي وتوقع الأفراد أن الدخل سيزداد مستقبلاً، فإن ذلك سيعمل على زيادة الاستهلاك وانتقال دالة الاستهلاك لليسار والعكس صحيح في حالات الكساد والركود الاقتصادي، وما يرافقه من توقعات لانخفاض الدخل في المستقبل وبالتالي انخفاض الاستهلاك وانتقال دالة الاستهلاك لليمين.

**3.3 معدلات الفائدة:** تعتبر الفوائد بمثابة العائد والحافز على الادخار، فعند زيادة أسعار الفائدة، فإن تكلفة الفرصة البديلة (الضائعة) للاستهلاك تزداد، وهذا سيؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الادخار، وبالتالي يمكن القول أن أثر زيادة أسعار الفوائد سيكون عكسي على دالة الاستهلاك والاستهلاك نفسه، حيث أن زيادة أسعار الفوائد ستعمل على نقل منحنى دالة الاستهلاك لليمين.

**4.3 الآثار الديمغرافية:** نلاحظ في وقتنا الحاضر أن السكان في تزايد مستمر، وهذا بدوره ينعكس بشكل إيجابي على حجم الانفاق الاستهلاكي، والبعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية فقط بل يتعداه إلى البعد التعليمي والثقافي والتوزيع العمري للسكان، حيث أن زيادة التعداد السكاني سيعمل على زيادة الاستهلاك، بينما البعد التعليمي والثقافي والتوزيع العمري للسكان يقوم بخلق أنماط استهلاكية متنوعة ومتجددة،

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

بمعنى أن الانفاق الاستهلاكي يزداد كلما كان المجتمع أكثر انفتاحا على الأنماط الاستهلاكية المستوردة، وعندها ستزداد ظاهرة المحاكاة والتقليد خاصة في المجتمعات الفتية.<sup>1</sup>

**5.3 مستوى الأسعار:** تتأثر معدلات الاستهلاك بمستوى الأسعار السائد، فعند ارتفاع الأسعار تقل القوة الشرائية للثروة، وبالتالي تقل معدلات الاستهلاك، فعلى سبيل المثال إذا ارتفعت الأسعار بنسبة 5% ستخفض القوة الشرائية للسند الحكومي، مثلا والذي يمتلكه أي فرد بنسبة 5%، وبالتالي ينعكس هذا على شراء كميات أقل من السلع والخدمات، وإذا قلت معدلات الأسعار فإن القوة الشرائية للنقود ستزداد وبالتالي الكميات المستهلكة.<sup>2</sup>

### خامسا: الادخار

#### 1. مفهوم الادخار:

لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن الادخار، فلم يجمع المتخصصون حول تعريف واحد:

✓ الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز الذي يعد فائضا في الدخل يتم الاحتفاظ به بعيدا عن الاستهلاك والاستثمار اما في صورة نقود سائلة او ما شابه ذلك من اصول اخرى على درجة كبيرة من السيولة وبعبارة اخرى هو الفرق بين الدخل والانفاق الجاري.<sup>3</sup>

✓ هو الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف به والجزء المخصص للسلع الاستهلاك.<sup>4</sup>

✓ يرى كينز بأن الادخار هو ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك  $S = Y - C^5$

<sup>1</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص 124-126 .

<sup>2</sup> خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط10، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2009، ص166.

<sup>3</sup> بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثاره على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص173.

<sup>4</sup> جيمس حوارتيبي رجار استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، 1988، ص237 .

<sup>5</sup> جلام كريمة، محاضرات مقياس الاقتصاد الكلي، مطبوع علمي، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي أحمد زبانه، غليزان، 2020، ص20.

### 2. أشكال الإدخار:

يقوم الفرد بإدخار جزء من الدخل بعد الإنفاق الإستهلاكي مع إستثمار هذا الجزء لصالحه وصالح المجتمع معا وهذا إذا عرف السبيل إلى إستثمار ماله عن طريق أحد الأوعية الإدخارية، كما أن الدولة تقوم بإستثمار جزء من دخلها القومي لصالحها العام ولصالح المواطن أي الفرد نفسه وذلك بتشجيع المدخرات الفردية لصالح المدخرين وصالح المجتمع عامة، ومن هنا يتضح لنا وجود شكلين أساسيين للإدخار وهما : الإدخار الإجباري والإدخار الإختياري.

#### 1.2 الإدخار الإجباري:

وهو يعتبر أحد الأشكال الأساسية من أشكال الإدخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح المواطن نفسه، حيث يمثل أحد مصادر تمويل المشاريع الإستثمارية سواء الهادفة إلى الربح أو المنفعة العامة كمشق الطرق وبناء المدارس... ، إضافة إلى كونه منفعة للفرد المدخر نفسه كالمعاشات وإشتراكات الضمان الإجتماعي... الخ<sup>1</sup> ويتضمن هذا الشكل من الإدخار ما يلي:

**1.1.2 الإدخار لصالح الدولة:** وهو نوع من الإدخار الذي تعتمد عليه الدولة وتلتزم به وذلك من خلال الإمتناع عن إستهلاك جزء من الأرباح في المؤسسات ومشروعات القطاع العام وحصيلة الرسوم والضرائب التي تحدها الحكومة على السلع المستوردة أو المنتجة محليا، وأنواع الضرائب والرسوم الأخرى.

**2.1.2 الإدخار لصالح المواطن نفسه:** وهو نوع من الإدخار الذي تتضمنه خطة الدولة وتلتزم به كمشروعات التأمينات الإجتماعية والمعاشات، ومن أمثلة هذا الإدخار هو ما تقرره الدولة من إقتطاع نسبة من أجر العاملين بالحكومة (الوظيفة العمومي)، ومؤسسات القطاع العام بإعتباره إدخارا لصالح الفرد المدخر نفسه وتعود عليه بالفائدة المباشرة<sup>1</sup>.

**2.2 الادخار الاختياري:** فهو الادخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعاً واستجابةً لإرادته ورغبته نتيجة لموازنة بين وضعين، إما الدخول إلى الادخار أو عدم الدخول فيه أصلا. وترجع أسباب هذا النوع من الادخار إلى عوامل عدة، أبرزها:

✓ تطوير بعض المؤسسات الادخارية وتوسيعها وجودة بعض خدماتها .

<sup>1</sup> جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي 1970-2004، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص.ص 22-23



## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

✓ إيجاد الوعي الادخاري عند جمهور المتعاملين عن طريق الحملات الدعائية، وإبراز الأهمية الكبيرة التي يمكن أن تؤديها عملية الادخار.

✓ مبدأ الشفافية الذي اعتمده بعض المؤسسات الادخارية، والذي عزز الثقة عند المدخرين.

ونستطيع القول أن عملية الادخار تبدأ من قبل الفرد وفق ثلاث مراحل :

✓ **المرحلة الأولى:** دراسة وتقدير الأمور والظروف المحيطة بالفرد نفسه، من حيث الدخل والاستهلاك ، وإمكانية الموازنة بينهما.

✓ **المرحلة الثانية:** التخطيط المبرمج لآلية الادخار من أجل الوصول إلى الهدف.

✓ **المرحلة الثالثة :** الترف الإيجابي على وفق الدراسة والتخطيط المسبق ضمن المرحلتين السابقتين<sup>1</sup>.

**3. محددات الادخار:** هناك عدة عوامل تؤثر على قيام الأفراد بعملية الادخار اهمها ما يلي:

**1.3 الدخل:** إن الأفراد في أي مجتمع من المجتمعات يوزعون دخولهم بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار فعندما يستلم الأفراد دخولهم نتيجة اشتراكهم في العملية الإنتاجية أو أي مصدر آخر فإنهم ينفقون جزءاً كبيراً من دخولهم للحصول على السلع والخدمات ويدخرون الباقي ، كما أثبتت نتائج كبيرة من الدراسات المتعلقة بالادخار والاستهلاك في معظم الدول النامية والمتقدمة والتي استخدمت قياسات مختلفة للدخل ان المعنوية الإحصائية والتأثير الاقتصادي للدخل الدائم والدخل الانتقالي منخفضة إذا ما قورنت بالمعنوية الإحصائية والتأثير الاقتصادي للدخل الوطني الجاري والدخل المتاح الجاري في التأثير على سلوك الادخار؛

**2.3 سعر الفائدة:** إن تأثير سعر الفائدة على الادخار والعلاقة بينهما يثير جدلاً كبيرين منذ فترة طويلة الا انه يمكن القول أن المدخرين قد تكون لديهم تفصيلات قوية اقتصاديا بحيث تفضي الى رفع سعر الفائدة قد يؤثر على الادخار في اتجاهات متعارضة<sup>2</sup>؛

**3.3 الثروة:** إن عملية حيازة الشخص للعقارات والممتلكات الخاصة تجعل ثروته في شكل مالي مريح مما يؤدي إلى ميله لعملية الادخار بالمؤسسات المالية.

<sup>1</sup> ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار مشروعته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الاسلامي(الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية)، إدارة البحوث، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، حكومة دبي، 2011، ص.ص 63-64.

<sup>2</sup> بريبري محمد أمين، العوامل المؤثرة على الادخار العالمي في الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 10 جوان 2013 ، ص 40.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

**4.3 معدل التضخم:** إن نشاط الادخار يرتبط ارتباطا سلبيا بمعدل التضخم، حيث كلما ارتفع معدل التضخم تراجع الأفراد عن ايداع أموالهم لدى البنوك، نظرا لكون ارتفاع نسبة التضخم تفسر القدرة الشرائية للنقود وبالتالي الودائع.

**5.3 الضرائب:** كلما ارتفعت الضرائب أثرت سلبا على سلوك الأفراد الادخاري فهي اقتطاع من مداخيلهم مما يخفض من عملية ادخارهم للأموال.

**6.3 المستوى التعليمي:** إن الأفراد المتعلمين أكثرهم وعيا بعملية الادخار، فكلما زاد عدد المتعلمين كلما زادت عملية الإدخار.

**7.3 التقاليد:** إن تقاليد الأفراد تؤثر على عملية ادخارهم للأموال، فالمسلمون مثلا يجذبون ادخار أموالهم في البنوك الاسلامية بدلا من ايداع أموالهم في البنوك الربوية.<sup>1</sup>

سادسا: الاستثمار

1. مفهوم الاستثمار:

يمكننا التمييز بين ثلاثة مفاهيم للاستثمار هي المالي والاقتصادي والمحاسبي.

1.1 المفهوم المالي للاستثمار:

✓ حسب هذا المفهوم فإن الاستثمار هو كل اكتساب للأصول سواء كانت ثابتة أو متداولة، ملموسة أو غير ملموسة، إضافة إلى الاحتياجات المتولدة من دورة الاستغلال ويشترك هذا المفهوم مع المفهوم المحاسبي من حيث المدة، إلا أن المفهوم المالي أوسع من ذلك، ومن هذه الزاوية فإن الاستثمار يؤدي إلى التقليل في النفقات على المدى البعيد وزيادة الإيرادات كما يهتم هذا المفهوم بالتوازن عبر الزمن بين الاستخدامات والموارد، ويجب التفريق هنا بين نقطتين:

➤ الأصول المتعلقة بالاستغلال التي تستعمل كوسائل وآلات عمل.

➤ الأصول خارج الاستغلال ( تستعمل بطريقة غير مباشرة في الانتاج، تحسين ظروف العمال، الأمن...).

✓ الاستثمار المالي يمثل أيضا شراء حصة في رأسمال الشركة (أسهم) تعطى مالكةها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد والحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين ذات العلاقة. وما يحدث في السوق المالية الثانوية من

<sup>1</sup> فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، ط2، دار جسر للنشر والتوزيع، المحمدية الجزائر، 2018، ص.ص 148-149.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

عمليات بيع وشراء للأسهم والسندات فهو لا يعدو كونه عملية نقل ملكية الأصل المالي، حيث يتخلى البائع عن ملكيته لذلك الأصل (اسهم أو السند...) مقابل حصوله على أصل آخر هو الثمن، وعملية التبادل هذه لا تضيف قيمة اقتصادية مضافة للناتج القومي بل تسهل عملية التمويل وإدارة السيولة.<sup>1</sup>

✓ وقدّم طاهر حردان تعريفاً لمفهوم الاستثمار بطريقة أخرى، حيث عرفه بأنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عمومًا<sup>2</sup>.

### 2.1 مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي:

✓ عرف الإستثمار على أنه " عملية شراء أو إنتاج مواد تجهيزات و سلع بسيطة... ، يلاحظ أن هذا التعريف يعتبر الاستثمار عملية الحصول على التجهيزات و مستلزمات الإنتاج، دون الإشارة إلى الغرض الأساسي والأهداف المرجوة منه.

✓ ويعرف كذلك على أنه: "عملية ضرورية تتطلب تدخل فعال وتنشيط لأحد المتعاملين الاقتصاديين من أجل خلق رأس المال بمعنى ثروة المستثمر.<sup>3</sup>

✓ كما يعرف الاستثمار أيضا على أنه التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر على أمل الحصول على إيرادات في المستقبل، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار.<sup>4</sup>

✓ وهناك من يعرف الاستثمار بأنه: " نشاط اقتصادي يتخلى عن جزء من الاستهلاك اليوم، ويتطلع إلى زيادة المخرجات في المستقبل. و هو يتضمن رأس مال مادي ملموس (أبنية ومعدات وبضائع مخزونة) واستثمارات غير ملموسة (التعليم أو " رأس المال البشري " البحوث والتطوير و الصحة).<sup>5</sup>

✓ ويعتبر الاستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية

<sup>1</sup> فيصل شياد، تحليل متعدد المعايير لاختيار الاستثمارات، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص.ص 21-22.

<sup>2</sup> حردان طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 13

<sup>3</sup> عليوش قريوع آمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 02

<sup>4</sup> Abdellah Boughaba, *Analyse et évaluation de projet*, betra édition, Paris, 1999, P.07.

<sup>5</sup> بول آ. سامويلسون، و ويليام د. نوردهاوس، ترجمة الطبعة الخامسة عشر: هشام عبد الله، الاقتصاد، ط2، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان(الأردن)، 2006، ص 779.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

$F$  للاستثمار<sup>1</sup>.

- ✓ أو انه " كل إنفاق \_ عام أو خاص \_ يؤدي إلى زيادة حقيقية في سلع أو عناصر أو خدمات الإنتاج"<sup>2</sup>.
- ✓ والاستثمار من الناحية الاقتصادية يمكن التعبير عنه من خلال معادلة التوازن الكبرى لجون ماينرد كينز
- حيث  $Y=C+I$  حيث  $Y$ : الدخل القومي  $C$ : الاستهلاك ،  $I$ : الاستثمار ومنه فالاستثمار هو كل نفقة غير مخصصة للاستهلاك<sup>3</sup>.

### 3.1 مفهوم الاستثمار بالمعنى المحاسبي:

- ✓ حسب المحاسبين، الاستثمار هو تدفق رؤوس الاموال الذي تغير مستوى الاصول الثابتة في المؤسسة الاقتصادية<sup>4</sup>.
- ✓ تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة، التي اشترتها أو أنشأتها المؤسسة لا من أجل بيعها، بل لاستخدامها في نشاطها الإنتاجي لمدة طويلة<sup>5</sup>.
- ✓ إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة) أو مادية متحصل عليه، منتجة من طرف المؤسسة علما أنه موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة.
- ✓ ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الاستثمار هو إنفاق مالي أو فكري أو عضلي ينتظر من ورائه اكتساب ومضاعفة المجهودات سواء كانت مالية أو مادية أو طاقة بشرية بهدف تحقيق أرباح.

### 2. أهمية الاستثمار:

- تكمّن هذه الأهمية في الدور الهام الذي يلعبه من خلال<sup>6</sup>:
- ✓ مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع؛

<sup>1</sup> محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 96

<sup>2</sup> عطية عبد الخليم صقر، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 7

<sup>3</sup> شوام بوشامة، تقييم و اختيار الاستثمارات، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 18

<sup>4</sup> Michel Poix, **Guide de choix d'investissement**, Groupe Eyrolles, Paris, 2006, P.02.

<sup>5</sup> محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 96

<sup>6</sup> مروان شموط، كنجو عبود كنجود، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر. ، 2008، ص 10-11.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

- ✓ مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم، محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة جسر أو إقامة طريق... إلخ؛
- ✓ مساهمة الاستثمارات في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.

### 3. أهداف الاستثمار:

للاستثمار مجموعة من الاهداف على المستوى الخاص نوجزها في<sup>1</sup> :

#### 1.3 المحافظة على رأس المال المستثمر:

ثمة مقولة يتداولها عامة الناس بأن صاحب المال جبان، بمعنى أن صاحب المال يخاف على أمواله، فهو لا يريد أن تتلف أمواله.

لا شك أن كل مؤسسة، تهتم بالحفاظ على رأسمالها بالدرجة الاولى، فهي تسعى إلى عدم تبديد الاموال، لهذا تحاول أن توجه اموالها إلى الاستثمارات ذات الكفاءة و الفعالية و الذي تخلق القيمة.

#### 2.3 تحقيق أقصى عائد ممكن:

يمثل الربح أهم الدوافع التي تدفع بالمؤسسة إلى التخلي عن أموال و فرص بديلة، ووضعا في استثمارات جديدة، ولا شك فيه و البديهي أن المؤسسة تسعى وراء الاستثمارات الى تحقيق أكبر العوائد و الارباح، بأقل التكاليف الممكنة، وعلى هذا الاساس يتم قبول أو رفض المشاريع الاستثمارية بالنسبة لصناع القرار في المؤسسة.

#### 3.3 تعظيم القيمة السوقية للأسهم:

يعد هدف تعظيم القيمة السوقية للأسهم من أهداف الاستثمار، بحيث أن زيادة الاستثمار تؤدي بعملاء السوق يتهافتون على أسهم هذه المؤسسة بحكم الارباح المتوقعة المرتفعة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسهم هذه المؤسسة، يساعد هذا الارتفاع في الحصول على الكثير من الاموال في عمليات الاصدار الجديدة.

<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص.ص12-13.

### 4. أنواع الاستثمار:

للاستثمارات تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها وطبيعتها وأهميتها ومن هذه التصنيفات:

#### 1.4 من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع<sup>1</sup>:

- ✓ **استثمارات عمومية**، وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.
- ✓ **الاستثمارات الخاصة**: وتتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد و المؤسسات الخاصة.
- ✓ **الاستثمارات المختلطة**: و تحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام و الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الإقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأس مالها الخاص.

#### 2.4 من حيث المدة الزمنية: و تصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي<sup>2</sup>:

- ✓ **استثمارات قصيرة الأجل**: و هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، و تكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.
- ✓ **استثمارات متوسطة الأجل**: و هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات و تزيد عن السنتين وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.
- ✓ **استثمارات طويلة الأجل**: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة و على المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة و تفوق مدة إنجازها خمس سنوات.

#### 3.4 حسب المعيار الجغرافي:

تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى استثمارات داخلية واستثمارات خارجية بالإضافة إلى الاستثمار في المناطق الحرة<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> حسين عمر ، الموسوعة الاقتصادية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1991 ، ص 4

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> منى محمود إدلي، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،

2006، ص 88

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

✓ **الاستثمارات الداخلية:** هي جميع الاستثمارات المنجزة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني باستثناء المناطق الحرة بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مالية أو حقيقية، و عن جنسية المستثمر، وطني مقيم أو أجنبي.

✓ **الاستثمارات الخارجية:** هي جميع الاستثمارات التي تتم خارج الحدود الجغرافية لبلد ما من طرف مواطنيه، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، أو استثمارات الأجانب داخل بلد ما. و يصطلح على النوع الأول بالاستثمار الأجنبي الصادر و على النوع الثاني بالاستثمار الأجنبي الوارد وفق معيار الجنسية الآتية دراسته.

✓ **الاستثمار في المناطق الحرة:** وهو الاستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة و لها حدود جغرافية واضحة وتقع في نطاق ميناء بحري أو بري أو جوي أو بالقرب منه، و يتم عزلها جمركياً عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المنطقة من الدولة ذاتها معاملة الصادرات ومعاملة البضائع الخارجة منها لهذه الدولة معاملة الواردات، ومع أنها تخضع لسيادة الدولة وتطبق عليها نفس قوانين الدول، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل، ومنح تراخيص شغل الأراضي والعقارات، ودخول وخروج البضائع إليها ومنها... الخ.

### 4.4 استثمار وفقاً لشكل الملكية: حيث تصنف الاستثمارات إلى:

✓ **الاستثمار الخاص:** ويتمثل الاستثمار الخاص بما يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات الخاصة بعملية الاستثمار.

ويعرف الاستثمار الخاص أيضاً بأنه: "هو الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع و تقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح أساساً خلال فترة زمنية مستقبلية".

✓ **الاستثمار العام (الحكومي):** فيتمثل برأس المال الذي تقوم الحكومة أو أي جهة ذات كيان عمومي بتكوينه و تمويله، ويكون هذا تمويله، ويكون هذا التمويل إما من فائض الإيرادات أو من خلال القروض

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

والمساعدات التي تحصل عليها الدولة.<sup>1</sup>

### 5.4 استثمار حسب المعيار النوعي:

✓ **الاستثمارات الحقيقية (الاقتصادية)** : يعتبر الاستثمار حقيقيا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع والذهب...الخ، والأصل الحقيقي هو كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة فالعقار أصل حقيقي.

✓ **الاستثمارات المالية**: الاستثمار المالي هو " شراء تكوين رأسمالي موجود " وهذا يعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة قرض (سند أو شهادة إيداع أو أذن خزينة) تعطي مالكةها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين ذات العلاقة. وما يحدث في السوق المالية الثانوية من عمليات بيع وشراء للأسهم والسندات فهو لا يعدو كونه عملية نقل ملكية الأصل المالي حيث يتخلى البائع عن ملكيته لذلك الأصل (السهم أو السند)..مقابل حصوله على أصل آخر ( هو الثمن الذي قد يكون أصلا حقيقيا مثل النقود ) يتخلى عنه المشتري ، فخلال عملية التبادل هذه لا تنشأ أي منفعة اقتصادية إضافية أو قيمة اقتصادية مضافة لنتاج القومي.<sup>2</sup>

### 5. محددات الاستثمار:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حجم الاستثمار و في ما يلي سنعرض أهم هاته المحددات:

**1.5 الاستثمار والقدرة على التمويل**: للانطلاق في مشروع ما يستلزم وجود رأس مال مادي لأنه هو العامل الأساسي في تنفيذ عملية الاستثمار، و هذا التمويل إما يكون عن طريق المدخرات الحقيقية للمستثمر هذا من الجانب الفردي، أو من الجانب الكلي الذي يعتمد على المدخرات الحقيقية للمجتمع.

**2.5 الاستثمار ومستوى الربح**: لا بد لأي مستثمر يمتاز بالرشادة الاقتصادية أن يدرس العائد قبل الانطلاق في المشاريع الاستثمارية، إذا كان العائد أقل أو يساوي الصفر، فإنه يتجنب الاستثمار في هذا المشروع، أما إذا كان

<sup>1</sup> أحمد قاسم، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، عمان، 1980، ص2

<sup>2</sup> رمضان زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1998، ص.ص35-39.



العائد أكبر من الصفر، أما الانطلاق في هذا المشروع أو المفاضلة بين هذا المشروع و غيره.<sup>1</sup>

**3.5 الاستثمار والتوقعات:** الواقع أن رجل الأعمال الناجح يبذل قصارى جهده للتنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، و تصرفه هذا، إنما ينم عن الثقة في المستقبل المبنية على دراسات، و توقعات علمية و مدروسة قصد تفادي الخطأ في التقدير والتوقع.

ذلك أنه لو انزل رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات، فإنه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجسيمة. مثال ذلك أنه لو قرر رجل الأعمال عدم التوسع في الطاقة الإنتاجية لمنشأته، بينما يتوسع الطلب في السوق على منتج منشأته، فإنه يعطي الفرصة لمنافسيه الأكثر إلماما و دراية في بعد نظرهم، والعكس، فلو أن رجل الأعمال قام بإتقال معدات رأسمالية و توسع في الاستثمار، في حين أن هذه النفقات الثابتة لم يقابلها مردود مناسب، فإن ذلك لا محالة سوف يؤدي إلى فشل المنشأة في تحقيق الأرباح المجزية، أو إلى تحقيق الخسائر التي تضطرها إلى التوقف عن النشاط الإنتاجي نتيجة سوء التوقعات و التقديرات.

وواقع أن رجل الأعمال يبذل قصارى جهده في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، و لكن هناك عوامل أخرى عديدة يمكن أن تؤثر على مدى هذا التوسع في السوق، بخلاف أعداد و دخول مستهلكي منتج المنشأة التي يمارس رجل الأعمال نشاطه الاستثماري و الإنتاجي من خلالها التغير في السياسة الضريبية، أو التغير في سياسة الإنفاق الحكومي، أو وجود منتجات بديلة و منافسة، أو ظهور مجالات جديدة أكثر ربحية و أخرى أقل ربحية أو ابتكار طريقة جديدة لنقل السلع و الأشخاص أو أحداث سياسية جديدة هامة تؤثر في الوضع الاقتصادي...

فكل هذه العوامل يمكن أن تؤثر جميعها على توقعات رجل الأعمال بصورة فعالة، و لكن من الصعب التنبؤ بها مسبقا، وقد تسود بين رجال الأعمال حالة نفسية تدعو إلى النظرة التشاؤمية حول المستقبل، و هذه يمكن أن تبلور في نقص عام في الإنفاق الاستثماري، كما قد يحدث عرضا أن يكون التفاؤل حول المستقبل هو الشعور السائد بين رجال الأعمال، و أن يتطور هذا التفاؤل في صورة موجة من التوسع في الإنفاق الاستثماري، تنبع عن توقعات تنكشف فيما بعد على أنها توقعات خاطئة، و أيا كان الأمر فمن المتفق عليه بين المحللين الاقتصاديين أن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء أثبتت هذه التوقعات أن لها ما يبررها من

<sup>1</sup> بن الضيف محمد عدنان، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، ط1، دار الفئاس للنشر و التوزيع، الأردن ،

عدمه<sup>1</sup>.

**4.5 السياسات الحكومية:** هناك بعض السياسات الحكومية التي تؤثر على حجم الاستثمار، فالسياسة الضريبية تلعب دورا مهما في الإقتصاد، فعند تخفيف العبئ الضريبي كالأعفاءات الجمركية وتخفيض ضريبة الدخل، وضريبة العقارات سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات والعكس صحيح في حالة زيادة حجم الضرائب المفروضة على المستثمرين، وكذلك فإن الحوافز والتسهيلات الائتمانية والتشجيعات التي تقدمها الحكومة للمستثمرين كأن تقوم الحكومة بعمل دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع المستثمرين بأسعار رمزية، بالإضافة إلى السرعة في إنجاز المعاملات والقضاء على الروتين المطبق في إنجاز تلك المعاملات، والذي سيعمل بدوره على زيادة حجم الطلب على الاستثمار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> منصورى الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2006، ص.ص 28-29 .

<sup>2</sup> سامر عبد الهادي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص 140-141.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

### الفصل الثالث: المدخل النظامي لعلم الاقتصاد

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مفهوم النظام الإقتصادي وأهدافه، والتعرف على الأنظمة الإقتصادية المختلفة بدءا بالنظام الإقتصادي الرأسمالي ثم الاشتراكي ثم المختلط وأخيرا النظام الإقتصادي الإسلامي، وكيف يتم معالجة المشكلة الإقتصادية حسب كل نظام.

#### أولا: مفهوم النظام الاقتصادي:

✓ تعني كلمة system نظاما أو منظومة وفي المعجم الوسيط باللغة العربية نسق الشيء نسقا، نظمه، والنسق ما كان على نظام واحد من كل شيء، وفي العلوم الإنسانية بشكل عام كلمة نسق تشير إلى ذلك الكل المدرك الذي ينطوي على وحدات معتمدة وشبه مستقلة ذاتيا، وتقوم بينها علاقات تفاعل. فالنظام يعني الانتظام ضمن ترتيب وآلية معينة من خصائصها التنظيم والتوازن والنزوع نحو الاستقرار. ومن ذلك يمكن أن نستنتج أن مفهوم النظام أو النسق يعني ذلك (الكل المركب من علاقات تتم بالترايط والاستمرارية بين عدة أجزاء ويخدم تحقيق هدف معين من خلال إتباع قواعد أساسية معينة).

وبناء على ذلك يمكن أن نشير إلى أن النظام الاقتصادي (هو ذلك الكل المركب من علاقات اقتصادية تتسم بالترايط والاستمرارية بين عدة أجزاء، تخدم تحقيق هدف (أو أهداف) معين من خلال إشباع قواعد وأسس قانونية معينة تتفق وطبيعة المجتمع والحقيقة الزمنية وأيضا تطور الفن الإنتاجي وشكل النظام السياسي القائم فضلا عن تأثره بالعناصر الروحية والأخلاقية)، لذا فإن النظم الاقتصادية تتفاوت وتتقارب حسب هذه العناصر ونسبة تأثير أي منها في النظام الاقتصادي.<sup>1</sup>

✓ ومنهم من يعرف النظام الاقتصادي على أنه مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تحدد أداء اقتصاد معين كملكية وسائل الإنتاج، وأهداف المجتمع، وذلك باعتبار أن وسائل الإنتاج هي التي يتم باستخدامها القيام بالنشاطات الاقتصادية التي تحقق الأهداف.

✓ كما تم تعريف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة من الحوافز والوسائل الكلية التي يتم تفضيلها من بين الأهداف البديلة للنشاط الاقتصادي الذي يتم تحديده، وكيفية التنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف.

<sup>1</sup> كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف كاظم التريبيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 36-37.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

- ✓ عبارة عن مداخلة (أو دمج) بين نموذج ضبط للنشاط الاقتصادي ونموذج ملكية لوسائل الإنتاج<sup>1</sup>.
- ✓ بحيث نموذج الضبط يأتي بهدف ضمان تكييف الإنتاج مع الحاجات (العرض مع الطلب) من خلال السوق.
- ✓ النظام الاقتصادي هو تلك المجموعة المتناسقة من المؤسسات القانونية والاجتماعية التي يمكنها أن تضمن تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال بعض الوسائل الفنية المنظمة على أساس بعض الأهداف الحاكمة والمسيطر<sup>2</sup>.

ثانيا: فلسفة ومذهبية النظام الإقتصادي

### 1. النظام الاقتصادي الرأسمالي:

#### 1.1 تعريف النظام الرأسمالي:

- ✓ الرأسمالية هي عبارة ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر لتعريف نظام اقتصادي واجتماعي. إن الملكية الخاصة لا تكفي لتعريف هذا النظام، على عكس التنظيم الاقتصادي الذي يركز على تطوير الأعمال الحرفية مثلا، فإن النظام الرأسمالي مبني على مبدأ تخصيص الجزء الأكبر لا للاستهلاك بل للإدخار وإعادة استثماره في المؤسسة لهدف تنمية وسائل الإنتاج، وهي نظام اقتصادي يتميز أساسا بسيطرة الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج، وأن مبدأ تحديد الأسعار يتم بواسطة السوق.
- ✓ ويمكن تعريف النظام الرأسمالي من خلال البحث المتواصل عن طرق جديدة للحصول على أقصى حد من الربح لهدف ضمان عملية التراكم على المدى البعيد، وهذا يتم بإيجاد تنظيم عقلاني للعمل في الإنتاج<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ERIC BROUSSEAU, *De la Science du Marche a l'Analyse Economique des formes de coordination*, Université de Nancy IXATOM (Université de Paris 1), Apparaître dans les cahiers Français N 272, 1995, pp 54-63,

<sup>2</sup> J. Lajugie, *Les systèmes économiques*, P.U.E, Colle, Que Sais-je ?, Paris, 1989, 12<sup>ème</sup> Ed, P3.

<sup>3</sup> - شوام بوشامة، مدخل في الإقصاء العام، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص.ص 33-35.

### 2.1 نشأة وتطور النظام الرأسمالي:

ظهر النظام الرأسمالي عقب انهيار النظام الاقتطاعي في نهاية القرن الخامس عشر، وقد شهد النظام تطورات مهمة خلال القرون الخمسة الماضية، فقد كان الاهتمام منصباً بادئ الأمر على النشاط التجاري، لذلك سميت تلك المرحلة بالرأسمالية التجارية والتي دامت خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن الخامس عشر الى غاية منتصف القرن الثامن عشر.

بعد ذلك تحول الاهتمام إلى النشاط الصناعي إلى ظهور الثورة الصناعية في إنجلترا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تلى ذلك مرحلة الرأسمالية الاحتكارية التي بدأت ملامحها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر<sup>1</sup>

ويمكن إجمال أهم العوامل التي كانت وراء ظهور النظام الرأسمالي في العناصر التالية:<sup>2</sup>

- ✓ الاكتشافات الجغرافية الجديدة، تحديداً اكتشاف أمريكا سنة 1492 ورأس الرجاء الصالح سنة 1498 حيث أدى ذلك إلى إشباع نطاق التجارة الخارجية.
- ✓ تزايد حركة التجارة محلياً ودولياً بوتيرة متسارعة، حيث شمل ذلك الأقاليم الأوروبية فيما بينها وكذلك هذه الأخيرة وبلدان شرق البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب ظهور البنوك أولاً في إيطاليا ثم لاحقاً في باقي أوروبا والعالم.
- ✓ ظهور الدولة القومية: فمع صعود حركة القومية جاءت المصالح المتبادلة بين سلطة الدولة ومصصلحة التجار.
- ✓ تطور التنظيم الصناعي الذي كان بدايته النشاط الحرفي اليدوي.

<sup>1</sup> فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 46-47

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 47.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

### 3.1 خصائص النظام الرأسمالي:

ساد هذا النظام في أوروبا بعد انهيار النظام الإقطاعي، ويقوم هذا النظام على عدة أسس:<sup>1</sup>

#### 1.3.1 الملكية الخاصة لمختلف عناصر الإنتاج: أي سيطرة القطاع الخاص على مختلف النشاطات

الاقتصادية ويقتصر دور الدولة على الرعاية العادلة والأمن وتوجيه النظام الاقتصادي.

#### 2.3.1 الحرية: اعتماد هذا النظام على الحرية التامة إذ أنّ شعاره "دعه يعمل أتركه يمر".

#### 3.3.1 تحقيق المصلحة الخاصة: أي أنّ الفرد يهدف إلى تحقيق مصالحه الشخصية أولاً ومصالح الجماعة

أخيراً وعلى حد تعبير آدم سميث أنّ هناك يد خفية تدفع كل فرد للسعي نحو تحقيق مصلحته الفردية ومن ثم يصل إلى تحقيق المصلحة العامة.

#### 4.3.1 المنافسة: وهي عبارة عن التنافس بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين في السوق.

### 4.1 عيوب النظام الرأسمالي:

عادة ما توجه إلى النظام الرأسمالي الانتقادات التالية:

✓ تؤدي الحرية الاقتصادية الكاملة إلى التوزيع السيئ للملكية الخاصة بين أفراد المجتمع حيث تظهر أقلية تحوز جانبا كبيرا من ثروة المجتمع، في حين لا تحوز الأغلبية إلا القليل من هذه الثروة، وتحصل أغلبية السكان على نسبة ضئيلة من الدخل القومي.

✓ إن الحريات التي يكفلها النظام الرأسمالي حريات شكلية وليست حقيقة نتيجة لسوء توزيع الدخل وما يؤدي إليه من تفاوت الفرص. فحرية العمل تعتبر مكفولة للجميع من الناحية الفعلية بحيث يتمتع أبناء الأغنياء بفرص أفضل من أبناء الفقراء في الحصول على المؤهلات العلمية وشغل المراكز الوظيفية العالية، وإقامة المشروعات لحسابهم كما أن حرية الاستهلاك حرية وهمية حيث لا يستطيع الفقراء الحصول على السلع التي يمكن أن يحصل عليها الأغنياء.

✓ لا يؤدي نظام الأثمان إلى تحقيق الإقتصاد الكامل في توزيع الموارد، خاصة إذا عرفنا أن المنتجين لا يكفون عن التدخل في تفضيلات المستهلكين عن طريقة الدعاية واستغلال الجهل، ومن هنا يمكن أن تتصور تبذير المستهلكين لدخولهم في الانفاق على سلع لا تعطيهم أكبر إشباع ممكن. كما أن تفاوت الدخل

<sup>1</sup> خبابة عبد الله، بلاطة مبارك، أساسيات في الإقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010، ص 32

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

ومقدرة الأفراد على شراء السلع المختلفة قد يؤدي إلى توجيه الجهاز الإنتاجي إلى مزيد من السلع الكمالية التي لا تهتم إلى الأغنياء القادرين على دفع ثمنها على حساب السلع الضرورية التي تشبع الحاجات الأساسية لغالبية السكان. هذا بالإضافة إلى أن الاحتكار وقدرة المخترع على تحديد الكمية المعروضة والأثمان الاحتكارية تؤدي إلى نقص الإنتاج عما تمليه الظروف الطبيعية للسوق<sup>1</sup>. أي أن من مساوئ النظام الرأسمالي الواضحة ما يتواجد به من احتكارات وما ينتج عن ذلك أضرار للمجتمع. فلقد عرفنا أن المنافسة هي الأساس الذي يميز الرأسمالية عن غيرها من النظم الأخرى، إلا أن هذه المنافسة سرعان ما تتقلب إلى نوع من الاحتكارات تفرضه المنافسة ذاتها، ويمكن التحقق من ذلك منطقياً وعملياً، فالمنافسة بين المشروعات تتطلب وجود عدد كبير منها، يسعى كل منها إلى تحسين جودة إنتاجه وخفض تكلفته حتى يخفض من أسعاره ويزيد من حجم مبيعاته في السوق. وتقتضي المنافسة إذا كبر حجم المشروع واستخدام الآلات الضخمة والحديثة في ذلك. وهذا بدوره يدفع المشروعات الصغيرة ذات التكلفة المرتفعة إلى الخروج من السوق لترك المجال لمشروعات حديثة يتركز فيها النصيب الأكبر من إنتاج السلعة في السوق. وبذلك يتطور أسلوب المنافسة لتصبح أسلوب احتكار للإنتاج، وذلك من واقع فكرة المنافسة ذاتها وبحكم التطور الفني للإنتاج.

✓ ومن السائد أيضاً أن يحدث نوع من الاتفاقات بين المنتجين لسلعة معينة عما يتم إنتاجه وبيعه وتحديد أسعاره من السلعة. وذلك بهدف الإضرار بغيرهم من المنتجين لذات السلعة وإخراجهم من السوق وعندما يتم احتكار السلعة بواسطة عدد من المنتجين فإنهم يلجئون إلى تحديد حجم الإنتاج وحرمان السوق من السلعة لدفع أسعارها وتحقيق أرباحهم الاحتكارية، وبالرغم من أنه بإمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلتهم عاطلة ومزارعهم يابسة، مسرفين في ذلك في استخدام الموارد حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - مختار عيد لحكم طلبه، مرجع سبق ذكره، ص.ص 53-54.

<sup>2</sup> - يسرى محمد أبو العلاء، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص.ص 191-192.

### 2. النظام الاقتصادي الاشتراكي:

#### 1.2 تعريف النظام الاشتراكي:

النظام الاشتراكي هو نظام اقتصادي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي، وذلك بغرض ضمان المصلحة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ويقوم النظام الاشتراكي أساساً على الفكر الاقتصادي والاجتماعي، لكارل ماركس الذي كان يتنبأ بنهاية الرأسمالية وقيام الاشتراكية بديلاً لها لاعتبارات تاريخية وفلسفية، ويقصد بلفظ "الاشتراكية" communism تشارك جميع أفراد المجتمع في خلق الثروة وتوزيعها من خلال تملكهم بشكل جماعي لوسائل الإنتاج.<sup>1</sup>

#### 2.2 نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي:

عقب قيام الثورة البلشفية على يد لينين في روسيا سنة 1917، تم تجسيد النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي وذلك لفترة امتدت لسبعة عقود ويتلك تم تطبيق الأفكار التي كان يدعو إليها الفيلسوف كارل ماركس خلال القرن التاسع عشر والتي سن صممتها "بأعمال العالم اتحدوا، هكذا ثارت البروليتاريا على الطبقة البرجوازية المهيمنة على الحياة الاقتصادية في روسيا ثم لاحقاً في أنحاء عديدة حول العالم، من شرق آسيا إلى أمريكا الجنوبية. ولم يكن ظهور النظام الاشتراكي في النصف الأول من القرن العشرين وليد الصدفة، إنما كان نتيجة تراكمات وتطورات مهمة في التاريخ الاقتصادي الحديثة فبعد قيام الثورة الصناعية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تعاظم دور الطبقة البرجوازية على حساب الطبقة الكادحة من العمال حيث زاد البرجوازيون ثراء ورفاهية بينما زاد العمال بؤساً وشقاء.

فالحرية المطلقة التي أطلقت يد البرجوازية تركت تأثيرات سلبية على التي يمثل البديل الآلية السوق في النظام الرأسمالي، حيث تتم في إطار عملية التخطيط تعبئة كافة الموارد والإمكانات التي يمكن أن تتاح للاستخدام في الاقتصاد بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق أقصى قدر من الأهداف التي تلبي الخدمات الاجتماعية، أو من حيث تشغيل الأطفال والنساء أو من حيث زيادة ساعات العمل.

<sup>1</sup> - فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 51.



## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

هذه التناقضات بين مصالح البرجوازية والبروليتاريا كانت سببا في قيام النظام الاشتراكي على أرض الواقع من اجل القضاء على تلك التناقضات وتحقيق الاجتماعية.<sup>1</sup>

### 3.2 خصائص النظام الاشتراكي:

للنظام الاشتراكي عدة خصائص تميزه عن النظم الاقتصادية الأخرى وهذه الخصائص هي:<sup>2</sup>

#### 1.3.2 الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج: يقوم النظام الاشتراكي على مبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل

الإنتاج وهي لا تتحقق إلا في ظل الإنتاج الكبير الذي يتم في وحدات إنتاجه ذات سعات اقتصادية كبيرة، وقد يقتضي ذلك، أتمام وسائل الإنتاج وتأميم وحدات الإنتاج الكبيرة حيث يبرز الطابع الجماعي للإنتاج. وتتخذ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج صورة الملكية العامة وهي ملكية الدولة وتظهر في شكل قطاع عام، وصورة ملكية تعاونية وهي ملكية مشتركة بين الأعضاء المتعاونين.

#### 2.3.2 الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج: تتم الإدارة الديمقراطية عن طريق تنظيم الصناعات في شكل

مؤسسات او مشروعات حكومية تزيد من قوة ونفوذ القطاع العام، وهذا يعطي للحكومة أمر الإدارة والتنظيم وتوجيه الموارد الاقتصادية القومية لخدمة المجتمع.

#### 3.3.2 التوجيه الاقتصادي للموارد القومية: يتم الإنتاج وفق خطة إنتاج ضمن إطار خطة اقتصادية قومية

شاملة وتوضع لفترة معينة من الزمن، تهدف إلى تحقيق كل من الملائمة بين الإنتاج كما نوعا وبين الاستهلاك أي حاجات الأفراد بالمجتمع وبين موارد الدولة ومواردها الإنتاجية، بالإضافة إلى توزيع عناصر الإنتاج توزيعا يتفق وحاجات الإنتاج، بغية التغلب على مشكلتي البطالة والأزمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها النظام الاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

#### 4.3.2 توزيع الناتج أو الدخل القومي حسب إسهام الأفراد في العمل: يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي

من قبل السلطة على الأفراد في صورة أجور ومرتبوات نقدية حسب عمل كل فرد أخذنا في الحسبان ظروفه الأسرية وذلك لتوخي عدالة التوزيع ومصلحة الإنتاج مع وضع حد أدنى للدخل الفردي يسمح له بحصوله على ضروريات الحياة.

<sup>1</sup> توبي عبد الملك، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>2</sup> أحمد فوزي ملوخيه، مرجع سبق ذكره، ص.ص 18-19.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

**5.3.2 هدف النظام الاقتصادي الاشتراكي:** يستهدف النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي إشباع أكبر قدر من حاجات أفراد المجتمع حسب ضرورة هذه الحاجات وأهميتها وليست حسب القدرة الشرائية للأفراد ولذلك فإن الدولة تقوم بتحديد السلع التي سيجري إنتاجها مرتبة حسب أهميتها وضرورتها وتحدد أثمانها بمحدث يكون في مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته الأساسية في حدود دخله.

**6.3.2 التخطيط الاقتصادي الشامل لحل المشكلة الاقتصادية:** يقصد بالتخطيط الشامل حصر الموارد الإنتاجية التي في حوزة المجتمع وتعبئتها وتوجيهها لإنتاج السلع والخدمات بعد ترتيبها حسب درجة أهميتها من خلال هيئة التخطيط المركزي. ويتطلب ذلك المقارنة بين السلع والخدمات من حيث توجه مدى إشباعها لحاجات الأفراد. ثم وضع أولويات لها تبعا لدرجة أهميتها وبعد ذلك توجه الموارد الإنتاجية من موارد مالية وبشرية وطاقات لإنتاج السلع والخدمات حسب أولويتها وتهدف الخطة بذلك نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية خلال فترة زمنية محددة (سنة أو خمس سنوات أو عشر سنوات مثلا). كذلك يهدف التخطيط نحو زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد وزيادة حجم العمالة، كما يرمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. ويقضي التخطيط على الانحرافات التي يتعرض لها جهاز الثمن في النظام الرأسمالي باتجاه المنتجين نحو إنتاج السلع الكمالية والترفيهية وضياع الموارد الإنتاجية أو سوء استخدامها في إنتاج هذه السلع وبالتالي التعرض للأزمات الاقتصادية؟؟، كما يمكن بواسطة التخطيط توجيه الاقتصاد القومي نحو الطريق الذي يكفل تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن للاقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي. والمقصود بالنمو المتوازن النمو الاقتصادي في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي.

ولهذا النظام شعار هو " من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله".

## 4.2 عيوب النظام الاشتراكي:

عادة ما توجه إلى النظام الاشتراكي العيوب الآتية:<sup>1</sup>

✓ تنعدم في ظل النظام الاشتراكي حرية المستهلكين في اختيار السلع اللازمة لإشباع حاجاتهم طبقا لمعاييرهم الخاصة في التفضيل. والقيود التي يضعها هذا النظام على المشروعات والأفراد في الإنتاج والعمل

<sup>1</sup> مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 71-72.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

والاستهلاك يحد من حريات يعنز بها الناس ويحرصون عليها. وقد يخطئ جهاز التخطيط في تقديراته وقراراته ويتحمل نتيجة هذا الخطأ جميع المواطنين.

✓ تضطر هيئة التخطيط، وهي تقوم بتوجيه موارد المجتمع، إلى الاستعانة بعدد كبير من الأفراد، وكمية هائلة من الموارد. وهذا تبذير لبعض موارد الدولة البشرية والمادية حيث يمكن استخدامها في مجالات أكثر إنتاجية. ويرى بعض الكتاب أن هذا التبذير يقابله بعض التوفير في مصروفات التوزيع، حيث تحتفي في النظام الاشتراكي نفقات الحملات الإعلانية.

✓ غالبا ما لا تهتم الوحدات الإنتاجية في النظام الاشتراكي بجودة المنتجات حيث لا تلزمها الخطة إلا بكمية معينة منها. ففي النظام الاشتراكي يحتفي دافع الربح الذي يعد أساس الابتكار وتحسين الإنتاج في النظام الرأسمالي.

✓ يشرف على الخطة الاقتصادية للدولة عدد قليل من الموظفين. الأمر الذي يطبع عملهم بنوع من البيروقراطية والتعاسس في اتخاذ القرارات، خاصة إذا كانت من القرارات التي تنطوي على التغيير، فهم يخشون الخطأ والمسؤولية والتعرض لفقد وظائفهم. وذلك كله يصيب جهاز التخطيط المركزي بالجمود وعدم المرونة.

✓ يقوم النظام الاشتراكي على تركيز الإمكانيات الاقتصادية القومية في يد الحكومة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تركيز القوة السياسية، والاستبداد في حكم الجماعة.

ولعل هذه الانتقادات كانت وراء إدخال تعديلات على نظام التخطيط المركزي على نحو يضمن المرونة واللامركزية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويحقق المستهلك قدرا من الحرية في اختيار السلع التي تحقق له الإشباع، ويجعل من الربح معيارا لتقييم المشروعات.

### 3. النظام الإقتصادي المختلط:

#### 1.3 تعريف النظام المختلط:

هو النظام الذي يمزج بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، حيث أن معظم الاقتصادات في وقتنا الحاضر قائمة على اتباع هذا النظام، مع التركيز على أحد هذين الاتجاهين بشكل واضح، وبشكل عام يمكن القول أن الدولة في هذا النظام تحاول المحافظة على آلية عمل السوق الحر والمنافسة الحرة كجزء أساسي من النشاط

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

الاقتصادي، وأن آلية جهاز الأسعار ستوجه المنتجون نحو السلع التي يجب أن ينتجها أو أن يتوقفوا عن انتاجها وبالتالي السماح لهم بإمكانية تحقيق الارباح، ومن جهة ثانية نجد أن الدولة تسيطر على بعض المجالات في الاقتصاد كالتعليم والأمن والحماية والطرق والجسور والصناعات الرئيسية والمواصلات والاتصالات وغيرها، إلى جانب اصدار التشريعات والقوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي وتوجه نحو تحقيق المصلحة العامة لجميع أفراد المجتمع.<sup>1</sup>

### 2.3 نشأة النظام المختلط:

اتجهت الدول الرأسمالية بعد أزمة الكساد العالمي التي عصفت باقتصادياتها خلال ثلاثينات القرن الماضي الى تبني العديد من الإجراءات ذات الطابع الاشتراكي والتي من أهمها تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وذلك لمعالجة الأزمة الاقتصادية حينذاك وما تلاها من أزمات متعاقبة، بالإضافة إلى محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة إشكالية "فشل السوق"، حيث لم تعد الدول الرأسمالية تنق في آلية السوق وتسلم في جدواها في ضمان حصول تصحيح آلي للاختلالات الاقتصادية، بل تبين لها أن تدخل الدولة بات ضروريا لدعم ومراقبة آلية السوق.

إلى جانب ذلك أصبح وجود الدولة لازما في الاقتصاد من أجل محاربة الآفات الاقتصادية مثل الاحتكار، الغش، التدليس، التهرب الضريبي...

كذلك أصبح تدخل الدولة جد مهم للقضاء على التفاوت الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة للأفراد المجتمع. ويعزز نزوع الدول الرأسمالية الى تبني ممارسات اشتراكية ظهور أحزاب سياسة لها توجهات اشتراكية في العديد من البلدان الرأسمالية مثل حزب العمال في بريطانيا والحزب الديمقراطي الاشتراكي في ألمانيا والحزب الاشتراكي في فرنسا. بالمقابل قامت البلدان الاشتراكية سابقا بعد انهيار جدار برلين 1989 إلى التحول إلى اقتصاد السوق وقد رافق ذلك التحول تراجع تدريجي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال خصوصية المؤسسات العمومية، ولكن بقيت الدولة موجودة بشكل أو بآخر في الاقتصاد.

<sup>1</sup> سامر علي عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص 30-31.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

بناء على ذلك يمكن القول أن النظام المختلط قد ظهر في الدول الرأسمالية خلال ثلاثيات القرن الماضي بينما ظهر في الدول الاشتراكية خلال تسعينات القرن الماضي.<sup>1</sup>

### 3.3 خصائص النظام المختلط:

يتميز النظام الاقتصادي المختلط بالخصائص التالية:<sup>2</sup>

**1.3.3 ملكية وسائل الإنتاج للقطاع العام والخاص معا:** يتعايش القطاع الخاص الذي يخضع للقواعد التقليدية من حيث هدف الربح والملكية الخاصة كوسيلة للعلاقات الاجتماعية وميكانيزم السوق والتمن كأسلوب لأداء وعمل الاقتصاد، مع قطاع عام يخضع لقواعد الاقتصاد العام من حيث العائد الاجتماعي كهدف والملكية العامة كوسيلة، وكذلك التخطيط والبرمجة، فهي اذن نوعية من المشاركة والتعاون بين الدولة والمشروعات الخاصة في العملية الإنتاجية.

**2.3.3 التوازن بين الفرد والمجتمع:** يحاول النظام المختلط التوفيق ما بين الليبرالية والاجتماعية وما بين الحرية وكفاءة النظام الاقتصادي، فهو يراعي الاعتبارات الاجتماعية للاستفادة من كفاءة الفرد وقدراته، اذن هو محاولة تهدف لتحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع دون التضحية بحقوق الفرد الطبيعية وقدراته من جهة، وحفظ حقوق المجتمع من ناحية أخرى.

**3.3.3 تحقيق العدالة والكفاءة:** بالنسبة للعدالة يتعلق الأمر بعدالة توزيع الدخل وإعادة توزيع ثمرات النمو على العناصر التي شاركت في الإنتاج بصورة متكافئة، وتوزيع الدخل يتضمن تحسينه وتحقيق التوازن، وهناك أيضا الجانب الاجتماعي العيني الذي يتضمن تأمين الخدمات الاجتماعية مثل الاسكان، التعليم... أما الكفاءة يقصد بها الكفاءة الاجتماعية التي تترجم موضوعيا في عبارات النمو والتنمية وزيارة الإنتاجية سواء تعلق الأمر بالبلاد المتخلفة أو المتقدمة، فإن تدخل الدولة ناشئ عن عدم قدرة القطاع الخاص عن القيام بواجباته تجاه زيادة الإنتاج والإنتاجية ومواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للاقتصاد القومي.

**4.3.3 تنظيم أداء الاقتصاد:** أي أن الدولة تصحح وتعاون وتنافس عمل القطاع الخاص، فهي تؤثر في السوق والنشاط الإنتاجي والتوزيعي من خلال علاقات التشابك والترابط والتبعية بين كل العناصر المشاركة في العملية،

<sup>1</sup> فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، ط1، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص.ص 51-52.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص.ص 180-187.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

لأن أهداف الدولة تختلف عن أهداف ومصالح النشاط الخاص، وبالتالي فالدول ترجع وتقوم بتعديل الطريقة التي تعمل بها السوق وجهاز الثمن في الكثير من الأحيان، مراعاة لصالح الجماعة وأهداف الخطة واحتياجات النمو وخاصة فيما يتعلق باستخدام وتخصيص وتوزيع الموارد للاقتصاد القومي.

### 4.3 عيوب النظام المختلط:

عادة ما توجه إلى النظام المختلط العيوب الآتية:<sup>1</sup>

✓ صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين دور كل من الجهات الخاصة وما تؤديه من نشاطات اقتصادية، ودور الجهات الحكومية العامة وما تؤديه من نشاطات اقتصادية، بسبب الدور المهم لكل من الجهات الخاصة والعامة في ذلك، وهذا يفقد مسؤولية هذه الجهات، وبالذات مسؤولية الدولة في القيام بالنشاطات الاقتصادية بسبب اعتمادها بدرجة مهمة في هذا النظام على النشاطات الخاصة، والتي قد تجعلها لا تقوم بما لسبب أو لآخر من ناحية، ولا تقوم بما الدولة من ناحية أخرى اعتقاداً منها بأن الجهات الخاصة ستتولى القيام بها، وهو الأمر الذي يمكن أن ينجم عنه عدم القيام ببعض النشاطات، أو محدودية ما يتم القيام به من هذه النشاطات.

✓ صعوبة إيجاد التناسب المقبول بين نشاط الجهات الخاصة من خلال المشروعات الخاصة، ونشاط الجهات الحكومية من خلال المشروعات العامة من أجل ضمان عدم سيطرة أحدهما على الآخر أو إعاقة عمله، ولذلك فإن نشاط الجهات الحكومية في الدول الرأسمالية المتقدمة خصوصاً يوفر الامكانية للمشروعات الخاصة، ويساعدها على القيام بنشاطاتها، وبما يؤدي إلى تحقيق مصالح الجهات الخاصة، والتي قد تتحقق على حساب مصلحة المجتمع، كما أن نشاط الجهات الحكومية قد يتم على حساب تقليص عمل الجهات الخاصة، وإعاقة نشاطات مشروعاتها خصوصاً في الدول التي يتم التأكيد فيها على دور الدولة والقطاع العام في الاقتصاد، بحيث يصعب إيجاد الحالة التي تحقق التوازن والتناسب في ذلك.

✓ صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن اتباعها من أجل تحقيق التعاون والتناسق، وإلغاء التعارض والتناقض بين عمل الجهات الخاصة، وممارسة نشاطات مشروعاتها الخاصة، وعمل الجهات الحكومية وممارسة نشاطات مشروعاتها العامة، وما يرتبط بذلك بصعوبة التوفيق بين عمل السوق وحرية

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية الرأسمالية، الاشتراكية، الاسلام، ط1، عالم الكتب الحديثة، الاردن، 2008، ص.ص 228-229.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

ممارسة النشاطات الاقتصادية وفقا لآلية السوق، وبين تدخل الدولة وتوجيهها وتخطيطها للنشاطات هذه، بسبب التعارض والتناقض بينهما نتيجة الأخذ بهما معا في النظام الاقتصادي المختلط ولاختلاف طبيعتهما.

✓ صعوبة التوصل الى الكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الدخل في ظل اقتصاد تعمل فيه بشكل مهم المشروعات الخاصة التي تراعي في عملها ونشاطها تحقيق أعلى دخل ممكن وبالشكل الذي يسهم في تحقيق تفاوت في الدخل، وكذلك تعمل فيه المشروعات العامة والتي تراعي في عملها ونشاطها تحقيق أقصى مصلحة اجتماعية ممكنة، وبالشكل الذي يتحقق معه قدر أقل من التفاوت وقدر أكبر من العدالة، ومن ثم صعوبة الوصول إلى ما يضمن تحقق درجة تفاوت أقل، ودرجة عدالة أكبر في الاقتصاد المختلط وذلك نتيجة وجود دور مهم للمشروعات الخاصة ودور مهم المشروعات العامة في عمله ونشاطه.

✓ صعوبة تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاحقة، ومديات هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط نتيجة وجود دور مهم للمشروعات الخاصة في الاقتصاد والتي لا يكون هدف التطور هدف أساسي في قيامها بنشاطاتها، وكذلك وجود دور مهم للمشروعات العامة في هذا الاقتصاد المختلط، والتي تستهدف تحقيق التطور كهدف أساسي في قيامها بنشاطاتها، خاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار أن أهمية ووزن كل منهما في عمل الاقتصاد وفي القيام بنشاطاته يختلف من فترة لأخرى، في الدولة الواحدة، إضافة الى اختلافه من دولة إلى أخرى، وهو الأمر الذي يصعب معه التحكم في مديات التطور واتجاهاته نتيجة لذلك.

### 4. النظام الاقتصادي الاسلامي:

#### 1.4 تعريف النظام الاسلامي:

يعرف الاقتصاد الاسلامي بأنه علم اكتساب الثروة والدخل والتصرف بهما، اتفقا واستثمارا، وفق القواعد المستمدة من الدين والعقل.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

ويتضح من هذا التعريف أن الإقتصاد بحد ذاته علم لمعرفة وسائل اكتساب الثروات ، لاستخدامها في تلبية احتياجات المجتمع بما يتفق وأحكام الشريعة الاسلامية.<sup>1</sup>

### 2.4 نشأة النظام الاسلامي:

ترتبط نشأة النظام الإقتصادي الاسلامي بظهور الاسلام في القرن السابع الميلادي، فقد جاء الاسلام للبشرية بمنهج متكامل يتناول كافة مجالات الحياة البشرية بالتنظيم والتقنين لقوله تعالى ﴿مَا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ (38) ﴿ ( الأنعام 38) لقوله تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (3) ﴿ (المائدة3).

إن النظام الإقتصادي الاسلامي يقوم على الالتزام بالاسلام منهجا وتطبيقا، ويستمد مبادئه من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مفسرة وموضحة لهذا النظام، وتتبع ذلك مجموعة من الكتابات الفقهية التي تناولت النظام الإقتصادي الاسلامي بالدراسة والشرح واستكمال أحكام المعاملات والنشاط الإقتصادي بصفة عامة.

ولم يقف النظام الإقتصادي الاسلامي عند حد الدراسات النظرية، بل قدم نموذجا عمليا للتجربة الاقتصادية الاسلامية في صدر الاسلام، حيث شهدت الدولة الإسلامية تطبيق النظام، تقدم المجتمع باتباع شرع الله وأحكامه بما فيها التعاليم الإقتصادية، وخير دليل على ذلك ما شهدته الدولة الاسلامية من رخاء اقتصادي في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، حيث بلغت الدولة الاسلامية من الغنى ما زاد عن حاجات المسلمين حتى أعطوا منه أهل الذمة.

نستطيع الجزم في وقتنا الحاضر وبعد الأزمة العالمية والتي شبهها البعض بتسونامي، أن النظام الرأسمالي قد سقط بلا رجعة، ولعل هذا ما نطقتم به تلك الأقاليم والتي كانت تنظر للفكر الرأسمالي وتحشد المؤيدين له، وسبقه في ذلك السقوط النظام الاشتراكي والذي انهار، لخلل في بنيته النظرية وخلل في التطبيق، فقد قام على محاربة الاستغلال فأنشأ طبقة تستغل الآخرين.

أما بالنسبة للنظام الإقتصادي الاسلامي، فقد عرفته البشرية في فترة مضيئة من تاريخها الطويل عرفته كنظام وضعه الخالق، ليطبق في حياة البشر وبقدرات البشر وإذا ما طبق تطبيقا صحيحا ضمن السعادة في الدنيا والآخرة.

<sup>1</sup> زياد جلال الدماغ، الصكوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص32.



## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

والنظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام محمل بالقيم، ولا يمكن تصور اقتصاد إسلامي بدون الرجوع للمبادئ والقيم الإسلامية، بينما يدعى أصحاب النظم الوضعية بأنها أنظمة محررة من القيم وإن بدؤوا يعترفون بالقيم ولكن كمؤثر خارجي، ولكن القيم في الاقتصاد الإسلامي تعتبر مؤثراً في داخل نموذج الانتاج الإسلامي، لتأكيد الدور المحوري للمبادئ والأخلاق الإسلامية، ولذلك جاء النظام الاقتصادي الإسلامي ليهتم بالناس قبل الأشياء والمادة، بينما جاءت الأنظمة الوضعية الرأسمالية أو الاشتراكية لتهتم بالأشياء أو المادة قبل الانسان، ولذلك انهار النظام الاشتراكي وبدأ النظام الرأسمالي يتأرجح ويتأزم بدورات متتالية، ومن ذلك الأزمة الحالية التي يعاني منها النظام الرأسمالي.<sup>1</sup>

### 3.4 خصائص النظام الإسلامي:

يتميز الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاديات الوضعية بعدة خصائص، أهمها: بأنه اقتصاد إلهي أي من صنع الله، لذا فإن أصوله ثابتة ومستمدة من القرآن الكريم والسنة، وأن الله الوحيد الذي يعلم ما يصلح للبشر وما يضرهم في أمور حياتهم في كل الأزمنة والأمكنة. كما يتميز بأنه اقتصاد عقدي: أي الايمان التام بأن الله المالك الأصلي لعناصر الانتاج كما قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۗ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (المائدة، 120)، والايان بأن الناس تتفاوتون في الارزاق والدرجات لحكمة يعلمها الله، والايان بأن ممارسة النشاط الاقتصادي لطلب الرزق عبادة أيضا يتميز بأنه اقتصاد أخلاقي، بمعنى أن الانسان يجب أن يتصف بالصفات الحميدة، كالأمانة والصدق والوفاء، كما قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۗ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ ۗ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (الاسراء: 34).

كما يتميز بأنه اقتصاد واقعي: أي لا توجد فيه فرضيات، لان الاسلام لا يفرض على الانسان إلا ما يستطيع أداءه تبعا لقوله تعالى ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۗ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۗ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۗ أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: 286).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية دراسة تحليلية مقارنة، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص.ص 40-42.

<sup>2</sup> أبو حمد رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2006، ص.ص 29-40.

### 4.4 مبادئ النظام الاسلامي:

يختلف هذا النظام عن الأنظمة الاقتصادية السابقة، كيف لا وهو ذلك النظام المستوحى من روح وتعاليم الاسلام، ومن أهم الأفكار والمبادئ العامة التي بني عليها هذا النظام ما يلي:<sup>1</sup>

إن الاسلام لا يعترف بمقولة أن الموارد الطبيعية نادرة، بمعنى آخر أنه لا يقر بوجود مشكلة إقتصادية حقيقية بحد ذاتها، وذلك مصداقا لقوله تعالى ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ (34) (ابراهيم:34). كما بين الاسلام أن سعي الانسان نحو اشباع رغباته وتحقيق حاجاته المتعددة والمتجددة هي السبب وراء ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية، ذلك أن الحياة قائمة على مبدأ التوازن بين الموارد الوفيرة سيحولها إلى موارد نادرة، وأن نعم الله على الانسان عديدة وليست نادرة بدليل قوله تعالى: "إنا كل شيء خلقناه بقدر" (القمر:49) وقوله تعالى ﴿فَأَمْسُوا فِي مَنَآكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (15) (الملك:15) وقوله تعالى ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ (الشورى:27).

إن النظام الاسلامي ينظر لأفراد المجتمع أنهم سواسية، لا فرق بينهم لكل منهم حقوق وعليه واجبات، وبالتالي فهو يكفل لهم الحرية الكاملة في اتخاذ جميع قراراتهم الانتاجية والاستهلاكية، ولكن في ظل التعاليم والأحكام المنسجمة مع الشريعة الاسلامية.

- ✓ يعتمد النظام الاسلامي على مجموعة من الركائز والتعليمات التي تهدف لتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع ومنها:
  - فرض الزكاة وتحديد نوعها وكما.
  - تحريم جميع أنواع الاستغلال وأشكاله مثل الاحتكار.
  - تحريم الاسراف والتبذير والترف.
  - تنظيم المعاملات التجارية والمالية فيما يتعلق بالانتاج والاستهلاك والمعاملات المصرفية وتحريم كافة أنواع الربا.

<sup>1</sup> سامر علي عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص 31-32.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

✓ تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل وخاصة فيما يتعلق بالأجور وبيئة العمل والمكافآت والحوافز "أعط الأجير أجره قبل أن يجف عرقه".

### ثالثا: أهداف النظام الاقتصادي

إن الأنظمة الاقتصادية تختلف عن بعضها البعض من حيث الهدف الذي يسعى كل نظام لتحقيقه، إلا أن هذه الأنظمة تشترك في مجموعة من الأهداف بشكل عام وهي:

**1. تحقيق النمو الاقتصادي:** أي تحقيق الزيادة في الناتج الوطني عبر الزمن والذي ينتج بدوره عن زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي، حيث يزداد نصيب الفرد من حيث حصوله على السلع والخدمات التي تضمن تحسين مستواه المعيشي.

**2. الاستقرار الاقتصادي:** يمثل الثبات في المستوى العام للأسعار المتعلقة بتوازن قوى العرض والطلب واستقرار قيمة العملة الوطنية المرتبطة بالميزان التجاري لتلك الدولة والاستقرار الاقتصادي يعد مطلباً أساسياً لتجنب بعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة.

**3. العدالة الاجتماعية:** النظام الاقتصادي يسعى لتحقيق التخفيف من التفاوت في توزيع السلع والخدمات بما يضمن تحقيق عدالة اجتماعية أكبر، مما يساهم في تحقيق من التفاوت في توزيع السلع والخدمات وهذا بدوره يضمن تحقيق عدالة اجتماعية أكثر، أما غياب هذا الهدف فهو يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتزايد التفاوت الاجتماعي والذي بدوره يساهم في زيادة المشاكل الاجتماعية.<sup>1</sup>

**4. الكفاءة:** وتعني مدى الفعالية التي يستخدم بها النظام الاقتصادي موارده وإمكانية الاقتصادية في الفترة الزمنية المعينة، والتي تمثل الكفاءة الساكنة التي يتحقق معها أقصى إنتاج ممكن باستخدام موارد وإمكانات معينة في الاقتصاد خلال الفترة الزمنية المعينة هذه أو الكفاءة الحركية (الديناميكية) التي تمثلها قدرة النظام الاقتصادي، على زيادة طاقته على إنتاج السلع والخدمات عبر الزمن بدون زيادة في مدخلات الموارد (العمل، رأس المال، الموارد الأخرى) أي زيادة الإنتاج بدون زيادة الموارد بضمان كفاءة حسن استخدام الموارد، وتحقيق الكفاءة في النظام الاقتصادي من خلال كفاءته في تخصيص الموارد بعد الكشف عنها وتطويرها، ومن ضمان استخدامه التام لهذه

<sup>1</sup> توبي عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 66.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

الموارد، وضمان تحقق الكفاءة في استخدامها وبحيث يتم قياس الكفاءة الساكنة بنسبة إنتاج النظام الاقتصادي إلى المدخلات التي توفرت له واستخدمت فيه، في حين تقاس الكفاءة الحركية بتغيرات هذه النسبة عبر الزمن، والكفاءة الحركية التي تأخذ الزمن في الاعتبار تختلف عن النمو الاقتصادي، إذ أن إنتاج نظام معين يمكن أن يتحقق نموًا فيه نتيجة لزيادة الكفاءة بتحقيق إنتاج أكبر بذات القدر من الموارد، ويمكن أن يتحقق نمو الإنتاج بزيادة الموارد المستخدمة في تحقيقه، وهو الأمر الذي يعني أن الكفاءة في النظام الاقتصادي تعتمد على حسن تنظيم الإنتاج وحسن استخدام الموارد، وبما يحقق أعلا كفاءة إنتاجية ممكنة.

**5. أهداف التنمية:** أي مدى قدرة النظام الاقتصادي من خلال سماته الأساسية، ونشاطاته والصيغ والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتم بها النشاطات على تحقيق أهداف التنمية، وبطريقة سريعة ومدى نجاحه في أحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة بحيث يزداد نصيب الناتج الصناعي مثلاً، وتتطور القطاعات الإنتاجية الأساسية ويزداد نصيب الاستثمار الإنتاجي وما إلى ذلك من أهداف التنمية.

**6. الحفاظ على الوجود الوطني والقومي:** والذي يرتبط بمدى قدرة النظام وكفاءته ونجاحه في الحفاظ على وجود المجتمع، واحتفاظه بهويته الوطنية والقومية وبما يضمن استقلاليته وذلك بامتلاك القوة السياسية العسكرية والاجتماعية إضافة إلى القوة الاقتصادية، وهو ما يتطلب ضرورة تخصيص موارد رأسمالية وبشرية للدفاع القومي للحفاظ على وجوده وتكامله الداخلي، ومنع حصول انهيار النظام في الداخل لسبب أو لآخر، وأي اختراق من الخارج يقود إلى التبعية، ويفقد الاقتصاد والمجتمع استقلاليته.

ومما لا شك فيه أن الأهداف أعلاه قد يكون بعضها أكثر أهمية من البعض الآخر لدولة معينة، وفي وقت معين قياساً حتى بالدولة ذاتها، وفي ظل نظام بعينه، حيث الحاجة إلى التنمية تبرز بدرجة أكبر في الدول الأقل تقدماً وأن الحاجة إلى الاستقرار تبرز بدرجة أكبر في الدول الأكثر تطوراً في ذات النظام المعين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص.ص 13-17.

#### 1. المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي وعلاجها:

✓ باعتبار أن الربح هو الحافز الرئيسي في النظام الرأسمالي، فإن نظرية الأسعار تستحوذ الدور الأساسي في تحديد نوعية وكمية السلع التي يتم إنتاجها، بهذا يتم حل المشكلة الاقتصادية الأولى والإجابة على السؤال، ماذا نستنتج؟

ولزيادة الكفاءة الاقتصادية في تخفيض الموارد تسود المنافسة الحرة في السوق مما سيدفع المنتجين لاستخدام أفضل الأساليب الإنتاجية التي توفر لهم أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، بمعنى أن المنافسة بين المنتجين تؤدي إلى إجراء تحسينات على أساليب الإنتاج المستخدمة وبشكل مستمر.

✓ ولقد صاغ الاقتصادي الايطالي pareto أمثلة أطلق عليها أمثلية pareto مفادها أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يضمن التخصيص الأمثل للموارد، وإنتاج الحد الأعلى من المخرجات، من خلال حد ادنى من المدخلات، وذلك بفضل توافر شروط معينة يقف على رأسها حرية المنافسة، والمساواة في المنافع والتكاليف لأفراد ولذلك تحقق الإجابة على السؤال الثاني: كيف نستنتج؟

✓ أما المحور الثالث للمشكلة الاقتصادية والمتعلق بالسؤال لمن نستنتج؟ كل فرد من الناتج القومي الإجمالي، فتحدد وفقاً لمقدار المساهمة في النشاط الإنتاجي فمثلاً العامل يحصل على أجر. أما الأرض فتحصل على الربح ورأس المال على الفائدة في حين عنصر التنظيم فيحصل على الأرباح. حيث يتحدد نصيب كل عنصر من خلال آلية العرض والطلب.

✓ وأخيراً فإن آلية جهاز الأسعار كفيلة برفع معدلات النمو الاقتصادي فارتفاع سعر الفائدة يدفع الكثير من أصحاب المدخرات إلى تقديم مدخراتهم مما يؤدي إلى زيادة النشاط الاستثماري، وبذلك يتم الإجابة على الركن الرابع من المشكلة الاقتصادية. والذي يتعلق بكيفية ضمان النمو الاقتصادي واستمرار عملية التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 24-25.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

### 2. المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي وعلاجها:

تظهر المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي كمشكلة جماعية وان أسلوب التخطيط المركزي كفيل بإيجاد الحلول المناسبة، واللازمة لجملة القضايا المتعلقة بالمشكلة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع.

وتقوم أجهزة التخطيط في الإقتصاد الاشتراكي بما يلي:<sup>1</sup>

✓ تجيب على السؤال الأول، فتعمل هكذا بالنيابة عن المجتمع في ترتيب حاجاته حسب سلم التفضيل الجماعي للسلع والخدمات، كما وتقوم على تخفيض الموارد الاقتصادية فتحدد السلع المطلوبة إنتاجها كما ونوعا، وهكذا يتواجد حل المشكلة ماذا نستنتج؟

✓ تقرر الخطة وذلك باعتماد الأسلوب الإنتاجي الأكثر تلاؤما مع حجم الموارد المتاحة، فإذا كان عنصر العمل متوفرا بنية عالية فتم اعتماد الأسلوب المكثف للعمل أما إذا كان عنصر رأس المال ذو الوفرة العالية، فسيتم اعتماد الأسلوب المكثف لرأس المال. وبلك يتوفر حل المشكلة كيف نستنتج؟

✓ تحدد الخطة العمالة المتاحة، معدل الأجر وصب عنصر العمل من الدخل القومي، باعتباره العنصر الوحيد الذي ينال عائدا على مشاركته في العملية الإنتاجية (خاصة أن العناصر الأخرى ما هي الا ملك للدولة) كما وتتضمن الخطة تحديد الموارد التي توجه للأغراض الاستهلاكية وما يجب توفيره لغرض استعماله في رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في المستقبل، من خلال صحته في القنوات الاستثمارية وهي بذلك تقدم حلا للمشكلة الثالثة لمن تستنتج؟

✓ تقوم الخطة بإجراء مسح شامل لكامل الموارد الاقتصادية المتاحة في الإقتصاد القومي، ومن ثم تعمل على توظيفها واستخدامها جملة، بحيث لا تترك أي من الموارد دونه استخدام، وتراعي الخطة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي. وتحديد معدل النمو الافقادي المطلوب تحقيقه، وهي بذلك تضمن تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستمراريتها.

### 3. المشكلة الاقتصادية في النظام المختلط وعلاجها:

اعتبارا أن هذا النظام في مبدئه يجمع بين النظام الرأسمالي والاشتراكي، فإن نظرتة اتجاه حل المشكلة الاقتصادية تكمن في الجمع بين جهاز التخطيط المركزي على أساس تدخل الدولة لإيجاد حل من التوازن بين

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص. 25-26.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

الإنتاج والاستهلاك، وتبنى أيضا جاهز الثمن وترك آليات السوق تأخذ مجراها<sup>1</sup>، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:<sup>2</sup>

✓ فيما يتعلق بالثمن الأول من عناصر المشكلة الاقتصادية، فإن تخصيص الموارد الاقتصادية في النظام المختلط يتم من خلال آلية جهاز الأسعار من جانب وتوجيه الدولة من جانب آخر، حيث تستخدم الدولة العديد من الوسائل لتنظيم الفعاليات الإنتاجية من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية. فإن وجدت الحكومة اختلافا اقتصاديا معنيا متعلقا بتخصيص الموارد الاقتصادية قد يكون ناشئا عن سيطرة المؤسسات الاحتكارية هادفة لتحقيق أرباحا اقتصادية مفرطة: فقد تعمل الحكومة على تثبيت الأسعار أو حتى تأمين تلك المؤسسات. وبالإضافة لذلك فالمحافظة على المنافسة الحرة تمثل جزءا من الدور الاقتصادي الذي تقوم به الدولة، ففي ظل المنافسة تحدد الاسعار من خلال آلية العرض والطلب مما سيدفع بالمنتجين لانتاج السلع والخدمات التي توفر لهم أرباحا أفضل أما التي تحقق لهم الخسائر فسيتم التوقف عن انتاجها. بهذا يمكن استناد أن آلية السوق وجهاز الأسعار هما القرار الأساسي لانتاج السلع والخدمات وأن تقلبات الأسعار هي التي ستوجه المنتجون نحو السلع التي يجب انتاجها أو إيقاف انتاجها. وبذلك يجد النظام حلا للمشكلة الأولى: ماذا ننتج؟

✓ إن سعي النظام للمحافظة على حرية المنافسة بين المنتجين سيدفع بالمنتجين إلى استخدام أفضل الاساليب الانتاجية والتي تعمل على تخفيض التكاليف المتعلقة بالانتاج وبالتالي انخفاض الأسعار. وبذلك يجد النظام حلا للمشكلة الثانية: كيف ننتج.

✓ أما عن كيفية توزيع الناتج القومي الاجمالي فيتحدد من خلال آلية جهاز الأسعار وقانون العرض والطلب. وكما تعمل الدولة على اصدار القوانين المتعلقة بحماية مصالح الأفراد، كتحديد ساعات العمل وضمان الحد الأدنى للأجور. وبافتراض أن آلية جهاز الأسعار لم تؤدي إلى توزيع عادل للدخل فإن الدولة تقوم بضمان حد أدنى لمستوى المعيشة من خلال برامج الضمان الاجتماعي (تعويضات البطالة، مساعدة المنتجين والعجزة...). وبذلك يجد النظام حلا للمشكلة الثالثة: لمن ننتج؟

✓ لكي تضمن الدولة معدلات نمو اقتصادي مناسبة، فإنها تتخذ اجراءات معينة لرفع معدلات الاستخدام، للحيلولة دون ارتفاع مستويات التضخم، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية.

<sup>1</sup> شطيبي حنان، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص 26-27.

### 4. المشكلة الاقتصادية في النظام الاسلامي:

إن مواجهة المشكلة الاقتصادية ضمن اطار الاقتصاد الاسلامي يتطلب تحديد الاساليب المختلفة التي يجب على المجتمع اتباعها لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطن، مع مراعاة مبادئ العدالة الاجتماعية والسياسية ويوحى من القيم الاخلاقية المثلى، وينطلق الفكر الاسلامي من تحليل لأسباب المعاناة للمجتمعات البشرية من المشكلة الاقتصادية، والتي تتلخص في السببين التاليين:

➤ ظلم الانسان لأخيه الانسان.

➤ كفر الانسان بنعم الله عليه وتبديدها في أعمال التسلح والقتل والتخريب.

لذا فإن المواجهة الصحيحة لتلك المشكلة تنبثق من الأخوة الصادقة بين جميع أفراد المجتمع الاسلامي، وتعاونهم في جميع أنشطتهم الاقتصادية، من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستوى المعيشة وتحقيق حياة أفضل للانسان.

أما أساليب مواجهة المشكلة الاقتصادية فهي متعددة وأهمها الأساليب التالية:

✓ **الأسلوب الأول:** ضرورة تنشئة الانسان وممارسة حياته بالايمان الاسلامي النابع من ذاته، من خلال التمسك بالقيم الدينية والاخلاقية المثلى، والتربية الاسلامية الصادقة، سواء في الاسرة أو المدرسة أو مؤسسات المجتمع المدني.

✓ **الأسلوب الثاني:** الدعوة إلى العمل المنتج المستمر وطلب العلم والمعرفة وإجراء البحوث والتطوير للتعلم في فهم أسرار الكون، واكتشاف موارد جديدة إذ أن جميع الموارد سخرها الله لخير المجتمع والبشرية عامة. وتعتمد هذه الدعوة العلمية على ثلاثة حوافز هي:

➤ حافز فردي يتمثل في ملكية ناتج العمل والمعرفة.

➤ حافز اجتماعي يتمثل في تحقيق التعاون البناء بين أفراد المجتمع.

➤ حافز ديني أخلاقي يتمثل في إطاعة أوامر الله والشعور بأداء الواجب الديني. وهذه الحوافز جميعها تولد في داخل الانسان متعة نفسية عميقة.

✓ **الأسلوب الثالث:** شمو رفاهية الانسان للحوانب المادية من الحياة، والجوانب الروحية التي تحقق له راحة النفس والضمير سعيا لكسب رضا الخالق واندفاعا لمعرفة أسرار الكون.



## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

✓ **الأسلوب الرابع:** العمل على الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع بحيث يتم انتقال عناصر الانتاج بحرية بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والخدمية، لتحقيق التوافق والتعاون بين جميع شرائح المجتمع. ومن ثم يصبح بالامكان انتاج السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة مع إعطاء الأولوية في الانتاج لاشباع الحاجات الأساسية للمجتمع (الضروريات ومكملاتها).

✓ **الأسلوب الخامس:** العمل على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الاسلامي من خلال تنمية الموارد البشرية والطبيعية. وبعبارة أخرى، فإن التنمية الشاملة لجميع الموارد ستؤدي إلى اكتشاف موارد طبيعية غير مستغلة، وتطوير وسائل الانتاج، وتوسيع القاعدة الانتاجية في الدولة، وبالتالي رفع مستوى الرفاهية للفرد، وتعتبر التعاليم الاسلامية الهادفة إلى تحقيق العدالة الاقتصادية بمثابة أمر بالكفاح المتواصل.

✓ **الأسلوب السادس:** التأكيد على القيم الأخلاقية الاسلامية التي تكفل حرية الانسان في اتخاذ قراراته، والتعبير عن ارادته الحرة وآرائه الجريئة لغايات تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتنظيم التعاون الأخوي الصادق في جميع مجالات الحياة.

✓ **الأسلوب السابع:** تحديد دور الفرد في ممارسة نشاطه الاقتصادي وفق إرادته الحرة، بحيث له امتلاك ناتج عمله والتصرف فيه وفق ما يراه منسجما مع مصلحته الخاصة.

وللدولة الاسلامية دور كبير في الرقابة للتأكد بأن الحرية الاقتصادية الفردية التي تعتمد على آلية السعر في السوق لا تتعارض مع التعاليم الاسلامية، والسياسة الاقتصادية العامة.

كما تهدف الدولة أيضا إلى إقامة التوازن الإجتماعي بين شرائح المجتمع، من خلال استحداث التشريعات المختلفة من قوانين وأنظمة وتعليمات لتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع تحقيقا لأهداف التنمية الشاملة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الاسلامي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص.ص 97-99.

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، تطور مع تطور المجتمع الانساني وتجاوب مع التحولات والتحديات التي تواجهه، فهو علم يهتم بدراسة سلوك الأفراد ازاء استخدامهم الموارد النادرة والمحدودة نسبيا لاشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار، وذلك بأفضل طريقة ممكنة، فهو يهتم بمختلف الظواهر المكونة لأحد وجوه النشاط الانساني ويتعلق الأمر بالنشاط الاقتصادي، والتي لا تخرج عن دائرة الانتاج، التبادل الاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية أخرى كالدخل، الادخار الاستثمار، التنمية، التضخم، البطالة وغيرها، فهو علم يجسد ويعكس علاقة ذات اتجاهين، علاقة الانسان بالطبيعة، وعلاقة الانسان بالانسان.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أبو القاسم عمر الطبولي، مبادئ الإقتصاد التحليلي الكلي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991.
2. أبو حمد رضا صاحب ومؤيد عبد الحسين الفضل، الإقتصاد الإداري، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
3. أبو حمد رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الإقتصاد، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2006.
4. أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
5. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، 2009.
6. احمد فوزي ملوخية، الإقتصاد الجزئي، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2005.
7. أحمد قاسم، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الإقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، عمان، 1980 .
8. أحمد ماهر، ادارة الموارد البشرية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004 .
9. أحمد محمد أحمد أبو طه، التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين، ط1 مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2012.
10. أحمد محمد مندور وإسماعيل الشناوي، النظرية الاقتصادية الجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
11. احمد محمد مندور، مبادئ الإقتصاد الكلي، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.
12. أحمد هني ، دروس لتحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

13. اسماعيل أحمد الشناوي ومحمدي فوزي أبو السعود، النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1995 .
14. إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد عريقات، مفاهيم اقتصادية ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي الجزئي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، 2004.
15. ألاء عزت بجحت محمود، مستوى اشباع الحاجات النفسية للنوع الاجتماعي وعلاقتها بمستوى التوافق المهني للعاملين في المؤسسات الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظرهم، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016.
16. أم الخير فرد، أهمية العامل التيني في عملية الإنتاج : حالة الجزائر 1967-2002 ، رسالة ماجستير علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015
17. إياد عبد الفتاح النصور وعطاء الله محمد تيسير الشرعة، مفاهيم التسويق الحديث نموذج السلع المادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
18. ايمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
19. أيمن مصطفى حسين الدباغ، نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2003.
20. الببلاوي حازم، تاريخ الفكر الاقتصادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997
21. بريبري محمد أمين، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسينية بن بوعلبي الشلف، 10 جوان 2013 .
22. بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثاره على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006
23. بن الضيف محمد عدنان، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن .
24. بن محمود سكيته، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية، الجزائر، 2009.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

25. بول آ. سامويلسون، و ويليام د. نوردهاوس، ترجمة الطبعة الخامسة عشر: هشام عبد الله، الإقتصاد، ط 2، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان(الأردن)، 2006 .
26. جلام كريمة، محاضرات مقياس الإقتصاد الكلي، مطبوع علمي، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي أحمد زبانه غليزان، 2020.
27. جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي 1970-2004، وسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
28. جيمس جوارتيني رجار استروب، الإقتصاد الكي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، 1988.
29. حامد زهران، علم نفس النمو، ط5، عالم الكتاب، القاهرة، 1999.
30. حردان طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
31. حري موسى ومحمد عريقات، مبادئ الإقتصاد (التحليل الكلي) ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
32. حسام علي داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
33. حسين عمر ، الموسوعة الاقتصادية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1991
34. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
35. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
36. خباية عبد الله، بلاطة مبارك، أساسيات في الإقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010.
37. خباية عبد الله، الإقتصاد المصرفي النقود- البنوك التجارية- البنوك الاسلامية- السياسة النقدية- الاسواق المالية-الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013
38. خباية عبد الله، محاضرات في الإقتصاد العام، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019 .

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

39. دعبس محمد يسرى إبراهيم ، الاستهلاك و العوامل المؤثرة فيه، دار المعارف،الإسكندرية،1992
40. رضا صاحب أبو حمد ومؤيد عبد الحسين الفضل، الأقتصاد الإداري، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
41. رمضان زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 1998.
42. رمضان محمد مقلد وعلي عبد الوهاب نجما، النظرية الاقتصادية الجزئية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2007.
43. زياد جلال الدماغ، الصكوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.
44. زينب حسن عوض الله، سوزي عدي ناشد، " مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورت الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، بيروت، لبنان، 2007
45. زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2007
46. زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998
47. زينب حسين عوض الله، وسوزى عدل ناشد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
48. سامر علي عبد الهادي وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
49. سكيينة بن حمود، مدخل لعلم الإقتصاد، دار المحمدية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
50. سليمان كعوان، محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد، مطبوع علمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2017،.
51. السمان محمد ومحمد مروان، مبادئ التحليل الاقتصادي، الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

52. سنان الموسى، إدارة الموارد البشرية... وتأثيرات العولمة عليها، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الاردن، 2005
53. سهير محمود معتوق، أصول الإقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1996
54. سوزي عدي ناشد، " الإقتصاد السياسي :النظريات الإقتصادية"، منشورت الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، بيروت، لبنان، 2008
55. السيد محمد احمد السريتي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية .
56. السيد محمد احمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
57. السيد محمد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية المتقدمة ( الجزئية والكلية بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011.
58. السيد محمد أحمد السريني ومحمد عرب محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2010
59. السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
60. شرون عزالدين، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الاموال، مطبوع علمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2017
61. شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم النشر، جامعة الجزائر03، 2017-2018.
62. شوام بوشامة، تقييم و اختيار الاستثمارات، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر.
63. شوام بوشامة، مدخل في الإقصاء العام، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001
64. شيحة مصطفى رشدي، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999
65. صلاح الدين عبد الباقي، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

66. ضياء مجيد، الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006
67. ضياء مجيد الموسمي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
68. طارق الحاج وآخرون، الاقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009
69. طاقة، محمد وحسين، حسين عجلان، اقتصاديات العمل، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، 2008
70. الطائي منى محمد، الاقتصاد الجزئي بين الأمثلة النظرية والديناميكية الواقعية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
71. عادل أحمد حشيش، " أصول الإقتصاد السياسي، دراسة تحليلية مقارنة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، بدون طبعة، الاسكندرية، مصر، 2003.
72. عبد الحليم غربي، قياس وتوزيع الأرباح في بنوك المشاركة على ضوء ممارساتها المصرفية ومعاييرها المحاسبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف-، الجزائر، 2007.
73. عبد الرحمن احمد عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية، دار جامعة إفريقيا العالمية للنشر، الخرطوم، 1995.
74. عبد الرحمن يسرى أحمد، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
75. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012
76. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
77. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015
78. عبد الهادي سامر علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.



## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

79. عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012
80. العربي دحموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001
81. عطية عبد الحليم صقر، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998
82. علي عبد الوهاب نجاء، النظرية الاقتصادية الجزئية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2008.
83. علي عبد الوهاب نجاء، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2015
84. عليوش قريوع آمال: قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة 1999
85. عويد سلطان المشعان ، علم النفس الصناعي ، الطبعة الاولى ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، بيروت 1994
86. عيسى خليف، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
87. فاطمة يوسف القليني وآخرون، اشباع الاحتياجات النفسية لساكبي المجتمعات العمرانية الجديدة في ضوء مؤشرات جودة الحياة- دراسة حالة مدينة السادس من أكتوبر، مجلة العلوم البيئية، جامعة عين شمس، المجلد الثامن والثلاثون، الجزء الثاني، 2017.
88. فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية الرأسمالية الاشتراكية، الإسلام، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2007
89. فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، ط1، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017
90. فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، ط2، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية الجزائر، 2018.
91. فيصل شياد، تحليل متعدد المعايير لاختيار الاستثمارات، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

92. قريضة تادرس صبحي ويونس محمود، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة، بيروت، 1984.
93. كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009
94. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
95. محب خلف توفيق، المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.
96. محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015
97. محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي، أسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992.
98. محمد بوتين: المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991
99. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998
100. محمد زيدان، النمو النفسي للطفل والمراهق ونظريات الشخصية ، ط4، دار الشروق، جدة، السعودية، 1994.
101. محمد طاقة وآخرون أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان 2008.
102. محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط6، دار النفائس، عمان، 2007
103. محمد عزيز ومحمد عبد الجليل أبو سنيينة، مبادئ الاقتصاد، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2002.
104. محمد عمر حبييل، المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في المجتمع الليبي، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013.
105. محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الجزئي، ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

106. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
107. محمود الوادي وآخرون، الاقتصاد الجزئي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
108. محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007
109. محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الاسلامي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015
110. محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013
111. محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الاسلامية الاستثمارية دراسة تحليلية مقارنة، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012
112. مختار عبد الحكيم طلبه، مقدمة في المشكلة الاقتصادية النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007.
113. مرع مؤيد حسن، احتياجات الفرد في مدينة الموصل في عام 2010، دراسات موصلية، العدد29، 2010.
114. مروان شموط، كنجو عبود كنجود، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
115. مسلم، محمد، مدخل إلى علم النفس العمل، دار قرطبة، الجزائر، 2007.
116. مصطفى العبد لله الكفري وغسان إبراهيم، المدخل إلى علم الاقتصاد (الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية)، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
117. مصطفى ناجيب شاويش، إدارة الموارد البشرية، إدارة الأفراد، ط3، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
118. منصورى الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

## محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

119. منى محمود إدلي، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006.
120. نادر أحمد أبو شيخة، إدارة الموارد البشرية - إطار نظري و حالات عملية-، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010
121. ناصر قاسيمي، دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011
122. ناهدة عبد زيد الدليمي، أسس وقواعد البحث العلمي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
123. نبيل ابراهيم محمود الطائي، التحليل الاقتصادي الجزئي، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013.
124. نجاح عبد العليم عبد الوهاب ابو الفتوح، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الاسلامي، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2015
125. نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق)، ط1، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، 2001.
126. نضال علي عباس وسامر علي عبد الهادي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
127. نواف الرومي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003.
128. ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1981
129. يسرى محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008
130. يوسف بن عبد الله الشيبلي، "الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي: الصناديق والودائع الاستثمارية"، رسالة دكتوراه منشورة، دار ابن الجوزي، الرياض، 2005.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Abdellah Boughaba, *Analyse et évaluation de projet*, betra édition, Paris, 1999
2. Bradley R. Schiller, *Essentials of economics*, 8th, ed, New york, 2001

3. Michel Poix, **Guide de choix d'investissement**, Groupe Eyrolles, Paris, 2006
4. S . L .Slavin , Maccroeconomics , McGraw \_Hill , Irwin , 8th ,ed,2008
5. ERIC BROUSSEAU, De la Science du Marche a l'Analyse Economique des formes de coordination , Université de Nancy IXATOM (Université de Paris 1), Apparaître dans les cahiers Français N 272, 1995
6. felderon b, honbugs, macoeconomics and news marcoenomics, spinger verlag, berlin heidexberg, 1992,
7. George Friedmann, Pierre Naville, *Traité de sociologie de travail*, Armand Colin, Tome1, Paris,1961
8. Goumeziane Smail, Le pouvoir des rentiers, Edition EDY2000, Alger, L'Algerie, 2003
9. J. Lajugie, Les systèmes économiques, P.U.E, Colle, Que Sais-je ?, Paris, 1989, 12<sup>ème</sup> Ed
10. michel Firrary, **management des ressources humaines : entre marché du travail et acteur stratégiques**, Dunod, Paris, 2001